

پاکستان

فہرست ماضیہا و معاصرہا



0194547



Bibliotheca Alexandrina

مکتبہ خزانہ

اهداءات ٢٠٠١

ا.د. محمد هود ديب

جراح بالمستشفى الملكي المصري

اخترنا لك ...

١٣

باكستان في ماضيها وحاضرها

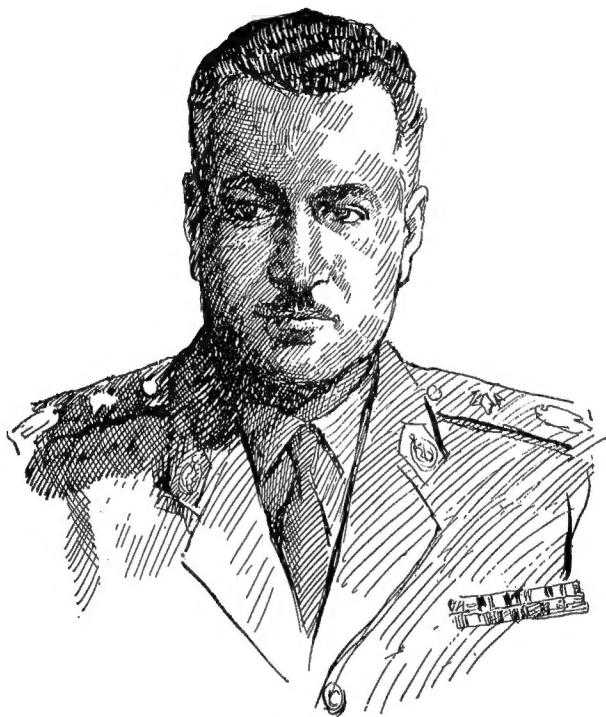
تأليف

• الدكتور عبد الحميد البطريق

• محمد مصطفى عطا

ملفزم الطبع والنشر

دار المعارف بمصر



جمال عبد الناصر

ما ترجوه مصر لباكستان

بقلم

جَمَال عَبْدُ النَّاصِر

قدر لباكستان أن تصبح دولة بعد أن ظلت شبه القارة الهندية مسرحاً لاضطرابات عنيفة، ومذابح رهيبة؛ وأصبح من الحتم اللازم أن تنفصل باكستان وأن تدبر شئونها بنفسها كدولة إسلامية نصت على ذلك في صلب الخطوط الرئيسية لمشروع دستورها .
وقد عانت باكستان طويلاً في سبيل بناء كيائها، وما زالت تعاني حتى اليوم .

وكان من الطبيعي لدولة ناشئة كباكستان أن تكيف سياستها الخارجية بما يتفق ومعتقداتها الذي قامت من أجله ، وضحت في سبيله بالأرواح والأموال ؛ سياسة توثيق الصلات بينها وبين الدول العربية والإسلامية سياسة مستجددة من الروح الإسلامية التي تنادى «بأن المؤمنين إخوة» وتحض على التماسك وعدم التفرقة « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » وتذهب إلى أن الإسلام الصحيح هو الذي يؤلف بين قلوب المؤمنين

« واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً » .

وقد انتهج هذه السياسة الرواد الأول للدولة لباكستان من أمثال السادة الأعلام أحمد خان ومحمد إقبال ومحمد علي جناح فقد استفاضت أحاديثهم وخطبهم ومواقفهم بهذا الاتجاه المحمود .

وهي السياسة التي تقرب بين الأقرباء ، وتحمي المصالح الإسلامية المشتركة ، وتؤدي إلى حل القضايا العربية التي لما تزال معلقة ، ويضج لها العالم الإسلامي بالاستياء ، إن العالم العربي الإسلامي يمر الآن بأدق المراحل وأخطرها ، وفي أمس الحاجة إلى التساند والتآزر ليجتاز هذه المرحلة الفاصلة في تاريخه ، ويكتب صفحة أخرى في سجل مستقبله ؛ صفحة تنطق بالعزة والكرامة تفخر بها الأجيال القادمة ، ويردها أبنائها في زهو وغبطة .

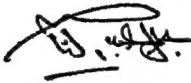
ومصر على يقين من أن دولة باكستان التي لم تسطر في عالم الزمان غير سنوات سبع ؛ والتي لم تزل على عتبة التاريخ لم تدلف إلى رحبته بعد ، ستختار لنفسها هذه السياسة سياسة تدعيم الكتلة العربية الإسلامية .

نعم فقد كفى ما شهدته هذه الكتلة قروناً طويلة من إذلال واستعباد وتحطيم للروح المعنوية ، وإهدار للمصالح الإسلامية .

لقد آن لهذه الكتلة في هذا المضطرب العالمي أن تكون داعية إلى السلام باذلة كل جهودها لخير الشعوب ورفاهيتها .

وقد آن لها كذلك أن تشارك في محيط الدول الآسيوية والإفريقية لتكون عاملاً فعالاً في توجيه السياسة العالمية: توجيهها يحدوه الإخلاص ، وتدعمه العدالة، ويهدف إلى المساواة .

ولن يأتي ذلك إلا بتصفية ما يشوب العلاقات من راسب الاستعمار الذي ظل طويلاً جاثماً على صدر الدولة العربية والإسلامية .
وفق الله الأمة الإسلامية وهيأ لها من أمرها رشداً .





الرئيسان غلام محمد و جمال عبد الناصر
أثناء اجتماعهما في المؤتمر الإسلامي الأول

الهند منذ الفتح الإسلامى

أخذت موجة الفتح الإسلامى تنداح رويداً رويداً وبخاصة فى عهد الدولة الأموية على يد قواد ناهيين نعد فى طليعتهم قتيبة بن مسلم الباهلى عامل الحجاج بن يوسف الثقفى على خراسان الذى أخذ يشرق فى فتوحه فيما وراء النهر (بجهون) والبطل الشاب الذى لم يتجاوز العشرين ربيعاً محمد بن القاسم الثقفى بن أخى الحجاج بن يوسف الذى يرجع إليه الفضل الأول فى بزوغ فجر الإسلام فى الهند . (٩١ هـ - ٧١٢ م) فى عهد الوليد بن عبد الملك الأموى .

ولعل الدافع الذى حمل ابن القاسم على غزو هذه البلاد الهائلة الموارد، الراسخة فى الحضارة والتدين ما كان يتعرض له الأسطول البحرى التجارى العربى الذى يمحى بحر العرب بجيئة وذهاباً من قراصنة البحر الهندود بين الحين والآخر ؛ فأراد أن يؤمن بجانب التجارة العربية ، وفى الوقت ذاته ينشر دين محمد عليه السلام الذى بعثه الله إلى الناس كافة .

وقد استطاع ابن القاسم على حدائمه أن يستخلص بلاد السند للدولة الأموية العربية مع أن جيشه لم يزد على ستة آلاف مقاتل . ولكن هذا النصر المؤزر لم يقع منا موقع الغرابة والدهشة . فالعصر عصر المعجزات والخيوارق فى الفتوح الإسلامية .

لأن ابن القاسم لم يخيب فراسة الحجاج في بطولته حين اختاره على رأس هذا الجيش الغازي؛ فقد تمكن من هزيمة « داهر » ملك السند هزيمة منكرة ففضى عليه وحطم جيشه .

ثم حاصر مدينة « الملتان » المقدسة التي كان يحج إليها الهنود ، وقطع عنها الماء والزاد ، وحطم ما في معابدها من أصنام وأوثان ، واستولى على ما فيها من كنوز وغنائم ؛ وظل يواصل غزوه حتى دانت له السند جميعاً ، وجنوب البنجاب .

ووقفت الفتوح الإسلامية في بلاد الهند عند هذا الحد حتى تبها لها بطل إسلامي آخر منحدر من سلالة الأتراك ، ومؤسس الدولة السبكتيكية القائمة على أنقاض الدولة السامانية في خراسان وما جاورها ، هذا البطل هوسبكتكين ، أول من فكر في فتح الهند من الشمال ، وهزم ملكها المعاصر له جيتبال وحمله على دفع الجزية ، والتنازل له عن أرض هندية ؛ ثم اضطر سبكتكين مرة أخرى حين امتنع جيبال عن الوفاء بالتزامه أن يتقدم للغزو ، وأن يفتح الحصون ويدكها . وهزم الأصنام المعبودة آنذاك ، وقيم شعائر الإسلام ، ويكره جيبال على التخلي عن إقليم « كابل » الهام الواقع على الحدود ، المسيطر على المسالك المؤدية إلى السهل الهندي الخصيب .

ثم كان التوسع الحقيقي في الهند على يد ابنه محمود الذي أخضع لسلطانه جزءاً كبيراً من بلاد الهند ، وواصل فتوحه فيها حتى بلغ كشمير ، وعلى يده أسلم كثير من ملوك الهند وأمرائها ؛ وبهذا الفتح المبين كان محمود أول قائد مسلم يعبر نهر الكنج . ويؤصل للإسلام فيما وراءه ،

ويعقّى على البرهمية فى . كل قطر يمر به ، ويختم فتوحه المظفرة باحتلال
كُجرات سنة ١٠٢٥ م .

* * *

دالت الدولة السبكتكينية ، فقامت على أنقاضها الدولة الغورية التى
تأسست فى نهاية القرن العاشر الميلادى فى أفغانستان ، واتخذت مدينة
« غزنة » ، وتبعد عن كابل بثمانين ميلا إلى الجنوب ، عاصمة لها ثم أنشأت
تبسط سلطانها فى بلاد الهند فغزت البنجاب . ويعنينا من أمر هذه الدولة
أحد ملوكها وهو شهاب الدين محمد الذى تمكن من مد الفتح الإسلامى فى
الهند جنوبياً وجعل من مدينة « دلهى » عاصمة للهند الإسلامية سنة ١١٩٣م
وقد ظل نظام هذه الدولة قائماً قرابة خمسة قرون متوالية وكان يشبه إلى حد
كبير نظام دولة المماليك فى مصر لآذ أن بناته ينحلون من سلالة واحدة ،
ونشئوا نشأة واحدة ، واجتمعوا على غرض واحد .

وقد حدث فى أثناء قيام هذه الدولة عام ١٢٩٧ م أن حاول المغول فتح
البنجاب ولكن أحد سلاطين هذه الدولة وهو علاء الدين استطاع أن
يردهم وهزمهم شر هزيمة قرب مدينة (لاهور) ثم حاولوا محاولة أخرى
بعد ذلك بسنوات قلائل ولكنهم هزموا للمرة الثانية على يد علاء الدين أيضاً .
وحوالى منتصف القرن الرابع عشر أخذ كل أمير يستقل بولايته يعلن
انفصالة عن دلهى العاصمة التى لم يبق فى طاعتها سوى دواب والبنجاب .
وفى أخريات القرن الرابع عشر الميلادى اجتاحت تيمورلنك ، أو
تيمور الأعرج المغولى حفيد جنكيز خان بلاد البنجاب فى الهند كما اجتاحت

غيرها من الأقطار ، وأعمل في أهلها التقتيل ، وفي ديارها التدمير وكانت مذبحة رهيبة تعرضت لها مدينة « دلهي » على يد هذا الطاغية المغولي ، في عام ١٣٩٨ ، فقد قتل من أهلها أكثر من خمسين ألف ، ودمرت المدينة تدميراً .

ثم ما لبث ظل هذه الفتوح العاتية أن تقلص بعد موت تيمور لنك شأن غيرها من فتوح الطغاة المستبدين .

* * *

فلإذا تقدمنا إلى أوائل القرن السادس عشر رأينا حفيداً لتيمور لنك هو « بابر » الملقب بظهير الدين محمد الذي كان حاكماً على مملكة صغيرة هي تركستان الروسية يصيب بعض الانتصارات المحلية في سمرقند ويتقدم إلى « كابل » فيستولى عليها سنة ١٥٠٤ ثم يجمع جيشاً وينزو به البنجاب في عام ١٥١٩ مدعياً وراثته عرشها الذي ينبغي أن يؤول إليه بحكم قرابته لتيمور الذي غزاها قبل مائة عام أو تزيد .

ثم يجاوز البنجاب إلى ما وراءها . ويتقدم من نصر إلى نصر منتهزاً ما كانت تعانيه الهند من انقسام أمرائها ، وكيد بعضهم لبعض حتى انتهى إلى « دلهي » في عام ١٥٢٤ فانتصر على سلطانها نصرأ مبيئاً ، ولقب نفسه من ذلك الحين « بيمبراطور هندستان » .

ثم واصل الفتوح حتى بلغ البنغال . وقد توقف الزحف المغولي زهاء ربع قرن بعد وفاة بابر سنة ١٥٣٠ م .

وفي عهد حفيده أبى الفتوح جلال الدين محمد الذي اشتهر في التاريخ

بلقبه الجليل «أكبر» والذي ولي الملك عام ١٥٥٦ م وكان من الهمة وحسن السياسة حتى استطاع مد فتوحه في الهند جنوباً حتى غلب على معظمها ؛ ويقرن اسم «أكبر» في التاريخ بأباطرته الكبار من أمثال شارلمان وقسطنطين الأكبر لأنه كما يقول H. G. Wells « أقام صرح هند جديدة » .

وكان هذا العامل يتسم بالتسامح الديني والعنصرى ، فقد أصدر أمراً سنة ١٥٩٣ م « بأن كل من أجبر من الهنود على اعتناق الإسلام في عهد أسلافه أمكنه العودة إلى دينه الأول » ، وكان مجلسه يجمع بين العلماء والفلاسفة ورجال الدين ، وقيم المساجلات والمناظرات في أدق المسائل وأخطر المشكلات وبخاصة فيما يتصل بما وراء الطبيعة على أميته وعدم اصطناعه الكتابة .

وكان كذلك مفطوراً على الرحمة ، وإن اتصف بالحزم ، وهو في ذلك يخالف أجداده المشهورين بالطغيان والجبروت ، ومرد هذه الطبيعة فيه إلى سنوات الحرمان التي عاشها مقصى عن الحكم ، أو من مخالطة العلماء والحكماء في عصره ، وقد أثرت فيه الروح الهندية فأمن بتناسخ الأرواح ، ومال إلى التصرف ووضع اللسان الأردى^(١) ، الخليط من العربية والتركية والفارسية والهندية ؛ وبلغ من تسامحه أنه ألغى نظام الجزية المفروض على غير المسلمين .

(١) أصبح اللسان الأردى اللغة الرسمية للدولة « باكستان » ويتكلم به بجمهرة كبيرة من الهنود .



لوحة فنية تمثل شاه جهان على عرشه الطاروسي

وقد عمل « أكبر » أثناء حكمه الطويل ١٥٥٦ - ١٦٠٥ على تقريب مسافة الخلف بين المسلمين والهندوس ، محاولاً إقناع رعاياه أنه إنما يحكم الهند باسم الجميع لا فضل لمسلم على هندوسي ، وعند ما كان ينجح في غزواته للإمارات الهندية ، كان يظهر التسامح لحكامها المهزومين ، فيعينهم في مناصبهم من جديد على أن يظلوا تحت لواء الإمبراطورية الإسلامية . وما يذكره له الهند بالإعجاب ، أنه ساوى بين المسلم والهندوسي في الضرائب المفروضة ، ولم يجد مانعاً من تعيين بعض الهندوس قواداً في جيشه ، ولكن بوفاة انتهت سياسة التسامح التي اتبعها وعاد خلفاؤه إلى السياسة القديمة في تغليب مصلحة المسلمين .

واستطاع حفيده أور نجريب الذي تولى الحكم سنة ١٦٥٨ م حتى ١٧٠٧ م أن يصبح سيد شبه الجزيرة الهندية وأن يكون آخر ملوك المغول العظام فقد كان من أهدافه أن يجعل من بلاد الهند وحدة إسلامية ؛ فتخلى عن سياسة جده وفرض الجزية على غير المسلمين من الهندوس .

وليس معنى هذا أنه كان متعصباً دينياً بل كان يريد أن تكون دولته إسلامية دماً ولحمًا ، تتبع تعاليم الإسلام في العدالة والمساواة دون تعصب يضر بمصلحة غير المسلمين ؛ فحين أشير عليه بفصل الموظفين الذين لا يدينون بدين الدولة من المناصب العامة كتب يقول « إن الدين لا علاقة له بالمسائل العلمانية ، وهذه الحال التي نحن بصدد حلها لا مجال فيها للتعصب » وقد قضى أورنجزيب أطول حياته في محاربة الأمراء الهندوس ، وضم

أرضهم إلى مملكته ؛ وما إن فارق هذا الملك العظيم الحياة في عام ١٧٠٧ حتى استحال على خلفائه أن يمكنوا لإمبراطوريتهم أو يحتفظوا بها على الأقل فكان أن تشتت شمل الإمبراطورية وأخذ كل أمير يستقل بولايته . وقد نشأ عن الفتح الإسلامى للهند أن اختلقت الثقافتان الهندية والإسلامية ، وكان بلاط ملوك المغول الذين حكموا الهند محط رجال العلماء والفنانين والمهندسين من أنحاء الشرق ، وقد أنشأ « أكبر » مدرسة للنقش الهندى الإيرانى الذى تأثر فى ذلك الوقت بالطراز الإيطالى ، ويمكن مشاهدة إنتاج تلاميذ تلك المدرسة المغولية الإسلامية فى معظم المتاحف الأوروبية ، وقد كانت اللغة الفارسية هى اللغة الرسمية لبلاط المغول فى الهند وقد ترجمت معظم المؤلفات المكتوبة باللغة السنسكريتية (الهندية) إلى الفارسية . أما فن العمارة فى ذلك العهد فقد بلغ مرتبة عالية ، إذ نشأ من اختلاط الفن الفارسى بالفن الهندى فأضحى طرازاً جديداً فى نوعه ، فريداً فى بابه ، وتجلت روائع هذا الفن فى المباني العظيمة التى أقامها « أكبر » ، وفى « تاج محل » الذى أنشأه الشاه جاهان وغيرها من الروائع الإسلامية التى لا تزال محط أنظار العالم حتى الآن .

* * *

ثم كان الفتح البريطانى الذى بدأ منذ سنة ١٧٠٥ م حيث تمكنت الشركة الهندية الشرقية الإنجليزية^(١) الاستعمارية فى خلال القرن الثامن عشر من التخلص من مناهضيه الهولنديين والفرنسيين . فأخذت تكشف

(١) تأسست هذه الشركة فى سنة ١٦٠٠ م فى عهد الملكة إليزابيث .

عن نياتها الخبيثة . وأغراضها الاستعمارية . وأقدمت على الاحتلال العسكري لمهند وتقويض دعائم استقلالها سنة ١٧٥٧ م حين هزمت قوات القائد الإنجليزي Clive حاكم البنغال ثم تابعت الفتوح الإنجليزية حتى شملت اخند جميعاً

وفي ظل الاستعمار الإنجليزي كانت اخند أقساماً ثلاثة :

١ - قسم مستقل في الشمال ويتكون من مملكتين (نيبال وبوتان) أغلبهما هندوس يمتازون بالشجاعة . وينتظم معظمهم في الجيش الإنجليزي كمتطوعين لوعورة أرضهم وجذبها : وأقام الإنجليز في هذا القسم وكيلا عنهم يكاد يكون نفوذه مسلوباً .

٢ - وقسم تحت الحماية . ومنه حيدرآباد وميسور وكشمير . ويدفع لإنجلترا خراجاً سنوياً . وعلى أمراءه حضور حفلات تتويج ملوك بريطانيا العظمى .

٣ - وقسم آخر تقوم إنجلترا بإدارته المباشرة . وأهم بلاده البنغال وبنجاب وأغرا ومدارس وبمباي .

وضلت اخند تحت الحكم الإنجليزي حتى قامت بثورتها المشهورة سنة ١٨٥٧ هـ والتي تعد بحق حرب استقلال رائعة . وقد اشترك المسلمون فيها اشتراكاً فعلياً . ولا تغلو إذا قلنا إن عبئها الأكبر قد قام على كواهلهم ويرجع هذا إلى التعاليم ، الوهابية التي انتشرت بين المسلمين الهنود عند حجهم إلى مكة . وهو مذهب قائم على التشدد ، والجنوح إلى القوة للتخلص من الحكماء العصاة : فما بالك بالكفار منهم .

ومهما يكن من شيء فقد أخذت هذه الثورة بكل عنف وقسوة وقد

أعان الإنجليز في مخنتهم هذه بعض أمراء المسلمين من أمثال نظام حيدر آباد وصاحب بهوبال ، وصاحب رامبور . وترجع معونتهم إلى الجحى وراء المنفعة المادية من ناحية واعتقادهم فى غلبة الإنجليز ، وبغضهم للهندوس من ناحية أخرى ؛ وقد اعترف الإنجليز بخدماتهم فأقطعوهم مقاطعات كبيرة مكافأة لهم على شد أزورهم .

وفى أعقاب هذه الثورة ألغيت شركة الهند الإنجليزية ، وأعلنت تبعية الهند المباشرة للتاج البريطانى ونودى بالملكة فكتوريا إمبراطورة على الهند وذلك فى سنة ١٨٥٨ م .

وقد أقام الإنجليز حكم « الراجا » وهو ضرب من الأنظمة الحكومية يعد فريداً فى نوعه ، إذ يقوم بأعباء الحكم مثاث من الخبراء يؤازرهم جيش صغير ، مدرب على حكم هذه الملايين .

« وحكومة الراجوات » وراثية نهج النهج الذى تراه ملائماً لها .

وفى ظل الحكم البريطانى توحدت الهند للمرة الأولى فى تاريخها الطويل وفى مستهل هذا الحكم اضطهد المسلمون الهنود اضطهاداً جاحماً أدى إلى إقصائهم عن الوظائف الرئيسية وتضييق الخناق عليهم فى كل ميدان من ميادين النشاط فتحلفوا تخلفاً كبيراً بعد أن كانت لهم الصدارة وبخاصة فى العهد الطويلة من حكم المغول .

وقد نجانب الأمانة التاريخية إذا قلنا إن الغبن كان واقعاً على المسلمين فحسب أيام الاستعمار الإنجليزى فالهنود جميعاً كانوا مبعدين عن المناصب الكبرى ، وإن نظر إلى غير المسلمين نظرة فيها بعض التحيز قد يرجع ذلك

إلى تعصب الإنجليز ضد المسلمين آنذاك ، وقد يكون ذلك عن خشية ،
لذ كانت القوة في أيديهم ، وزمام الحكم بيدهم إلى عهد قريب ، أو إلى
أن المسلمين توجسوا خيفة من الإنجليز فانطروا على أنفسهم ، وعاشوا عيشة
اعتزال فراراً بدينهم من أن يزعزع ، وبثقافتهم من أن تمحى .

ويغلب على الظن أن هذه الأسباب مجتمعة مضافة إلى إقبال الهنود
على المدارس الإنجليزية ، وتعلم لغتهم هي التي زادت في تخلفهم وتأخرهم .
ومهما يكن من شيء فقد أبعد المسلمون بعد هذه الحركة التحريرية
الكبرى عن المناصب الرسمية التي كانوا يتولونها من قبل في قوات الأمن ،
وفي القضاء ، وفي الإدارة والجيش بما دعا كاتباً من الكتاب الإنجليز هو
سير وليام هنتر (Sir William Hunter) إلى أن يحلر مواطنيه مغبة هذه
السياسة الحمقاء في كتابه « المسلمون الهنود » (Indian Mussalmans)
قائلاً « إنه لن يجدينا نفعاً أن نصم آذاننا عن هذه الحقيقة الماثلة من أن
المسلمين الهنود لهم الحق في مقاضاتنا عن الأور الخطيرة التي ارتكبتها
ضدهم ، والتي لم ترتكبها حكومة من الحكومات .

لأنهم يقاضوننا عن إغلاق كل حياة كريمة في وجوه الأعلام منهم ،
ويقاضوننا كذلك عن نظام التعليم الذي يجعل معظم مجتمعهم في حضيض
الفاقة واليؤس ، ويقاضوننا أخيراً عن عدم المساهمة الفعالة في ميزانية التعليم »
وقال في موضع آخر « لقد عاشت ملايين المسلمين في الهند بعد سقوط
دولة المغول في تعاسة وشقاء بعد أن فقدوا كبرياءهم ، وأملآكهم وقوتهم ،
وكانوا مقصين عن الإدارة والمناصب اللهم إلا المراكز التافهة » .

خروج المسلمين على سياسة العزلة

رأى النابهيون من المسلمين أن سياسة العزلة التي فرضها المسلمون على أنفسهم منذ الاحتلال البريطاني قد أضر بهم وبمصالحهم ضرراً بالغاً فتدخلوا في التعليم وفي احتلال الرغائف بل في التجارة نفسها وأصبحوا محكومين بعد أن كانوا حاكمين ، وجهالاً وقد كانوا قبل علماء أفذاذاً ، وتجاراً محدودى الموارد بعد أن وصلت تجارتهم إلى أقاصى الدنيا فلم يكن لعقلاهم مندوحة بعد أن تكشف لهم هذه الأمور المحزنة إلا أن يخرجوا على هذه السياسة وأن يتألفوا الإنجليز بدل أن يغاضبهم حتى يظفروا بالاستجابة إلى مطالبهم المشروعة وحتى يمكنهم أن يوقفوا السواد الأعظم من المسلمين من سباتهم ليفتحوا أعينهم على هذا العالم الجليد ، العالم المتحضر الذى أخذ يطرق بمحضارته أبواب الشرق .

وفي طليعة هؤلاء النابهيين السيد أحمد خان هذا الذى نعتبره من طراز جمال الدين الأفغانى ، ومحمد عبده بل إن سياسته تشبه شيئاً قوياً منعى الإمام محمد عبده في تقديم الإصلاح الاجتماعى والنهضة الثقافية على المطالبة بالاستقلال ، وربما كان نهج كثير من قادة المسلمين في أكثر الشعوب كما يمثلها قول السيد « خوجه بونخش » المسلم . « سواء أكنت أحسن صنعاً أم أسأت فإنى لم أبرح معتزلاً مزاولاً الشئون السياسية في

المدة الأخيرة . إذ أنى أعتقد أنه يجب علينا أن نجد في سبيل ترقية مستوانا الاجتماعى والعقلى والأدبى أضعاف ما نبذل في سبيل تحقيق ما نبتغيه من الغايات والمطامح السياسية . إلى لشديد الاعتقاد أنه في انصرافنا عن السياسة إلى ترقية سائر أحوالنا وشتوننا الضرورية لنا بطبيعة هذا العصر لخدمة جليلة في سبيل مصلحة بلادنا .

لقد اكتسب السيد أحمد خان ثقة الإنجليز إذ تدرج في الوظائف تحت رياستهم واستطاع في ثورة التحرير أو « العصيان » كما يسميها الإنجليز سنة ١٨٥٧ م. أن يحمي في مقاطعته بعض الإنجليز من الوقوع في قبضة الوطنيين وأن يصدر كتيباً عنوانه « أسباب ثورة الهند » عزا فيه هذه الثورة إلى جهل البريطانيين بالعقلية الهندية وأشار فيه عليهم بأن يشركوا معهم في الحكم بعض قادة الهنود .

لا نستطيع أن نعد السيد أحمد خان سياسياً وإن جرفته السياسة في تيارها فهو أقرب إلى أن يكون مصلحاً اجتماعياً لما له من نظرة واقعية ولأنه رجل عملي لا يكتفى برسم الخطوط واقتراح المشروعات بل يعمل على إبرازها وإخراجها إلى عالم الوجود .

رأى أحمد خان تخلف مواطنيه من المسلمين في التعليم فدعا إلى إنشاء كلية للتعليم العالى يتخرج فيها رواد الأجيال القادمة ثم رسم لها منهجاً يجمع بين الثقافتين الإسلامية والغربية ؛ أما الثقافة الأولى فليحافظ المسلمون على مقوماتهم وحضارتهم وأما الأخرى فليرتاد المسلمون آفاق المدنية الحديثة ليلقحوا بها حضارتهم الإسلامية من ناحية وليطلعوا من



السيد أحمد خان

ناحية أخرى على الابتكار والخلق في المدنية الغربية فيحذقوا أساليبها ويسلكوا سبلها ويأخذوا بأسبابها فلا يكون هناك عائق بينهم وبين اضطلاعهم بالمناصب الرفيعة في الدولة .

هذه الفكرة السليمة التي تدل على عقل ناضج ونظرة شاملة قد حملت في طياتها النجاح والتوفيق فهو قد أرضى بها المسلمين الذين يحرصون كل الحرص على تراثهم الإسلامى، والإنجليز أصحاب الكلمة العليا في البلاد والذين يهمهم أن تنتشر ثقافتهم ومنهجهم في العلم والمعرفة .

ولذا هذه الفكرة تخرج إلى حيز الوجود في كلية « عليكرة » سنة ١٨٧٥ م. التي استقدم لها كبار المحاضرين والأساتذة الإنجليز من أمثال Sir Thome Arnold, Sir Walter Raleigh وسارت الدراسة فيها على غرار جامعتى أكسفورد وكمبردج .

لقد أدت هذه الكلية خدمات جليلة للمسلمين في الهند إذ تخرج فيها الرعيل الأول من ساسة الباكستان وقادة الفكر في العالم الإسلامى من أمثال مولانا محمد علي قانده حركة الخلافة ، والحواجة نظام الدين ولياقت على خان رئيس وزراء باكستان (الأسبق) وغيرهم كثير .

ثم إن الدراسة العميقة والمناهج القويمة فيها جعلت الحكومة ترحب بخريجها وتعينهم في الوظائف الحكومية المختلفة .

ليس هذا فحسب بل لأنها كانت مصدر إشعاع للتراث الإسلامى وصانته الوحدة الإسلامية من التفكك والانحلال ونهضت باللغة الأردية — لسان المسلمين هناك — فأصبحت لغة الأدب الرفيع والمعرفة الخصبة

بعد أن ظلت أجيالاً لغة الحديث والأدب الضحل والمعرفة الفجة الضيقة الحدود .

وبما يذكر لهذه الكلية أنها أخذت طلابها بمنهج الحرية في التفكير سواء في اللغة الأردية أو اللغة الإنجليزية وأعانت على إحياء الأدب الخاص بمسلمي الهند .

* * *

ومن جهود السيد أحمد خان مقاومته الحركة الخطيرة التي أقدم عليها زعماء الهنود في بنارس سنة ١٨٦٧ م لإحلال اللغة الهندية محل اللغة الأردية وزلزلة كيان المجتمع الإسلامي في الهند ولعل دعوة على خان قد بدأت تتحول نحو إحياء وطن خاص للمسلمين منذ ذلك الحين إذ تبين له استحالة الاتفاق بين المسلمين والهندوس وبهد له بقوله البعيد النظر « حقاً إنه ليس هناك عداء سافر بين المجتمعين ولكن هذا العداء يستفحل في المستقبل عند ما تتزايد الطبقة المتعلمة ؛ ومن يعيش ير » .

ومن الأعمال البارزة في حياة السيد أحمد خان إصراره على أن يكون للمسلمين في الهند ممثلون مستقلون في النظام المقترح من Lord Ripon لمنح الهند الحكم الذاتي ومن خطبة له في هذا الصدد « إن نظام التصويت العام معناه تمثيل وجهات ومصالح الأغلبية من السكان ، وقد يكون النظام ناجحاً في بلد من جنس واحد وعميدة واحدة أما في بلد كالهند لا تزال الطائفية فيه صارخة ، والتمايز الديني قوياً جارفاً والأجناس جد متباينة ولم تتكافأ فيه بعد فرص التعليم بين طوائف السكان فلنأى أعتقد أن التقدم

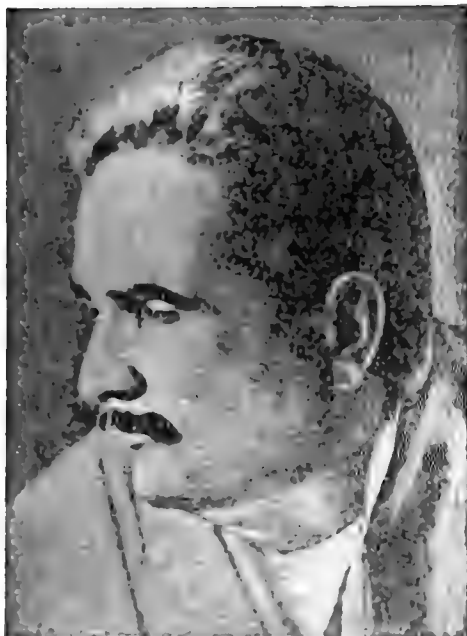
فيها يمثل هذا النظام في أبسط صوره ، وأمثلها سيكون أشد إضراراً بالمصالح المختلفة .

إن فوارق الجنس والعقيدة التي تضرب بجذورها في أعماق الماضي تكون عنصراً هاماً في حياة الهند السياسية والاجتماعية ، وتؤثر في أحوال سكانها التي ترتبط بالإدارة والثروة ومن أجل هذا فإن النظام المقترح في أنقى صورة وأبسطها لا يمكن أن يمر في سلام .

إن الأغلبية سوف تتجاهل مصالح الأقلية، وإن الرعايا سيحملون الحكومة على أن تقيس بمقاييسهم ومن ثم تتسع هوة الخلاف من ناحية الجنس والعقيدة وتصبح أشد مما كانت عليه من قبل .

ومعنى هذا أن فكرة الانفصال عن الهند قد اختمرت في ذهن السيد أحمد خان فهو في هذا الحديث يضع حجر الزاوية في بناء باكستان ويوجه نظر المسلمين في عصره إلى أن يسلكوا سبيل العمل على إيجاد دولة خاصة بهم وقد تتكشف هذه الفكرة أكثر من ذي قبل عند ما نراه يقاوم مطالب المؤتمر الهندي الوطني الذي تألف سنة ١٨٨٥ م ، والذي لا يرى الهند إلا موحدة شمالها وجنوبها ، شرقها وغربها ويعترض بشدة على مساهمة المسلمين في هذا المؤتمر واشتراكهم في عضويته ، ومن أقواله في هذا الصدد : إن مطالب « المؤتمر » غير ملائمة ألبيته لقطر تقطنه أمتان مختلفتان . . .

ولنفرض أن الإنجليز اعترفوا مغادرة الهند فن يحكم الهند ؟ أمن الممكن في ظل هذه الظروف أن تجلس أمتا الهند والمسلمين على عرش واحد وتظلا متساويتين في القوة ؟ الأغلب أن لا إذ من الضروري أن



الشاعر الفيلسوف محمد إقبال

تغلب لإحداهما على الأخرى أما الأمل في أن تظلا متكافئتين فليس مما يعقل أو يسلم به .

ولعل مما حدا بالمسلمين إلى مقاومة فكرة المؤتمر وعرقلة تنظيمه هي نظرتهم المريبة إلى دعوته للاستقلال إذ رأوا أن صميم هذه الحركة يهدف إلى إحياء البرهمية التي ترى أنها ذات المقام الأعلى في البلاد وصاحبة الحق الأول في حكمها وأنها الطائفة التي اختارها الإله لتكون قوامه على الطوائف الأخرى، وهذه العقيدة تحملها على أن تمسك على الآخرين حريتهم ومالهم من حقوق وهذه الفكرة نفسها هي التي اختمرت عند الطوائف الهندية الأخرى التي أخذت في التكتل وتكوين جمعية كبيرة غايتها موالاة التاج البريطاني ومقاومة الحركة الوطنية .

لقد مات سيد أحمد خان سنة ١٨٩٨ م . بعد أن استطاع أن يوفق بين الثقافتين الإسلامية والغربية وأن يوقظ المسلمين في الهند ، ويفتح لهم أبواباً من المعرفة والتفكير والثراء؛ وأن يبذر فيهم بذور تكوين أمة مستقلة بهم ترعى شؤونهم وتحافظ على تراثهم وتحميهم من هجمات المتعصبين الإرهابيين، وأن يظهر في عالم الوجود شخصيتين كبيرتين عملتا على إنماء هذه البذور وتعهدها حتى استوت على سوقها .

هاتان الشخصيتان هما الشاعر محمد إقبال، ومنشئ باكستان الحديثة محمد علي جناح .

ولنتحدث في هذا الفصل عن شخصية إقبال ومبلغ جهده السياسي والاجتماعي والثقافي وندع الشخصية الأخرى فسيأتي ذكرها مردداً في أكثر

فصول هذا الكتاب .

لقد تثقف لإقبال في جامعة « لاهور » ثم سافر إلى كمبردج فيونينغ وكان مؤمناً بالحضارة الإسلامية والشرقية متحاملاً على الثقافة الغربية التي تهدف إلى خلق منافسة حادة بين الإنسان والإنسان ، وبين الأمة والأمة في ظل الرأسمالية الغربية .

ومن أجل ذلك دعا قومه إلى الأخذ بأسباب التعاليم الإسلامية الصحيحة ، ونيل المادية الغربية الطاغية .

ولم تبهره الحياة الإسلامية في ظل الدولتين الأموية والعباسية بل حمل عليها ورأى المثالية في عصر الخلفاء الراشدين الذي يمثل الديمقراطية البسيطة في أجمل صورها وأروعها .

لإقبال في فلسفته مسلم أولاً وأخيراً وفي سياسته كذلك بل قل في شعره أيضاً ومن أجل هذا رجع في سهولة عن مبدأ الإيمان بوحدة الهند إلى القول بالانفصال ومعارضته — كسلفه السيد أحمد خان — في اشتراك المسلمين في المؤتمر الهندي الوطني وبخاصة بعد عودته من شهود مؤتمر المائدة المستديرة في سنتي ٣٠ و ٩٣٢ م .

بل إنه قد صرح بهذا الانفصال ومن هذه الوجهة يعد أول من رسم حدود الدولة الجديدة دولة الباكستان فقد قال في خطاب له سنة ١٩٣٠ موجه إلى أعضاء الرابطة الإسلامية التي كان يرأسها آنذاك : « إنني أحب أن أرى البنجاب ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية ، والسند وبلوخرستان قد اتحدت جميعها في دولة واحدة تحكم حكماً ذاتياً في داخل الإمبراطورية

البريطانية أو في خارجها .

... وأرجو ألا تفرق هذه الفكرة أجفان السادة الهندوس أو الإنجليز
فلإن حياة الإسلام كقوة ثقافية في هذا القطر تعتمد إلى حد كبير على أن
تتركز في مقاطعة خاصة بها .

وهذا المطلب تؤازره رغبة المسلمين الصادقة في التقدم الحر الذي
يستحيل لإيجاده عملياً تحت الحكومة الموحدة التي ينادى بها قادة الهند
الوطنيون بحجة تأمين السيطرة الدائمة على المجتمع في كل أنحاء الهند .

ولا يروع الهندوس أن تقوم دولة إسلامية مستقلة فليس معنى هذا
أن يكون ذلك مقدمة لنوع من الحكم الإسلامي بل المبدأ الذي ستقوم
عليه أن كل جماعة لها الحق في أن تعمل بوسائلها الخاصة على تقدم متحرر
من غير أن تكون مدفوعة بإحساس اجتماعي ضيق .

ولأنى أصرح باحتراي العميق للعادات والقوانين والنظم الاجتماعية
والعقائد الدينية في المجتمعات الأخرى .

ومن واجبي حسب تعاليم القرآن أن أدافع إذا احتاج الأمر عن
معابد الآخرين .

وبعد عامين من عودته من مؤتمر المائدة المستديرة، وشهوده هذه
المفاوضات العقيمة والمناقشات الحادة نصح مسلمي الهند بالألا يعتمدوا على
الهندوس أو البريطانيين بل يقبلوا على التعليم والاعتماد على أنفسهم .

وإقبال ينكر الوطنية إلا إذا قامت على أساس الإيمان والثقافة وسنن
التاريخ فيقول في خطبة له سنة ١٩٣٢ في المؤتمر الإسلامي « أنا لا أقبل

الوطنية كما تعرفها أوروبا وليس إنكارى خوفاً من أن تضر بمصالح المسلمين في الهند ولكن أنكرها لأنى أرى فيها بلور المادية الملحدة وهى عندى أعظم خطر على الإنسانية فى عصرنا .

لا ريب أن الوطنية لها مكانها وأثرها فى حياة الإنسان الأخلاقية ولكن العبرة فى الحقيقة بإيمان الإنسان وثقافته وسننه التاريخية؛ هذه هى فى رأى الأمور التى تستحق أن يعيش لها الإنسان ويموت من أجلها لا بقعة الأرض التى اتصلت بها روح الإنسان اتفاقاً .

ويؤكد انفصال الهند إلى أمتين فى كتاب له إلى القائد الأعظم محمد على جناح يقول فيه « إن خير وسيلة إلى السلام فى الهند فى هذه الأحوال أن تقسم البلاد على قواعد جنسية ودينية ولغوية . » وظل على هذه الدعوة حتى فى أعوام مرضه الأخيرة، ورسائله إلى جناح أقوى شاهد على ذلك .

وإذن فقد نجحت السياسة الجديدة، سياسة الخروج على العزلة التى اختطها المسلمون من قبل فى الهند، واستطاع قادة الهند المسلمون أن يوقظوا إخوانهم وينشروا فيهم المعرفة والثقافة الإسلامية وأن يكون لطلابهم فيما بعد جامعات ثلاث وأن يبصر المسلمون بالفلسفة الإسلامية وينشئوا على ديمقراطية الإسلام الأولى وفى الوقت ذاته جنحت هذه السياسة إلى الاتجاه الخطير فى العمل على تكوين أمة إسلامية تنفصل كل الانفصال عن الوطن الهندى .

وما لاشك فيه أن مجرى الحوادث، وما بين المسلمين والهندوس من انعدام الثقة ، واحتلال البلاد من الإنجليز الذين يجعلون شعارهم دائماً فى كل مكان يحلون فيه « فرق تسد » قد أكد هذا الانفصال وأدى إلى ظهور دولة « باكستان » كما سنفصله بعد قليل .

المسلمون والقومية الهندية

شغل المسلمون والهنود على السواء بالحركة الإصلاحية بعد إخفاق الثورة التحريرية وظلوا كذلك إلى قبيل نهاية القرن التاسع عشر فإن الهدف من تكوين « المؤتمر الوطنى » كان إسماع الهنود أصواتهم للإنجليز القائمين بالحكم ، والتقدم إليهم بمطالبهم فى الإصلاح كما ذكر السكرتير العام للحكومة الهند سنة ١٨٨٣ م . حين أكد حاجة البلاد إلى مثل هذا المؤتمر حيث يستطيع صفوفه رجالات الهند أن يلتقوا فى كل عام ليظفروا بحرية أكبر ، ويمرّنوا على إدارة أوسع ، ويساهموا بقسط أوفر فى تدبير شئون وطنهم .

تكوّن « المؤتمر » وكان حفل افتتاحه الأول فى بومباى سنة ١٨٨٥ م والأعم الأغلب من مؤسسيه من خريجي الجامعات الإنجليزية أو ممن تتلمذوا على أساتذة إنجليز فى الهند ولهذا سيطر عليه روح الاعتدال فى مستهل وجوده فكان من زعمائه « جويال كرشنا جوكهيل » الذى كان يؤمن بأن خير الهند فى ارتباطها بالحكم الإنجليزى و « برنرجى » أول رئيس للمؤتمر الذى صرح « بأن بريطانيا قد فعلت الكثير لخير الهند وصالحها » وأطرى ما قامت به من جهود « فى سبيل إقرار النظام وتحسين المواصلات وإدخالها التعليم الغربى فى البلاد » .

ولكن تطور الأمور في الشرق والنزعة الاستقلالية التي اجتاحت العالم والأخطار التي وقع فيها الحكام الاستعماريون كل أولئك وجه البلاد وجهة أخرى ، وجهة تدعو إلى الاستقلال والتحرر من كل ما هو أجنبي . فبريطانيا قد أغفلت نشر التعليم في الهند وقصبرته على الفئة الإقطاعية الثرية وبريطانيا قد عينت في الهند حكاماً يتسمون بالقسوة والتعالي ويجنحون إلى الحكم المطلق مما حدا بالشبان الذين طافوا بأوروبا وفتحت أعينهم على مبادئ الحرية والعدل والمساواة التي نادى بها الثورة الفرنسية وغيرها من الثورات التحريرية أن يظهروا ضيقهم بسياسة الاستعمار وأن يهبوا لتحرير بلادهم من ريقته وقد زاد الوقود ضرماً انتصار الصفر على البيض أو اليابان على الروس سنة ١٩٠٥ فقد جاء في أحد تقارير نائب الملك في الهند أن المجتمعات العامة في الهند أخذت تشيد بهذا النصر ، نصر الآسيويين الصفر على الأوروبيين البيض ، بل إن هذا الهمس قد تحول إلى الجهر والعلانية بعد خمسة أشهر من هذا الانتصار حين عمده الإنجليز إلى تقسيم البنغال فقد أعطى ذلك إشارة العمل لهؤلاء الشبان الساخطين .

وكان من الطبيعي أن نرى بوضوح أثر هذا السخط في الهند الشرقية (البنغال) حين نادى الهنود بمقاطعة البضائع الإنجليزية .

وقد دعا هذا الأمر الحكام الإنجليز إلى استخدام العنف والقسوة لإخماد هذه الحركة التي تشل اقتصادهم — الهدف الأول من استعمارهم — ولم يكن بد من أن يسرى هذا التيار الجارف ، تيار الثورة والتدمير إلى هيئة المؤتمر الوطني فسيطر على أعضائه المعتدلين منهم من أمثال جوكهيل

والمطرفين كتيلاك على السواء؛ ففي أثناء دورة انعقاد المؤتمر التالى للتقسيم ندد جوكهيل بسياسة تقسيم البنغال؛ وختم خطابه قائلاً « إن الهدف الذى أصبح يرى لىه المؤتمر أن الهند ينبغى أن تحكم لحير الهنود أنفسهم وأن حكومة هذا القطر يجب أن تقوم على أساس الحكم الذاتى القائم فى حكومات الإمبراطورية البريطانية » .

واقترنت هذه الثورة باسم زعيم وطنى برهمى هو « تىلاك » الذى أخذ يوضح نيرانها بخطبه الملتبته وكتاباتة الثورية فى صحيفته « ياغنتار » التى تصدر فى كلكتا مما كان له دويه فى رأى العام الهندى فكثرت حوادث اغتيال الإنجليز وقتيلهم إذ آمن الوطنيون الهنود « بأن الاغتيال السياسى للأجانبى الدخيل لا يعد قتلًا البتة فهو دفاع مشروع تجاه القوة الغاصبة » وما أروع ما نطق به الشاب الهندى الذى اغتال الموظف الإنجليزى الكبير السير كرزن ويلى وهو على حبل المشنقة « إن أمة يتحكم فيها الأجانب الدخلاء بحراهم الماضيه المسمومة لمى على حرب مشبوبة دائماً ، حرب العصابات والاغتيال لأنها عزلاء من السلاح .

وقد لجأت إلى غدارتى أطلق منها الرصاص على الأجانبى لأنى لم أجد مدفعاً يدمدم بالحجم والصواعق .

لانى بصفة كونى هندياً أومن بأن الإساءة إلى وطنى إنما هى إساءة إلى ربى . . . ومن كان مثلى صفر اليدين خالى الوفاض فليس فى وسعه إلا أن يجود بدمه الذى يسرى فى عروقه ، وأن يسفك آخر قطرة منه على مذبح الهند المقدس لأن العظة التى ينبغى تلقينها فى الهند اليوم تتمثل فى

معرفة الهندي كيف يجب عليه أن يموت ، والوسيلة الوحيدة لتلقي هذه العظة هي أن أشرب أنا وأمثالي كأس الردى . فحرجاً بالموت . . . ومرحجاً بالاستشهاد . . .

إن هذه الحرب القائمة في ديارنا ستظل مشتعلة في ربوع الهند ما دام الجحسان الإنجليزي والهندي على هذا العداء، وما لم تتبدل هذه الحال بأفضل منها .

هذه الروح الوطنية الدافقة هي التي سيطرت على الهنود وهي التي دفعت حكومة الهند الإنجليزية إلى قمعها بالحديد والنار وتعطيل الصحف الوطنية وتعقب الزعماء الوطنيين وسجن بعضهم ، وقتل بعضهم الآخر والالتجاء إلى الوسائل الإرهابية العنيفة مما زاد الفتنة اشتعالاً والنار ضراماً . على أن هذه الحركة قد صاحبها شيء غير قليل من التعصب ، التعصب للهند الآرية ، أو البرهمية والدعوة إلى العودة بالهند إلى ما قبل الحكم المغولي، إلى العصور الذهبية كما يطلقون عليها .

إنها حركة تشبه تلك التي قامت في تركيا تدعو إلى « الطورانية » أو في مصر تدعو إلى « الفرعونية » .

هذه الحركة هي التي دعت المسلمين إلى أن ينظروا بحذر ، وفي شيء كثير من التشكك إلى الروح الوطنية الهندية الدافقة التي بات شعارها « رجوعاً إلى القبلى » ومعنى هذا إحياء الروح الهندي القديم ، والتعفيه على كل ما هو غربى أو حديث والإيمان بالفلسفة الهندية والبرهمية الهندية ، التي تقدم القرابين والذبائح إلى آلهة الهند ، وتطهير تربة الهند المقدسة

من كل ما هو أجنبي ، والأجنبي في نظرهم ومعتقدهم غير البرهمي .
ولإذن فالمسلمون أجنبون وينبغي تطهير الوطن منهم .

هذه الروح المتعصبة دفعت المسلمين إلى حركة مقابلة ، حركة لإحياء القومية المغولية التي تأتي كل الإباء أن تخضع في حكمها لعبدة الأوثان ، والمشركين بالله وإذا كانوا قلة بالنسبة إلى الهند وس فليعلموا على التكتل والاتحاد ، وليوالوا الإنجليز حتى يجدوا لأنفسهم مخرجاً ، وحتى لا يقعوا بين شقي الرحا ، ويحاربوا من جهتين معاديتين خطيرتين . فأدام تفكيرهم إلى تكوين « الرابطة الإسلامية » ، على غرار « المؤتمر الوطني » وذلك في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ م في مدينة دكا . وبتكوينها أخذ المسلمون في الهند في إعادة خلق تاريخهم السياسي .

وكان تكوين هذه الرابطة بدعوة من السيد نواب فقار الملك لقادة المسلمين في الهند ، وقد انتهوا في اجتماعاتهم إلى تكوين « الرابطة » التي تلخص أهدافها فيما يلي :

(١) تقوية شعور الولاء للحكومة البريطانية ، وإعادة كل تصور خاطيء يمكن أن تنهض به نيات الحكومة أو تصرفاتها .

(٢) حماية حقوق المسلمين الهنود السياسية ومصالحهم ، والعمل على تقديمها وتمثيل وجهة نظرهم أمام الحكومة من حيث آمالهم ومطالبهم .

(٣) منع إظهار شعور العداء نحو أى مجتمع آخر بدون تعصب لمواد الرابطة التي سبق ذكرها .

ثم تقدم المسلمون خطوة أخرى في سبيل تدعيم كياناتهم ، ذلك أنهم في سنة ١٩٠٦ . تحت زعامة أغا خان أوفلوا جماعة منهم إلى نائب الملك في الهند لورد منتو Lord Minto مطالبين بحماية خاصة للمسلمين عند زيادة تمثيل الهنود في الحكومة فيكون للمسلمين ممثلون مستقلون في المجالس البلدية والقروية ، والمجالس التشريعية الإقليمية والمركزية .

وقد صرح لهم لورد منتو بموافقته على مبدأ المشروع ، وضمنه لإصلاحات مورلي-مونتومند سنة ١٩٠٩ م. ومنذ سنة ١٩١١ أخذ التطرف الذي سجنح إليه المسلمون للمطالبة بكيانهم يميل إلى الاعتدال وبخاصة بعد أن قطع لهم الهنود العهود والمواثيق على ضمان مستقبلهم مما كان له أثره القوى في اشتداد الحركة الوطنية ، والمطالبة بتحرير الوطن ، وإقامة حكم ذاتي في الهند داخل نطاق الإمبراطورية البريطانية .

وعند نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ هادن الحكومة كل من زعماء المؤتمر والمسلمين ووعدها بالمؤازرة لها في نضالها ، وأمهدها بحكام الأقاليم بالمال والرجال؛ ففي أقل من شهر بعد إعلان الحرب أبحر ٨٠,٠٠٠ هندي ليخدموا قضية الإنجليز وحلفائهم فيما وراء البحار

وفي سنة ١٩١٨ قبل إعلان الهدنة كان ١,٢٠٠,٠٠٠ جندي من الهنود على أهبة الاستعداد للسفر إلى ميادين القتال .

على أنه عند انتهاء الحرب العالمية الأولى حاولت بريطانيا أن تتلرج في منح الهنود الحكم الذاتي في نطاق الإمبراطورية البريطانية حيث أصدرت قانوناً في ضوء تقرير منتاجو- شلمزفورد Montagu-Chelmsford ولكن

هذا القانون خيب آمال كثير من الهنود ودعاهم فيما بعد إلى الثورة والانتفاض
وفي الوقت ذاته أحدث تمزيق الدولة العثمانية ، وانهايار الخلافة
الإسلامية ثورة هوجاء في نفوس المسلمين الهنود ، واحتاحتهم موجة كراهية
شديدة للإنجليز ، العامل الأول في هذا التمزيق وذاك الإنهايار حتى بلغ
الأمر بمتطرفي المسلمين أن أظهروا استعدادهم لتشجيع إغارة مسلمي
الأفغان على الهند ، والترحيب بهم وقد وجدت خيبة الآمال المعقودة على
الإنجليز بين الهندوس والمسلمين فنقموا جميعاً على الاستعمار ، واجتمعوا
على رأى واحد ، وتبلورت هذه الوحدة في نفوس زعمائهم الثلاثة غاندى
زعيم الهنود وشوكت ومحمد على من زعماء المسلمين .

وبلغ الاتحاد بينهما ذروته في الفترة ما بين ١٩١٩ ، ١٩٢٣ التى
حدثت فيها اضطرابات شديدة في إقليم البنجاب ، وقعت حادثة أمرتسار
Amritsar التى أطلقت فيها المدافع الرشاشة على المواطنين العزل حيث
كانوا يستمعون إلى خطاب أحد الزعماء على إثر اعتقال كبيرين منهم
أحدهما هندوسى ، والآخر مسلم فقتل ٤٠٠ شخص وجرح ثلاثة
أضعاف هذا العدد .

وما تلا هذا الحادث الوحشى من إذلال ، فقد أصدر الجنرال « دير »
بطل الحادث المشنوم أمراً إلى كل من يمر بشارع اعتدى فيه بالضرب
على ناظرة مدرسة لإنجليزية أن يزحف على أربع وإن يكن من سكان
هذا الشارع .

وفي هذه الفترة أيضاً لم تصنع الحكومة الإنجليزية إلى مطالب المسلمين



الیه محمد علی

الهنود حول الإبقاء على تركيا رمز الجامعة الإسلامية ، فأدى بهم الأمر إلى عقد مؤتمر دلهي في نوفمبر سنة ١٩١٩ تجلى فيه بوضوح قوة الاتحاد بين عنصرى الأمة الهندية إذ حضر المؤتمر جمع كبير من الهندوس على رأسهم الزعيم غاندى عضدوا فيه المطالب الإسلامية ، وأدى بهم التفكير إلى إعلان سياسة عدم التعاون مع الإنجليز فلا يقتصر الأمر على مقاطعة بضائعهم بل تجاوزه إلى عدم دفع الضرائب ومقاطعة مدارسهم ومحاكمهم ووظائفهم وكل ما يمت إليهم بسبب . وفى هذا الوقت أعلن مشروع « متاجو » الذى سبقت الإشارة إليه فقبول بتحفظ فى بادىء الأمر ولكن الظروف السيئة التى حفت به أدت إلى الانقلاب عليه والمضى فى سياسة عدم التعاون التى رسمت من قبل .

وفى ديسمبر سنة ١٩٢٠ عقد المؤتمر الوطنى لإحدى دوراته فى «نجمبور» بالهند الوسطى ليقرر الهدف من حركة «عدم التعاون» أو العصيان السلمى فكان من رأى غاندى الوصول بالبلاد إلى الحكم الدائى فى نطاق الإمبراطورية البريطانية إن أمكن وخارجها إذا لزم الأمر ، وفى رأى جناح الاقتصار على الحكم الدائى داخل نطاق الإمبراطورية ولكن المؤتمر لم يأخذ برأى جناح مما دعاه إلى الاعتزال .

ولعل جناح كان يخشى كأغلب المسلمين الهنود إذا خرج الإنجليز من الهند فإن السلطان سيكون فى يد الأغلبية الهندية وبالتالي تضيع مصالح المسلمين وحقوقهم على أن بعض زعماء المسلمين الآخرين كان لا يرى طغيان الهندوس على مصالح المسلمين لما أبداه زعماء الأولين من التسليم

بحقوقهم فوقوا في صف الحركة الهندية إلى النهاية وبخاصة السيد محمد علي شقيق شوكت على الذي سحب غاندى في رحلاته للدعوة إلى مبدأ « عدم التعاون » وليكون رمزاً للوحدة الهندية .

وقد شاء الحكم الإنجليز أن يقبضوا على السيد محمد علي ثم على شقيقه شوكت ، ويصدروا الحكم عليهما بالسجن عامين لتحريضهما المسلمين الهنود على عدم الانتظام في الجيش البريطاني فتأثر غاندى وأخذ بدوره يحرص الهندوس على ترك خدمة الجيش البريطاني تضامناً مع زميله محمد علي وشركت ، واستجابة للقرار الذي أصدره المؤتمر الوطني في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ .

وفي ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ م لحق المتظاهرون في قرية صغيرة تدعى « شاورى شاورا » إلى العنف والخروج على مبدأ العصيان السلمى حين أطلق البوليس النار عليهم ، واضطراره إلى الاحتباء بمركزه عند نفاذ ذخيرته ، فما كان من المتظاهرين إلا أن أحرقوا بعض الشرطة وهم أحياء .

هذا الحادث كان له صدى هائل في إنجلترا ، وتأثير سيء في نفس غاندى الذى دعا إلى إنهاء حركة « عدم التعاون » والذى كان من نتائجه أن طالبت إنجلترا تحت ضغط رأى العام الإنجليزى بالقبض على غاندى واعتقاله ثم الحكم عليه بالسجن ست سنوات .

وفي هذه الأثناء كانت حركة المسلمين من أجل الخلافة الإسلامية قد فترت بعد أن جرح مصطفى كمال إلى العلمانية ، وعزل السلطان وأبغى الخلافة في تركيا . وما أن فترت المطالب العامة للمسلمين الهنود حتى عاد الانشقاق إلى صفوف المواطنين ، واثرت الخلافات بين المسلمين والهندوس كسابق عهدها الأول .

المسلمون في طريق الانفصال

تزخر الهند بألوان من الطوائف ، وعديد من الأديان ، وخليط عجيب من الأجناس واللغات ؛ ففيها ٦٨٪ هندوس أو براهما ، ٢٢٪ مسلمون ، ٣٪ بوذيون ، ٢٪ مسيحيون ، ١٪ مجوس أو زرادشتيون و ٣٪ مذاهب أخرى .

وفي الهند ما يقرب من ١٢ لغة وأكثر من مائتي لهجة . فكيف يتأتى لمثل هذه الرواسب الضاربة بمجئورها في أعماق الماضي أن تتزاح من الطريق حتى تأتلف هذه الأجناس والمذاهب وتلتقي على رأى موحد ؟

ومن الطبيعي أن تبحث الأقلية الكبيرة عن مخرج تبقى فيه على وحدتها وتكاملها فلا تبغى عليها الأكثرية لتبتلعها أو تعرض مصالحها للخطر . وهكذا عمل أكثر قادتها على تكوين أمة مستقلة ، وتهيئة الرأى العام الإسلامى تحت ظل الحكم البريطانى للسير في هذا الطريق .

وقد انتهر هؤلاء القادة كل فرصة سانحة ليعبروا فيها عن هذا الشعور الذى يخالجهم ويستولى على مشاعر أكثريتهم ، وآية ذلك ما حدث عند تقسيم البنغال سنة ١٩٠٥ م ؛ فهذا التقسيم الذى أقدم عليه اللورد كرزون كان لعبة بارعة حقاً فهو يرضى من ناحية السياسة الإنجليزية التى تقوم

على التفرقة وانتهاز الفرصة ، ومن ناحية أخرى يرضى المسلمون ويضرب لهم مثلاً على إمكان استقلالهم ولو لم يشب هذا التقسيم بعض الشوائب ، ولو لم يتقدم به الزمن عما قدر له ، ولو لم يقتصر على البنغال لرحب به المسلمون وعضوا عليه بالنواجذ كما يقولون .

فهذا حاكم « دكا » يصرح في الدورة السادسة لانعقاد الرابطة الإسلامية بعد أن صرف النظر عن التقسيم .

« لقد منحنا التقسيم فرصة عظيمة لتحرك : وأيقظ في قلوبنا خفقات حياة قومية جديدة سكنت دقاتها خلال تعاقب الفصول في البنغال الشرقية . لقد أدرك سيئو النية أن التقسيم سوف يحقق المطالب المهمة لمسلمي البنغال الشرقية وأن ما سنحصل عليه وإن يكن قليلاً يعد خسارة جسيمة بالنسبة إليهم . إن صرف النظر عن التقسيم سيكلف غالباً من الامتعاض وعدم الولاء ، إذ أوجد تأثيراً سيئاً في عقول الجماعات غير المسئولة مما يجعل الحكومة تخسر راحة نتيجة تمحدي سلطتها القائمة ؛ وفوق ذلك فقد أنقص هذا العمل من قدر الحكم البريطاني وهذا شيء يؤسف له . »

وجدير بالاعتبار أن البراهمة كانوا يرون أن المسلمين دخلاء على بلادهم ، وأنهم أحق بالسيطرة والسلطان ، ويعتقد المسلمون أن البراهمة على خطأ فيما يرون لأنهم حكموا الهند قروناً طويلة وأن غالبيتهم من الهنود الذين اعتنقوا الدين الإسلامي طواعية لا كرهاً ، ومن هنا انعدمت الثقة وتجمعت هنات كل من الفريقين وكثرت حوادث الشغب وأثيرت الفتن الطائفية الهوجاء ؛ ففي البنغال فيما بين سنتي ١٩٢٢ و ١٩٢٧ سببت

٣٥,٠٠٠ امرأة فيما عدا حوادث الغضب والقتل ، وحرق الناس أحياء مما تقصر دونها فظائع سنة ١٩٤٧ م عند قيام دولة « باكستان » .

وفي اضطرابات « كانبور » في مارس سنة ١٩٣١ م قتل عدد القتلى بما يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ قتيل .

وفي مقاطعة « بمبای » فيما بين فبراير سنة ١٩٢٩ ولابريل سنة ١٩٣٨ قتل ٥٦٠ وأصيب ٤٥٠٠ بإصابات بالغة في مدى ٢١٠ أيام .

ومرد هذه الاضطرابات الدامية والحوادث المحزنة إلى أسباب تافهة أملاها عقل محدود ، وفكر ضيق ، وأهائجها جموع من الغوغاء ، وجماهير من الدهماء ، فالتسامح الديني ورحابة الأفق وبعد النظر تأتي قيام هذه الفتن وحدوث هذه المذابح ؛ فمن أسبابها احتفال الهندوس بأعيادهم في الوقت الذي يسترسل فيه شيعة المسلمين في الحزن في العاشر من المحرم يوم أن استشهد الحسين بن علي في كربلاء .

أو أن يعمد الهندوس إلى دق أجراس معابدهم دقات صاخبة تقطع على المسلمين أداء فرائضهم الخمس في صلواتهم .

أو إلى تضحية المسلمين بذبح الأبقار في عيدهم على حين أنها تقديس عند الهندوس ؛ أو إلى إبداء رأى في موضوع ديني من أحد الجانين ؛ وما إلى أمثال هذا الذي ذهبنا إليه ؛ فهل تؤدي مثل هذه الأسباب إلى ذلك التقتيل والتحريق ؟

ولكنه انعدام الثقة الذي يجسم الأمور التافهة .
وربما إذا تعمقنا الأمور وجدنا عوامل أخرى تعمل عملها في هذا

الاضطراب وتؤدي إلى هذا الاحتكاك والصدام؛ من بينها هذا التنافس الذي يسيطر على الفريقين للظفر بالمناصب الحكومية والتبريز في الميادين الاقتصادية للاستحواذ على أوفى حظ من الثراء والقوة والجاه .

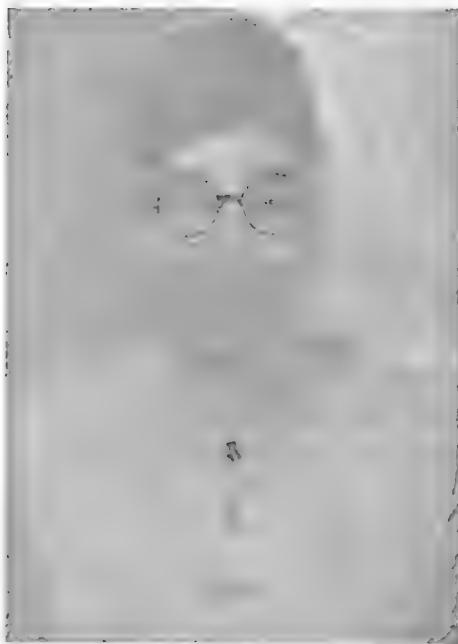
وانعدام الثقة جعل كل فريق ينظر إلى الآخر نظرة المستريب؛ فإذا يكون الوضع لو تخلى البريطانيون عن السلطة ؟ أيكون الأمر بيد الأغلبية الساحقة ؟ أم يكون في يده المعارضة القوية ؟ إن كلا منهما تتوجس خيفة من الأخرى وتربص بها الدوائر ، فعلى الرغم من أن المسلمين يعتبرون أقلية فنسبتهم إلى الهنود ١ إلى ٥ ولكن مقاليد الأمور ظلت في يدهم قروناً طويلة وفيهم من المواهب ما يمكنهم من السيطرة والتفوق ، ومن الأمانة التاريخية أن نذكر تلك الجهود الجبارة التي بذلها بعض الزعماء من الفريقين لتجنب هذا الانفصال والإبقاء على وحدة البلاد، ويعد في الصدارة الزعيم جوكهيل وكذلك الزعيم غاندى فهذا الأخير ظل حتى الممات مؤمناً بإمكان الوحدة فعرض حياته للهلاك مرات في سبيل الإبقاء عليها ففي سبتمبر ١٩٢٤ نذر غاندى لله صوماً احتجاجاً على الحوادث الدامية التي وقعت بين المسلمين والهندوس في « كوهات » وظل صائماً ثمانية عشر يوماً .

وتكرر صيامه حتى أشرف على الموت كلما هاجت الفتنة النائمة .
ومن ماثور قوله « إننى أكن للمسلمين من الحب ما أكنه للهندوس ،
ويتجه قلبى إلى المسلمين بقدر ما يتجه إلى الهندوس سواء بسواء . »
وكان قتله على يد برهمى نغم منه سياسة التقرب إلى المسلمين .
وكيف يحمد مثل هذه الجهود التي هي فوق طاقة البشر ؟

ولكنه التخلف ، ولكنها النفس الأمارة بالسوء .

وكان أن منحت الهند ستورا جديداً في سنة ١٩٣٥ نص فيه على أن تضم كل وزارة إقليمية مشكلة أعضاء من أحزاب الأقلية وأن يكون لكل طائفة ناخبوها حيث يصوتون في انتخابات خاصة . فأوجدت هذه التفرقة معسكرات في البلاد الهندية وأكدت فهم عرا الوحدة بينها ، وأخذ الزعماء يعملون لحساب طوائفهم وأصبح الطريق إلى انفصال المسلمين أمراً محتوماً وغاية مؤكدة ؛ فما أن أقبلت انتخابات سنة ١٩٣٧ حتى أخذ المسلمون والهندوس يعدون العدة للفوز بأغلبية المقاعد ، وأضحى الفريقان كجيشين متحاربين في ميدان المعركة يحمل أحدهما علم « الرابطة » والآخر « علم المؤتمر » .

وما ذاك إلا لأن هناك بعض المسلمين الأعضاء في حزب « المؤتمر » يعملون للوحدة ويؤمنون بها ويرون في الخروج عليها حثاً بالوطن ومهادنة . وقد كان الاستعداد لهذه الانتخابات مبكراً ؛ ففي أوائل سنة ١٩٣٦ اجتمعت الرابطة الإسلامية في بمباي برئاسة جناح وكونت الهيئة الانتخابية المركزية العامة التي أخذت تحضر للانتخابات وتستعد لاكتساح الدوائر وتعلن برامجها ولعل هذا الخطاب الذي ألقاه جناح في مارس من السنة نفسها يوضح لنا في أي طريق تسير الرابطة ، قال جناح « ينبغي أن نفكر في مصالح مجتمعتنا ؛ إنكم أيها الأعضاء (في الرابطة) إذا لم تبدلوا جهوداً جبارة فستفشلوا ، ولن يحترمكم أحد أو يحفل بمشورتكم ؛ نظموا أنفسكم والعبروا دوركم .



السيد لياقت علي خان

إن المسلمين والهندوس يجب أن ينفصل تنظيم كل منهما عن الآخر .
ولذا تم هذا أضحى كل منهما أكثر فهماً للآخر . . .

إنى سأعمل على مساعدة ثمانين مليوناً وأقول لكم كلما كنتم أدق تنظيمًا
كنتم أعظم نفعاً في خوض المعركة الوطنية .
وقد كانت نتيجة الانتخابات مخيبة لآمال الرابطة واكتسح المؤتمر أكثر
المقاعد ولم تصب الرابطة أكثر من ٥ ٪ من أصوات المسلمين .

ولذا صرح نهر وبقوله : لم يعد في الهند غير حزب « المؤتمر » وبريطانيا
فكان مجواب جناح « بل يوجد حزب ثالث ، المسلمون » وأضاف « إننا
لا نأتمر بأمر أحد بل إننا نتعاون مع أية جماعة تعمل على تقدمنا وإنجاح
سياستنا ونحن لا نود أن نكون أتباع أى حزب وإن نكن على استعداد
للعمل على قدم المساواة لرفاهية الهند ونخيرها .

وكتب لإقبال إلى جناح في ٢٨ مايو سنة ١٩٣٧ قائلاً « ألا تظن أن
الوقت قد حان لإنشاء دولة الهند الإسلامية لتحل مشكلات المسلمين ؟ »

وفي ١٥ أكتوبر خطب جناح في « لكناو » قائلاً في صراحة ووضوح
« لقد رأيت أغلبية المجتمع الإسلامى أن الهندستان للهند » ثم حذر سامعيه
قائلاً « إن سياسة المؤتمر الحالية ستفضى إلى شدة التعصب ، وتعمل على
شبوب حرب أهلية » مما جعل المهاتما غاندى يكتب إليه قائلاً « إن قراءتى
لخطبتك جعلتنى أعتقد أنك تدعو فى صراحة إلى الحرب . »

لقد أصبح جناح فى هذه الفترة المسير للرابطة الإسلامية والممسك
بزماء أغلبية المسلمين فى الهند، ومن ورائه السيد لياقت على خان فلاقبال

فارق الحياة في ٢١ إبريل سنة ١٩٣٨ م بعد أن كتب النذير الأخير إلى جناح قائلا « إني أعتقد أن التنظيم السياسي إذا لم يمنح شعبنا أملاً في تحسين مستوى معيشته فلن يجذب أنظار الكثرة منا »

وقد كان لنشاط جناح ، وقدرته على التنظيم أثره البالغ في نشر دعوته وإيمان المسلمين الهنود بفكرة الانمصال ، وتكوين دولة خاصة بهم في الشهر الذي مات فيه إقبال خطب جناح يقول « إن الرابطة يشتد ساعدها يوماً بعد يوم فقد انضم إلى الرابطة مئات الألوف من المسلمين . »

وقد أيدت الانتخابات الفرعية التي أجريت في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ النجاح الباهر لمرشحي الرابطة الإسلامية .

وهذه آية الآيات على أن باكستان تسير إلى طريقها المقدور .

ميلاد باكستان

بعد أن أعلنت الحرب العالمية الثانية أخذ « المؤتمر » و « الرابطة » في تحديد موقفهما من المعاونة في المجهود الحربي مع الدول المتحالفة ومن بينها بريطانيا ؛ وكان من الطبيعي أن يدرس كل من الفريقين موقفه تجاه الآخر . وقد دعت الرابطة إلى اجتماع تاريخي عقد في « لاهور » سنة ١٩٤٠ ، شهده جميع مسلمي الهند المنضمين إلى الرابطة ، وفي هذا الاجتماع راجعت « الرابطة » برنامجها وحددت أهدافها ومطالبها ، واتخذت قراراً خطيراً نادى بفكرة لإقبال الأولى التي أعلنها سنة ١٩٣٠ ؛ وهي إنشاء الدولة الإسلامية في الهند أو إقامة « باكستان » .

وذكرت في هذا القرار أنها لن تقبل أى تعديل في الدستور ، أو ترتضى أى حل إلا إذا قام على أساس إيجاد حكومة ديمقراطية اتحادية إسلامية تجمع بين الولايات التي للمسلمين فيها أكثرية معتبرة .

بهذا القرار التاريخي دخلت فكرة الدولة الإسلامية في طور جديد وبخاصة بعد أن وقف « المؤتمر » وقادته موقف عدم التعاون مع بريطانيا في كفاحها بعد أن رفضت الاعتراف له باستقلال الهند ووحدها ، وقبض على أكثر القادة ومن بينهم نهرو وغاندى إذ استطاع المسلمون أن يتقنوا وأن يدعوا لفكرتهم الجديدة ، ومبدئهم الجديد لاني داخل الهند فحسب



الزمان گاندی و جناح پٹنصافحان

يل في العالم الإسلامي أجمع إذ أنهم اختطوا سياسة جديدة ، سياسة التعاطف والمشاركة الإسلامية الخارجية ، فطالبوا بالألا يحارب المسلمون في ميادين القتال المتحالفة دولا إسلامية ؛ وآزروا العرب في قضية فلسطين وعروبته ، وطلبوا بأن تبسط العدالة سلطانها على المسلمين في الولايات الهندوسية والعمل على التخلص من دستور سنة ١٩٣٥ .

وعلى أساس القرار الذي اتخذته الرابطة رفضت مقترحات سير ستافورد كريس لأنها لم تشمل الاعتراف بإنشاء دولة باكستان .

وبعد رفض المقترحات من فريق « المؤتمر » و « الرابطة » حاول أحد أعضاء « المؤتمر » وهو راجا جوبلشارى الرئيس السابق للمؤتمر ، ورئيس وزراء مدراس فض النزاع بين الفريقين إذ أن قوات اليا بان المظفرة باتت على حدود الهند فتقدم باقتراحين إلى « المؤتمر » في اجتماع له في مايو سنة ١٩٤٢ لبحثهما ، والأخذ بأحدهما ؛ أما أولهما فالتسليم بمبدأ «الباكستان» وأما الآخر فتكوين اتحاد بين « الرابطة » و « المؤتمر » في مدراس ، فكان جواب « المؤتمر » على الاقتراحين ، أن أى مشروع يهدد وحدة الهند بمنح الحرية لأية حكومة فيها أو السماح لها بالانفصال عن الوحدة أو الاتحاد سيضر ضرراً بالغاً بأطيب المنافع التى تعود على سكان الولايات الهندية بل بالقطر كوحدة لا تتجزأ ، وأن المؤتمر لا يوافق على النظر في أى اقتراح من هذا النوع .

وعلى إثر ذلك استقال راجا جو بلشارى من المؤتمر ، وظل الأمر كذلك حتى أفرج عن غاندى سنة ١٩٤٤ . فأقنعه بأن يبحث مع جناح

« أسس النزاع بين المؤتمر الوطنى الهندى ومسلمى الرابطة . »
 وفضلاً لهذا النزاع تقوم المباحثات على أساس اتحاد « الرابطة »
 و « المؤتمر » فى حكومة انتقالية ؛ وبعد أن تضع الحرب أوزارها يجرى
 استفتاء فى الولايات ذات الأغلبية المسلمة على أن يسمح لها بتكوين حكومة
 ذاتية إذا أسفر الاستفتاء عن رغبتها فى ذلك .

ولكن المحادثات التى أجريت بين غاندى وجناح فى سبتمبر سنة ١٩٤٤
 وظلت ثمانية عشر يوماً لم يكتب لها النجاح ؛ فإن غاندى لم يقبل المبدأ الذى
 تعمل له « الرابطة » مبدأ تكوين أمة إسلامية فقد صرح بأنه فيما يتصور
 « فإن حل « لاهور » الذى قرره « الرابطة » غير عملى لأنه يهدد كيان
 الهند . »

ثم أضاف : إن استقلال الهند يجب أن يحصل عليه أولاً فإن شاءت
 الولايات الإسلامية أن تقيم لها حكومة منفصلة فحينئذ يرتب الأمر فيما
 يختص بالدفاع ، والتجارة ، والمواصلات ، والشئون الخارجية وما إليها .
 ومن المفيد فى هذا البحث أن نورد وجهتى النظر لكلا الزعيمين حتى
 تكون على بينة من أمرهما ؛ فى مساء ١٥ سبتمبر كتب غاندى إلى جناح
 يقول : « لقد احتججت فى مباحثاتنا بأن الهند تتكون من أمتين —
 الهندوس والمسلمين وأن كلاً له أراضيه الخاصة به ، ولكن لا أجد لأريك
 سنداً من التاريخ . . . فلو كانت الهند أمة قبل دخول الإسلام فينبى أن
 تظل كذلك على الرغم من تغيير معتقد كثير من أبنائها .
 إنك لا تدعى وجود أمة منفصلة بحق الفتح بل ترد ذلك إلى قبول

الإسلام ، فهل تصبح الأمتان واحدة لو قبلت الهند بأجمعها الدخول في الإسلام ؟ » .

فأجابه جناح .

« إننا نذهب إلى أن المسلمين والهندوس أمتان في ضوء التعريف المعترف به للأمة فنحن أمة مكونة من مائة مليون نسمة ؛ أمة لها ثقافتها الخاصة بها ، وحضارتها ، ولغتها وأديها . فنها وهندستها ، أعلامها ومصطلحاتها ، شعورها بقيمتها وانتسابها ، شريعتها ودستورها الأخلاقي ، عاداتها وتاريخها ، تراثها وماضيها ، ميولها ومطامعها .

وفي أوجز عبارة . إن لنا أسلوبنا الواضح في الحياة ورأينا أيضاً عن الحياة ؛ فكل هذه الأسباب التي لها سند من القانون الدولي تؤكد حقنا في أن نكون أمة » .

هذان الرأيان لا يمكن أن يلتقيا ، وهذا ما كان على الرغم مما بذله الزعيمان من جهود مفضية ، وما تحليابه من صبر وصراحة ، وقد استطاع جناح أن يوجز رأيه في الدولة الإسلامية المقترحة في حديث له بعد مع مراسل جريدة . (London News Chronicle)

إن الطريق العملي الوحيد لحل الخلافات بين الهندوس والمسلمين إنما يتمثل في انقسامهما إلى أمتين :

« الهندوستان — وبباكستان » على أن تضم الدولة الجديدة مقاطعة الحدود الشمالية الغربية وبلوچستان والسند والبنجاب والبنغال وأسام .
وعلى كل من الدولتين أن تعاملا الأقلية فيها ، سواء المسلمة أو البرهمية

معاملتها للأكثرية .

ونحن على استعداد لتقديم ضماناً لتأمين الأقلية في ولاياتنا عشرين مليوناً من المسلمين إذا هم قبلوا تقديم مثل هذا الضمان .
الحقيقة أن الهندوس يريدون نوعاً من الاتفاق الذى يمنحهم مزيداً من السلطان .

لأنهم لا يريدون أن يهبثوا أنفسهم لقبول استقلالنا التام .
ثم انهزم الألمان في ربيع سنة ١٩٤٥ فأطلق سراح الهيئة التنفيذية لحزب المؤتمر ودعا اللورد ويفل Lord Wavell نائب الملك في الهند ممثلى « الرابطة » والمؤتمر « للاجتماع به في « سملا » لحل القضية الهندية، واقترح أن يحول المجلس الأعلى جميعه في الحال إلى مجلس هندى خالص فيما عدا نائب الملك والحاكم العام، وأن يكون هذا المجلس بمثابة حكومة انتقالية إلى أن تنتهى حرب اليابان وإلى أن تلتقى وجهات النظر بخصوص نظام الحكم في الهند .

وطلب إلى كل منهما أن يرشح ممثليه في هذا المجلس .
ولعل السبب المباشر في إخفاق هذا الاقتراح لإصرار جناح على أن الرابطة لها وحدها حق تعيين ممثليها في هذا المجلس من غير مراجعة وعدم موافقة المؤتمر على ذلك إذ أن في المؤتمر أعضاء مسلمين ينبغي أن يمثلوا في المجلس وكذلك نائب الملك ، الذى أراد أن يضم مسلماً إلى المجلس يمثل الحزب الاتحادى في البنجاب .

وأخيراً قفزت إلى الحكم حكومة العمال في إنجلترا بعد أن سلحت اليابان

فدعت إلى إجراء انتخابات جديدة في الهند سواء في المجالس الإقليمية أو المركزية وأعلنت في نفس الوقت عن رغبتها في أن تجتمع هيئة وضع الدستور بعد الانتهاء من الانتخابات مباشرة .

ولإذن فلا بد من إجراء محادثات مع الولايات الهندية لتحديد وضعها في الدستور الجديد .

وانتهت الانتخابات بفوز ساحق « للرابطة » إذ أحرزت كل المقاعد المخصصة للمسلمين في المجلس المركزي و٤٤٦ مقعداً من ٤٩٥ في المجالس الإقليمية ، وكذلك فوز « المؤتمر » في دوائر الهندوس .

وكانت الحكومة البريطانية قد عقدت العزم على منح الهند استقلالها وأصبحت « الرابطة » و « المؤتمر » وراثي السلطة في الهند .

وفي مارس سنة ١٩٤٦ أرسلت الحكومة البريطانية بعثة مكونة من اللورد لورنس وسير ستافور كريس ومستر الكسندر لتعاون نائب الملك في إيجاد حل لنظام الحكم الذي سيقام في الهند ووضع هيكل للدستور الجديد وإنشاء مجلس أعلى مؤيد من الأحزاب الهندية .

وبعد مباحثات لم يصل حزبا « المؤتمر » و « الرابطة » إلى اتفاق فوضعت البعثة تقريرها في شهر مايو وضمته مقترحاتها التي تقضى بإنشاء جمعية تأسيسية « لاتحاد الهند » تنتخبها المجالس الإقليمية بنسبة ممثل واحد لكل مليون من السكان على أن يكون لكل طائفة دينية انتخابات خاصة بها وأن يكون للاتحاد السلطة في الشؤون الخارجية والدفاع والمواصلات .

وبعد الدورة البرلمانية التمهيدية التي تعقدها الجمعية التأسيسية ينقسم



الزهدیان جناح دہرو

النواب في اجتماعاتهم إلى ثلاثة أقسام .

١ - القسم الأول يتكون من نواب مناس ، و بمباي والمقاطعات المتحدة ، وبيهار ، وأوريسا والمقاطعات الوسطى .

ب - والقسم الثاني يتألف من نواب البنجاب ، ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية والسند .

ج - والقسم الثالث يتألف من نواب بنغال وأسام .

ويلاحظ أن القسمين الأخيرين فيهما أغلبية إسلامية .

أضف إلى ذلك مقترحات أخرى رأتها الرابطة خطوة موفقة نحو تحقيق أهدافها فقررت في ٦ يونيو سنة ١٩٤٦ قبولها والاشتراك في الحكومة التي يعينها الحاكم العام من وزراء يمثلون أحزاب الأغلبية وقد قبلت هذا المقترح على أمل أن يؤدي ذلك في المستقبل القريب إلى تأسيس دولة باكستان حتى إن الزعيم محمد علي جناح وصفها « بأنها تؤدي إلى نصف الطريق إلى مسكن الباكستان » وقد حذر جناح الحكومة البريطانية والمؤتمر من أنهم إن لم يوافقوا على باكستان فسيعمل المسلمون على إقامتها على الرغم من الجميع وعلى الرغم من جميع الحلول المقترحة فإنها لم تؤد إلى اتفاق سواء من جانب المؤتمر أو من جانب الرابطة حتى باتت المشكلة أعقد من ذنب الضب كما يقولون وتعذر على بريطانيا حلها وباتت الهند على شفا حرب أهلية طاحنة في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٦ وقف جناح يقول في اجتماع الرابطة في بمباي .

« إنى أقول اليوم إن مسلمي الهند لم تبلغ بهم الاستنارة الحد الذي بلغت

الآن — لقد تعلمنا درساً قاسياً بل أقسى درس سراه في المستقبل ؛ ولم يعد هناك أمل في التفاهم فدعونا نعمل » .

وقد انتهى الاجتماع بسحب الرابطة ما سبق أن وافقت عليه من مقترحات مجلس البعثة ، وعولت على أن تقوم بعمل إيجابي لإقامة دولة الباكستان . وحددت « الرابطة » يوم ١٦ أغسطس لتوضح موقفها من الرأي العام حيال رفضها لمقترحات البعثة وتغيير سياستها .

وكان أن دعا ويفل نائب الملك « نهرو » في ٨ أغسطس ليؤلف الحكومة المؤقتة من غير إشراك الرابطة فيها فقبل نهرو تأليفها وتقابل نهرو وجناح وتباحثا بعض الوقت ولكنها كعادتهما لم ينتهيا إلى رأى .

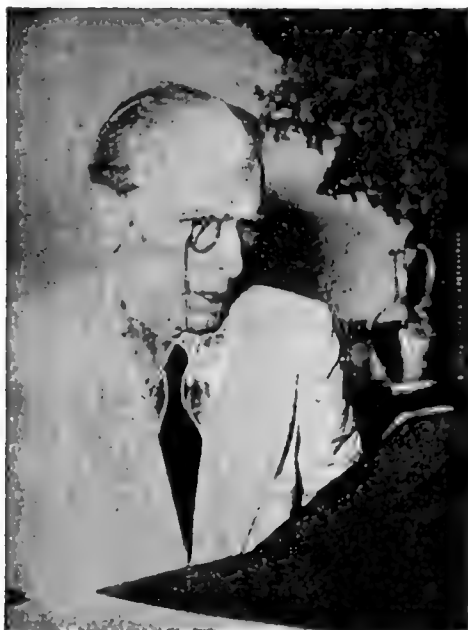
وفي ٤ أغسطس أذاع نائب الملك أسماء أعضاء الحكومة المؤقتة وجعل نهرو نائب رئيسها ، وفي مساء هذا اليوم وجه نائب الملك — في إغفال لذكر جناح أو « الرابطة » — نداء إلى مسلمي الهند يطلب إليهم التعاون مع الحكومة فأجابها جناح في اليوم التالي في خطبة له في بمباي بأن ما فعلته الحكومة البريطانية تضليل للرأي العام والصحافة وتشويه للحقائق وإن عمل نائب الملك ما هو إلا خرق لتصريح أغسطس سنة ١٩٤٠ الصادر من الحكومة البريطانية

وفي ٢ سبتمبر عندما باشرت السلطة الحكومة المؤقتة أعلن جناح الحداد العام وطلب إلى كل مسلم أن يرفع على مسكنه أو متجره علماً أسود كاحتجاج صامت على تولي الهندوس السلطة في البلاد ، هذه الملايين من الأعلام السود التي ترفرف في طول الهند وعرضها أكدت الخلاف المستحكم

بين الهندوس وجيرانهم المسلمين وأثارت ما بين الفريقين من أحقاد وإحزن وأفضت إلى كثير من المذابح .

وفي أكتوبر تباحث جناح مع اللورد ويفل ونجحت المباحثات بدخول خمسة من أعضاء الرابطة الحكومية المؤقتة على رأسهم لياقت على خان . ولكن هذا الحل كان مؤقتاً إذ لم تصل الحكومة المشكلة إلى إرضاء الطرفين ورأى جناح أن نائب الملك يقع تحت سيطرة حزب المؤتمر فقرر ألا تشترك الرابطة في المجلس الذي سيقوم بوضع الدستور ، وفي هذه الأيام الأخيرة من الحكم البريطاني وقعت أحداث خطيرة بين المسلمين والهندوس فأريقت دماء وأزهقت أرواح وبدأت الحرب الأهلية التي لوح بها جناح ، ففي ١٦ أغسطس وقع في كلكتا قتال عنيف بين المسلمين والهندوس بخناجرهم الماضية وراح ضحية هذا العدوان ما لا يقل عن أربعة آلاف من الهندوس والمسلمين فقد انتاب الفريقان نوبة هستيرية وأخذوا في التدبيح والتقتيل من غير عاطفة أو إنسانية فكان من الضحايا أطفال ونساء وشيوخ وكذلك في « بيهار » فيما بين أكتوبر ونوفمبر حيث ذهب ضحية المذابح التي دبرها الهندوس ما يقرب من ثمانية آلاف مسلم وفي الأقاليم المتحدة مثلت بجثث القتلى وارتكبت بعض الفظائع .

هذه الحوادث المفزعة أفضت المضاجع في لندن فأرسل رئيس الوزراء إلى نائب الملك يطلب إليه الحضور في ٣ ديسمبر مع جناح ولياقت على خان ونهرو وساردار بلدف سنغ ممثل السيخ ليعملوا على الخروج من هذه الأزمة الضارية .



القائد الأعظم بنیع نبأ میلاد پاکستان

فطار نائب الملك والزعماء إلى لندن ولكنهم لم يتفقوا على رأى بعد اجتماعات دامت ثلاثة أيام؛ ثم أعلن مستر آتلى أن حكومته لن تتخلى عن الهند إلا إذا مثلت الرابطة فى وضع الدستور الجديد .

وفى ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ أعلن مستر آتلى فى مجلس العموم البريطانى أن بريطانيا ستمنح الهند استقلالها التام قبل يونيو سنة ١٩٤٨ م .
وأعلن فى الوقت نفسه أن اللورد منتباتن اختير ليكون آخر نائب للملك فى الهند وفى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٧ وصل نائب الملك إلى الهند بهيئته ومستشاريه ، وفى ١٤ إبريل تجددت الفتن وقامت المذابح الرهيبة وبخاصة فى البنجاب حيث يعيش الهندوس والسيخ والمسلمون جنبا إلى جنب وكذلك فى مقاطعة الحدود الغربية الشمالية .

ولم يجد نفعاً توقيع « ميثاق السلام » من المهاتما غاندى وجناح فى تهدئة الفتنة فأخذ غاندى يطوف القرى والولايات داعياً إلى المحبة والسلام .
ولكن ربح الفتنة لم يسكن إلا بعد أن قبل حزب المؤتمر « مشروع التقسيم » ولكنه أصر على تقسيم البنغال والبنجاب ومقاطعة سيالكوت ورأى حزب الرابطة أن يقضى على هذا النزاع ويحسمه بعد أن طال أمده فوافق على تقسيم هذه المقاطعات بالرغم من أن هذا التقسيم يتعارض مع أمانى المسلمين ومطالبهم وبموافقة الطرفين على مشروع التقسيم وموافقة البرلمان البريطانى فى ١٨ يوليو ١٩٤٧ على تقسيم الامبراطورية الهندية إلى دولتين مستقلتين تحققت فكرة مسلمى الهند بقيام حكومة وطنية إسلامية فى الباكستان . وكان أول حاكم لها الزعيم الذى أفنى حياته فى النضال من

أجلها القائد الأعظم جناح وقد أعلن في هذه المناسبة التاريخية « أن تأسيس
الباكستان وهو ما جاهدنا من أجله طيلة السنوات العشر الأخيرة أصبح
اليوم بفضل الله حقيقة واقعة ؛ وقد كان يحدونا في كل ذلك إقامة دولة
نستطيع فيها أن نعيش وأن نكيف حياتنا وفق مواهبنا وثقافتنا وحيث يمكن
لتعاليم الإسلام في العدالة الاجتماعية أن تجد لها مكاناً وأن تسود بيننا » .

عواقب التقسيم

أصبحت دولة باكستان حقيقة واقعة واتخذت « كراتشى » عاصمة لها تلك المدينة الرئيسية فى إقليم السند وذلك الميناء القائم فى باكستان الغربية . لقد أقيمت مراسم الاحتفال بإنشاء هذه الدولة التى تضم أكثر من ثمانين مليوناً من المسلمين وأخذت الجموع المحتشدة تهتف للدولة الناشئة . ولكن أموراً مقلقة كانت تعمل على تعكير صفو الاحتفالات المقامة هنا وهناك ؛ إنها العقبات التى وضعت فى طريق الدولة التى ظفرت بوجودها على الرغم من شقيقتها الكبرى دولة « الهند » وآية الآيات على ذلك أنها ظلت تسوف فى دفع ما قدر للباكستان من نصيب فى مال الهند ويعادل ١٧,٥ ٪ من الاحتياطى . ولم تشأ أن تدفع هذا المبلغ وهو أربعون مليوناً من الجنيهات إلا بعد أن أخذ غاندى فى الصوم ليضع حداً للخلاف الناشب بين الاثنين ، وكان على الدولة الناشئة أن تكون لها جيشاً وأسطولاً وأن تنظم إدارتها . كل هذه المشكلات قامت فى وجه الدولة الجديدة ولكن أعظم هذه المشكلات تجلت فيما حدث فى « البنجاب » و « كشمير » .

ولنستطيع أن نفهم الحوادث الرهيبة التى جرت فى البنجاب فى خريف سنة ١٩٤٧ ينبغى أن نرجع إلى الوراء لنلم بتاريخ هذه الولاية التى يقطنها عدد كبير من « الشيخ » وهم فرقة من البرهمية خرجوا على تعاليمها

بزعامة « جوجو ناكاك » الذى نشر مذهبه سنة ١٤٦٩ ويقوم على تطهير البرهمية من عبادة الأوثان وتعدد الآلهة والتحرر من النظام الطبقي أو بالأحرى تقريب البرهمية من الإسلام فهو مذهب وسط بين الديانتين .

وفى عهد السلاطين المغول حارب « الشيخ » حرباً عنيفة لا هوادة فيها حتى خضعوا لهؤلاء السلاطين وإن لم يكن خضوعاً تاماً وما أن ضعفت سيطرة خلفاء المغول حتى انتهز « الشيخ » وهم قوم مشهورون بالشجاعة والبأس الفرصة السانحة وأعلنوا استقلالهم فى ولايتي « لاهور » و « البنجاب » سنة ١٧٦٤ م .

وفى سنة ١٨٤٩ غلب الشيخ على أمرهم فى البنجاب من الشركة الهندية الإنجليزية الشرقية وإن يكونوا قد استردوا فيما بعد كبرياءهم كحكام مستقلين واحتفظوا بسمايتهم العسكرية فى الجيش الهندى .

وفى سنة ١٩٤٧ م تجمع حشد هائل منهم يقرب من أربعة ملايين وأخذ يثير الاضطرابات بين الأقاليم الشرقية والغربية يحدوهم إلى ذلك المعارك الطويلة الماضية التى وقعت بينهم وبين المسلمين أيام سلطان المغول ، ولأن قيام « باكستان » سيسلبهم أخصب أراضيهم ويخضع شوكتهم بتشتيت قواهم بين حكومتين .

وفى مارس سنة ١٩٤٧ استقالت وزارة البنجاب الاتحادية برئاسة خضر حياة خان تحت ضغط الاضطراب الشديد الذى قام به مسلمو العصبة احتجاجاً على الاتحاد الذى قام بين الشيخ والهندوس وبعض المسلمين من غير « الرابطة » .

وقد أدت هذه الحال الخطيرة إلى أن يقبض حاكم الإقليم على زمام السلطات وهو سير إفان جنكيز وتبع هذا صدام عنيف بين « الشيخ » ومسلمي « الرابطة » حيث ردد الأولون هتافاً مدوياً « الموت للباكستان » وعقد الآخرون العزم على إدارة دفعة الحكم في البلاد .

وانتهى الأمر بوقوع الفتنة الطائفية الجاثمة وبخاصة في إقليم « والهندي » حيث عانى الهندوس والشيخ أكثر مما عانى المسلمون .

وما أن أعلن في يونيو تقسيم « البنجاب » حتى نادى زعماء « الشيخ » وعلى رأسهم السيد « تاراسنغ » بالتأهب للانتقام ؛ وأخذ « الشيخ » بتحالفهم مع الهندوس في البنجاب الشرقية يذبجون جيرانهم المسلمين ويخرجونهم من ديارهم ، أما في البنجاب الغربية فقد خرجت عصباتهم إلى الحدود الهندية وأخذت تشن حرب إبادة وتدمير .

بل إنه اكتشفت مؤامرة لاغتيال جناح أبلغت إلى نائب الملك . . . وكلما اقترب موعد قيام دولة الباكستان زادت النار اشتعالا والفتنة هياجاً واللهيب امتداداً حتى باتت مدن البنجاب « كلاهور » و « أمرتسار » و « شيخ كيارا » طعمة لها .

وفي القرى تعرضت نقاط الحراسة للنهب والحرق والذبح والغصب وخطفت ألوف من النساء مسلمات وهندوسيات ومسيحيات ولم يعثر عليهن أحد من أقاربهن .

وأمام هذه الحال المدمرة عجزت قوات الحدود المسلحة عن إقرار الأمن واستتباب السلام فما كان من الأقليات إلا أن أخذت في الرحيل

إلى الحدود حيث تعرضت في سُراها لرجال العصابات المنبئين هنا وهناك
فجزر منها الكثير كما تجزر الماشية في غير رحمة أو شفقة ولم ينج من هذا
التقتيل من سافر بالقطار .

وانتهى الأمر بأن اتفقت حكومتا الهند وباكستان — وفقاً لهذه المحزنة
البشرية — على أن تتعاونوا في أن يخلى المسلمون إخلاء تاما البنجاب الشرقية
وغير المسلمين البنجاب الغربية وشكلت في « لاهور » هيئة اتصال حربية
للإشراف على تنفيذ هذا الإخلاء زودت بالمخافر التي تقوم على حراسة
خيام اللاجئين وقطعهم وسياراتهم وطرقهم .

وعلى الرغم من هذه الاحتياطات الشديدة فقد ظلت الاضطرابات
سائدة في البنجاب ، وقامت المذابح الوحشية في « دلهي » نفسها حتى
اضطر مائة ألف مسلم إلى الالتجاء إلى قلعة قديمة مطالبين بترحيلهم إلى
باكستان .

وأشد رهبة من كل أولئك ما حدث للمسلمين في البنجاب الشرقية
من التقتيل والتشريد فلم ينج منهم إلا النذر اليسير تمكن من الوصول إلى
باكستان .

وقد قدرت حكومة باكستان عدد اللاجئين إليها — بما في ذلك لاجئي
كشمير — بما يقرب من ستة ملايين ونصف منهم ٥,٢٠٠,٠٠٠ قدم من
البنجاب الشرقية و ٣٦٠,٠٠٠ من منطقة « دلهي » والباقيون من شمال الهند .
وقد ردت المهاجرين من باكستان الغربية بما يقرب من خمسة ملايين

ونصف من الهندوس والسيخ وإذن فالزيادة في سكان باكستان قد بلغت مليون نسمة .

وقد نجم اضطراب اقتصادى عظيم من حركة تبادل السكان بين المسلمين والهندوس . ففي قرى البنجاب الغربية مثلاً اختفى نظام التسليف الزراعى برحيل مموليه من الهندوس وتعدر على الفلاحين بيع حاصلاتهم الزراعية فى الأسواق لمغادرة التجار الهندوس لها .

وفى المدن أغلقت المصارف أبوابها إذ لم يعد بها كتبة أو حاسبون فأكثرهم من الهندوس .

هذا الاضطراب دفع جناح ولياقت على خاں إلى السفر إلى « لاهور » عاصمة البنجاب الغربية لاتخاذ إجراءات سريعة حازمة وإنشاء وزارة للاجئين تشرف على عمل حكومة الإقليم فى هذا الصدد وبذل الجهود الجبارة لأيواء اللاجئين بمجرد وصولهم ومدّهم بالغذاء والكساء وتطوع الباكستانيات المحجبات من الطبقة المتوسطة لتريض الجرحى والمرضى منهم . والعمل السريع على إلحاق المزارعين منهم بالأرض التى أخلاها الهندوس والسيخ حتى لا ينضب معين الحاصلات الزراعية وتمتدح البلاد مجاعة مروعة . وقد أظهر الشعب الباكستانى فى هذه المحنة من الاتحاد والتعاون ما جعله جديراً بالبقاء .

ومن عواقب التقسيم الخلاف على الحدود فى المناطق التى قسمت كالبنجاب والبنغال وقد كان عبثاً ثقيلاً على لخاں الحدود المشكلة لما بين ممثلى الجانبين من تباين شديد فى وجهات النظر .

وقد انتهت هذه اللجان من أحكامها وارفضاها الفريقان فيما عدا ولايات
جونا جادا وكشمير وحيدر آباد فقد نشب عليها خلاف حاد بينهما .

فالولاية الأولى أغلبية السكان فيها ٨٠٠,٠٠٠ نسمة هندوس ولكن
حاكمها المسلم قبل الانضمام إلى باكستان في سبتمبر سنة ١٩٤٧ م مما أثار
عليه جماعة من رعاياه أعلنوا عليه الانتفاض واستنجدوا بالجيش الهندي
وطلبوا إليه دخول الولاية وقد عقدت الهند استفتاء لشعب هذه الولاية فإذا
٩٠ ٪ يصوتون في صالح الانضمام إلى الهند وكان من أثر ذلك أن احتجت
باكستان على هذا العمل لدى مجلس الأمن .

أما كشمير فالأمر فيها على خلاف جونا جادا فسكانها يقربون من
أربعة ملايين نسمة ثلاثة منهم مسلمون ولكن حاكمها هندوسي وقد ثارت
الأغلبية المسلمة في وجه الحاكم ليمكنها التعبير عن رأيها في الانضمام إلى
باكستان واستعانت عليه برجال القبائل المسلمين فاضطر إلى الحرب وعقد
ميثاقاً سريعاً بالانضمام إلى الهند .

هذا الموقف العجيب من الحاكم الهندي أدى إلى وجود نزاع محلي
في كشمير بين قوات الهند وباكستان .

وكشمير لها أهميتها بالنسبة لباكستان فثلاثة أُنهار عظيمة من أنهار
البنجاب تنبع من كشمير .

إلى أن حدود الولاية تقع على بضعة أميال من الاتحاد السوفيتي وتتأخم
التبت والصين فهي حيوية بالنسبة إلى باكستان من ناحية استقرارها الاقتصادي
والسياسي فليس من العجيب أن تجد جانباً كبيراً من سياستها الدفاعية

والخارجية يدور حول النزاع على كشمير .
وحيدر آباد ثالثة الولايات التى يقوم عليها النزاع سكانها يبلغون ستة
عشر مليوناً منهم مليوناً مسلم .
وهذه الولاية تقع بين المناطق الهندية الصرفة مثل « بمباى » و « مدراس »
وقد حال النظام الإبقاء على استقلالها ولكنه لم يفلح إلا فى تأجيل انضمامه
إلى الهند عاماً آخر وقبل نهايته احتلت القوات الهندية الولاية بعد أن هزمت
جيشها وأعلنت ضمها إلى الهند .
وعقب ذلك انتشرت إشاعات فى دولة باكستان بأن مذايع ستحدث
فى حيدر آباد؛ وإذا الجماهير فى كراتشى تحيط بمنزل رئيس الحكومة
وتجبره على أن يتخذ إجراء وإزاء هذا الضغط رفع الأمر إلى مجلس الأمن .
هذا عرض سريع للمشكلات الثلاث الأخيرة وعمما قريب سنفصل
الحديث عن أشد هذه المشكلات حدة وهى مشكلة كشمير .

باكستان المستقلة الهضبة الساسى والدستور

تكون باكستان من كلمتين « باك » بمعنى طاهر ثم « ستان » بمعنى أرض . أى الأرض الطاهرة واعتبر يوم ١٤ أغسطس يوم عيد يحتفل به الباكستانيون فى كل عام ، لاذ فى مثل هذا اليوم من عام ١٩٤٧ . خرجت باكستان إلى الوجود دولة مستقلة ذات سيادة .

وتتكون باكستان من قسمين . باكستان الشرقية (أو البنغال) وباكستان الغربية ، ويفصل بينهما حوالى ألف ميل من أراضي جارتها الهند ؛ وتقع باكستان الشرقية بين غرب البنغال وهورما ؛ وتمتد إلى خليج البنغال جنوباً وهى بلاد تشتهر بزراعة القطن والشاى والحبوب (القنب الهندى) أما باكستان الغربية فتحدها من الشمال جبال همالايا وجبال هندكوش ؛ ويفصلها عن الاتحاد السوفيتى شريط من الأرض يقع فى حدود أفغانستان وتتألف باكستان من عدة أقاليم ولايات وأهم ولاياتها :
١ - ولاية الحدود الشمالية الغربية وعاصمتها بشاور .

٢ - ولاية السند وعاصمتها حيدر أباد .

٣ - ولاية البنجاب وعاصمتها لاهور . وتعتبر لاهور أجمل المدن الباكستانية ويعتبرها الكثيرون العاصمة الثقافية لباكستان .

٤ - ولاية البنغال (باكستان الشرقية) وعاصمتها دكا .

٥ - الحكومة المركزية بكراتشى .

ويسمى رئيس الوزارة فى الحكومة المركزية « وزيراً أعظم » أما رئيس الوزراء فى أى إقليم فيسمى (وزيراً أعلى) ويوجد فى باكستان خمس لغات هى الأردية (Urdu) والبنغالية والباشتية (Pashoto) والسندية ، على أن اللغتين الأردية والبنغالية هما اللتان تقررتا رسميتين للدولة ؛ وتقرر منذ البداية أن تظل اللغة الإنجليزية لغة المدارس ^(١) ودواوين الحكومة والشركات والمصارف مدى عشرين عاماً .

على ألا تعتبر بحال من الأحوال لغة الدولة .

والباكستان منذ أن أعلن قيامها وهى دولة مستقلة ذات سيادة . وعضو فى مجموعة « الكومنولث » البريطانى وقد استقر رأيها أخيراً على أن يكون شكل الحكم فيها جمهورياً ، وأعلن رئيس وزرائها الحالى السيد محمد على هذه الرغبة فى ختام الدورة الأخيرة لاجتماع الأعضاء فى « الكومنولث » ذاكراً أن باكستان ستظل على عهدهما عضواً فى « الكومنولث » ومبدياً موافقتها التامة على أن تكون الملكة رمزاً للتعاون الحر بين شعوبها المستقلة الأعضاء ، وأن تكون على رأس « الكومنولث » .

وقد رحب الأعضاء بهذا التغيير الدستورى الذى اعترفته باكستان ، وأعلنوا كما فعلوا عند ما اتخذت الهند هذه الخطوة — أنهم سيظلون متحدين كأعضاء أحرار متساوين فى مجموعة الشعوب البريطانية ،

(١) تقرر أخيراً جعل اللغة العربية مادة أساسية فى مناهج التعليم .

ومتعاونين في حرية لخدمة السلام والحرية والتقدم .
 ومع أن باكستان قد مضى على إنشائها ما يزيد على سبع سنوات فلم
 تنته بعد من وضع الدستور ، وإرساء نظام الحكم فيها على الرغم من أن
 الجمعية التأسيسية التي تتكون من سبعين عضواً كان الهدف الأول من
 تكوينها وضع دستور للبلاد تحكم بمقتضاه في ضوء المبادئ التي وافقت
 عليها هذه الجمعية ، وأصدرتها في صيغة قرار في مارس ١٩٤٩ جاء فيه :

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كان لله سبحانه وتعالى الملك كله ، ولما شاءت إرادة الله جلّت
 قدرته أن يمنح دولة باكستان السلطة والقوة ، تراوفاً بواسطة شعبها في
 الحدود التي رسمها لها وهو الوديعة المقدسة .
 قرر المجلس التأسيسي الذي يمثل شعب باكستان أن يصنع دستوراً
 تسيّر وفقه باكستان المستقلة ذات السيادة .
 دستوراً تمارس الدولة به وظيفتها ، وتتمتع بالسلطات المخولة لها بواسطة
 نواب منتخبين عن الشعب .
 دستوراً تمارس الدولة به وظائفها مقتضية أثر التعاليم التي نوحى بها
 الديمقراطية والحرية والمساواة والتسامح والعدالة الاجتماعية كما جاءت في
 تعاليم الإسلام .
 دستوراً يكيّف حياة المسلمين أفراداً وجماعات حسب تعاليم
 ومعتقدات الإسلام السمحاء كما وردت في الكتاب الكريم والسنة .

دستوراً يمنح الأقليات فيها الحرية التامة لمزاولة مهمتهم ، والقيام بأعمالهم وعباداتهم وفق تعاليم دينهم ، كما سينترك لهم التمتع بحرية النهوض بثقافتهم .

دستوراً يكون من الأراضي الداخلة الآن في حوزتها ، ومن التي قد تنضم إليها في المستقبل اتحاداً (فدرالياً) .

دستوراً تتكون الوحدات مستقلة في حدودها وحيزها ضمن السلطات المخولة لها . دستوراً يكفل للجميع الحقوق الأساسية للإنسان ، المتضمنة المساواة في الحقوق ، وتكافؤ الفرص ، والمساواة أمام القانون والتمتع بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحرية الفكر والتعبير عن الرأي وحرية العقيدة والإيمان والعبادة والاجتماع في حدود القانون والأخلاق العامة .

دستوراً يكفل حقوق الأقليات ومصالحهم الحقيقية ، وكذلك حقوق الطبقات المتأخرة .

دستوراً يكفل استقلال القضاء .

دستوراً يكفل سلامة أراضي الاتحاد واستقلاله وحقوقه في امتلاك الأرض والبحر والهواء حتى يتسنى لشعب باكستان النجاح والسودد ولينال مكانه الهيبد اللائق به بين أمم الأرض كافة ولتساهم باكستان مساهمة تامة في إقرار السلام العالمي ، وفي تقدم الإنسانية ورفاهيتها .

ولعل هذا التعويق في إنجاز مواد الدستور إنما مرده إلى أن «باكستان» كما يدل اسمها أرض الطاهرين فكأنها اللجنة التي وعد بها المتقون — تقوم على أساس ديني أو اعتقادي . فلستورها تمشياً مع هذا المبدأ ينبغي أن

باكستان

الاسم :

باكستان الفينيتي : ٣١٠٤٩٨

الاسم : ٥٣٩٤٥

الاسم : ٣٩٤٤١٨

السكان : ٧٥,٦٨٧,٥٥٥

باكستان الفينيتي : ٣٣,٥٦٨,٥٥٥

الاسم : ٤٤,١١٩,٥٥٥

العاصمة : الربيعية

المحيط : المحيط الهندي ، الخليج ، الصومال ، الهند

الاسم : كراتشي

من عابدين : كراتشي - شيكاغو

ساحل الفينيتي : ٣٩,٥٥٥,٥٥٥



خريطة باكستان

يستلهم من روح الإسلام وأن يستمد من تعاليمه .
وقد أعلن رئيس الوزراء الحالى السيد محمد على فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ .
أن الحكومة تعمل لوضع دستور إسلامى للبلاد ، وستظل حكومته مسئولة
أمام الشعب حتى يتم انتخاب الجمعية التأسيسية .
والآن فإن حكومة باكستان يقوم عليها مجلس وزراء مسئول أمام
الجمعية التأسيسية المنتخبة ، ويرأسها الحاكم العام الذى يعمل بمشورة
وزرائه وليست له امتيازات خاصة ، ولذا أصدر أحكاماً أو قوانين كان
من حق الجمعية التأسيسية إلغاؤها .

والباكستان دولة اتحادية قد تحدد فيها اختصاص الحكومة المركزية
واختصاص حكومات الأقاليم . وتتكون من :
١ - الأقاليم التى يتولى الإدارة فيها حكام .

وهى البنجاب والسند وإقليم الحدود الشمالية ، وإقليم البنغال الشرقية .
ولكل من هذه الأقاليم جمعية تشريعية منتخبة ، ويضطلع بالحكم فيها
وزارة مسئولة أمام هذه الجمعية .

ومن حق الحاكم العام لباكستان فى الظروف الاستثنائية أن يجمع
السلطة فى يد حاكم الإقليم .

وتمثل الأقاليم فى الجمعية التأسيسية بمندوب عن كل مليون نسمة من
سكانها .

٢ - الولايات التى طلبت الانضمام إلى باكستان :

(بهاولپور - خربور - كالات - مكران - خران - لاس بلا)

وتتمتع بالحكم الذاتي فيما عدا شئون الدفاع والسياسة الخارجية والمواصلات فن حق الحكومة المركزية ؛

٣ - بلوخيستان ويحكمها نائب عن الحاكم العام يساعده مستشارون يتم تعيينهم محلياً . ١

٤ - مناطق القبائل ويقوم الحاكم العام بواسطة نائبه حاكم لإقليم الحدود الشمالية الغربية بالاتصال برؤساء القبائل ومجالس العشائر .

أما القبائل البدائية التي تقطن هضاب شيتا جونج فيحكمها حاكم البنغال الشرقية نيابة عن الحاكم العام .

٥ - كراتشي : وقد وقع عليها اختيار الجمعية التأسيسية لتكون عاصمة للاتحاد ويتولى إدارتها محافظ مسئول أمام وزير الداخلية . وحكومة الولايات لا يزال يسودها الحكم المطلق وقد عمدت حكومة الباكستان إلى الاستعانة بالموظفين الإنجليز الكبار الذين كانوا يشغلون مناصب هامة في الحكومة الهندية ليكونوا حكاماً للأقاليم وكذلك عينت في المناصب الرئيسية للجيش والبحرية والطيران ضباطاً بريطانيين وإن أخذت أخيراً تقصر معونتهم على تقديم المشورة الفنية .

ويقدر سكان الولايات والأقاليم في باكستان حسب إحصاء سنة

١٩٥١ بما يلي :

المجموع	اللاجئون	
٤٢,١١٩,٠٠٠	٧٠١,٠٠٠	البنغال الشرقية
١٨,٨١٤,٠٠٠	٤,٨٨٢,٠٠٠	البنجاب

المجموع	المجموع	
٣٧١,٠٠٠	١,٨٢٠,٠٠٠	بهاولبور
٥١,٠٠٠	٣,٢٣٩,٠٠٠	مناطق الحدود
	٢,٤٦٠,٠٠٠	مناطق القبائل
٥٦١,٠٠٠	٤,٦١٩,٠٠٠	السند
١١,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	خربور
٢٩,٠٠٠	٦٢٢,٠٠٠	بلوخيستان
١,٠٠٠	٥٥٦,٠٠٠	ولايات بلوخيستان
٥٤٣,٠٠٠	١,١١٨,٠٠٠	كراتشي
<u>٧,١٥٠,٠٠٠</u>	<u>٧٥,٦٨٧,٠٠٠</u>	المجموع

وبهذه الملايين تكون باكستان خامسة دولة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين والهند والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، وأكبر إقليم فيها هو إقليم البنغال الشرقية من حيث عدد سكانه ففيه أغلبية ساحقة وعلى الرغم من ذلك فإنه يبعد عن العاصمة (كراتشي) بما لا يقل عن ألف ميل وتقع البنغال الشرقية على حدود بورما وترتبط بها اقتصادياً وقد هيا لها ذلك الوضع اتصالها الوثيق بمجنوب شرق آسيا ، أما إقليم السند فعلاقاته وثيقة بالبلاد العربية في الشرق الأوسط ويسكن قبائل الباتان في إقليم الحدود الشمالية الغربية وينحدر أغلبهم من أفغانستان ويعمل بعض زعمائهم على انفصال الشعب الباتاني عن الباكستان ولعل أفغانستان هي التي تؤازر هؤلاء الزعماء وتطالب حكومة «باكستان» بمنح هذه القبائل حقها في تقرير مصيرها.

والواقع أن أفغانستان لها أطماع تريد أن تحققها في تلك المنطقة إذ أنها تعتقد أن حدودها يجب أن تمتد شرقاً حتى تصل إلى نهر الأندوس بحجة أن إمبراطورية الأفغانستان كانت تمتد قديماً نحو الشرق حتى تصل إلى (بنارس) ولكن تخلت أفغانستان في الوقت الحاضر عن مطلبها هذا ، وتحسنت العلاقات بين الدولتين .

وكانت حكومة الهند القديمة تمنح تلك القبائل منحاً مالية حتى تضمن المحافظة على الأمن والنظام في تلك الحدود ، وقررت حكومة باكستان أن تستمر في إعطاء تلك المنح وأن تعمل على تقديم كل مساعدة ممكنة لهذه القبائل .

وقد حدث في عام ١٩٤٧ أن فكر جماعة من الأفغانيين المتحمسين في القيام بمشروع يقضى بتكوين دولة مستقلة يطلق عليها اسم « بختونستان » تضم المقاطعة الشمالية الغربية وجزءاً من بلوخيستان والسند على أن تمنح دولة بختونستان ممراً يوصلها إلى ميناء كراتشي على المحيط الهندي وقد رفض البريطانيون ذلك الاقتراح من أساسه لأن تلك المناطق التي يراد ضمها هي مناطق هندية ، على حسب المعاهدات التي سبق أن أبرمت بين بريطانيا وأفغانستان .

وبما هو جدير بالذكر أن الهند لم تعترض على أن تحتفظ قبائل الباتان بولائها لباكستان بل إن البانديت نهرو صرح لزعمائها في نوفمبر سنة ١٩٤٧ أن عليهم أن يحتفظوا بولائهم لباكستان وأن علاقة الباتان بها ستستمر معها كما كانت مع البريطانيين من قبل وفي الفترة الأخيرة قامت

معادئات بين حكومتى الأفغان وباكستان لفض النزاع القائم بينهما حول وضع هذه القبائل ولكنها لم تفض إلى نتيجة ما مما كان له وزنه في تأثير العلاقات بين الأمتين المسلمتين المتجاورتين .

* * *

العهد الأول لحكومة باكستان

في العام الأول من تأسيس الدولة وقع أكبر عبء على عاتق مؤسسها الزعيم جناح إذ واجه في مستهل حكمه مشكلات عدة ، من بينها تنظيم تبادل السكان واستقبال اللاجئين والقضاء على الفوضى التي سادت في تلك الفترة العنصرية من تأسيس الدولة . وقد واجه الأزمة في شجاعة وحزم ، وصرح في الجمعية التأسيسية: قبل أن يسافر أعضاؤها إلى أقاليمهم في أغسطس سنة ١٩٤٧ « إن أول واجب تلتزمه الحكومة هو المحافظة على الأمن واحترام القانون ، وواجبها الثاني أن تجتث الفساد من جذوره . يجب أن نعامل الأقليات بالعدالة المطلقة ، فلكل دينه ومذهبه وليس للدولة أن تتدخل في معتقدات رعاياها » وكان حريصاً على أن يحذر البنغال من التعصب الإقليمي إذ « أنه أكبر لعنة توجه إلى باكستان » .

وكان جناح حركة دائبة في سبيل إشاعة الأمن والسلام في تلك السنة العنصرية ، فجنده في أكتوبر يخطب في اجتماع كبير عقد في لاهور حيث كان سكانها يطالبون بالتدخل في كشمير وقد حرص في خطابه على عدم الإشارة بكلمة واحدة إلى كشمير بل نصح سامعيه بأن يركزوا اهتمامهم

وبيدلوا جهدهم في سبيل لإغاثة اللاجئين وحث الطلبة على الانضمام في دراستهم ، ونصح المسلمين الذين كانوا لا يزالون في أرض الهند بأن يحافظوا على ولائهم التام لحكومتهم الهندية .

وكان القائد الأعظم جناح قد نيف على السبعين عاماً ولم تعد صحته من القوة بحيث تساعد على النهوض بذلك العبء الذى تنوء به الجبال ، ومع ذلك فقد شغل منصب الحاكم العام ، وكان رئيس الجمعية التأسيسية وحزب الرابطة الإسلامية والمهيمن على جميع شئون الحكومة والحزب وقد ضحى الزعيم بصحته في سبيل بلاده ومات بعلّة القلب في سبتمبر سنة ١٩٤٨ . واختار مجلس الوزراء خواجه ناظم الدين رئيس وزراء البنغال الشرقية خلفاً للزعيم الراحل وكان الاختيار موفقاً لأن ناظم الدين كان رجلاً نافذ البصيرة تقياً واسع الأفق وفى الوقت نفسه كان اختياره علامة طيبة على أن الحكومة المركزية في الغرب لا تستطيع الاستغناء عن شطرها الثانى في بنغال الشرقية . وقع عبء المسئولية بعده وفاة جناح على أعضاء مجلس الوزراء وبالأخص على الرئيس وعلى وزيرى الخارجية والمالية .

وقد كان السيد لياقت على خان هو رئيس الوزراء ووزير الدفاع وكان السيد محمد ظفر الله خان وزيراً للخارجية والسيد غلام محمد وزيراً للمالية ، وكان لبنغال ثلاثة ممثلين في الوزارة وزير الداخلية والاستعلامات خواجه شهاب الدين شقيق الحاكم العام ، ووزير المعارف والتجارة فضل الرحمن . ووزير العمل والعدل السيد مانдал وهو الوزير الوحيد غير المسلم في الوزارة .

ومثل ولاية السند في الوزارة السيد بلسادا أبلوس ستار الذي عين وزيراً للزراعة والصحة والتموين أما ولاية الحدود الشمالية الغربية فقد مثلها في الوزارة الأديب الشاعر عبد الرب نيشثار وزيراً للمواصلات . وفي سنة ١٩٤٩ عين السيد مشتاق أحمد جورمانى البنغالى الذى كان رئيساً لوزراء ولاية بهادر بور وزيراً بلا وزارة مختصاً بشئون كشمير . وهكذا تألفت أول وزارة باكستانية أمام الجمعية التأسيسية واحتل مقاعد الحكم زعماء الرابطة الإسلامية ولم يكن هناك مجال لكى تتألف معارضة قوية فى الجمعية التأسيسية ولكن هناك بعض العناصر المعارضة فى داخل الرابطة نفسها وكان من أعضائها اليساريين السيد افتخار الدين ، الذى كان وزيراً فى ولاية البنجاب الغربية وكان من قبل عضواً فى حزب المؤتمر ومعروفاً بميله الشيوعية ويمتلك جريدة باكستان تيمز التى تنتقد حكومة باكستان لأنها تفضل الانضمام للكتلة الأمريكية الإنجليزية بدلا من التفاهم مع روسيا السوفيتية وكان له أنصار كثيرون يتبعونه وينتصرون لآرائه وهناك عدد آخر من أعضاء الرابطة يحملون لواء المعارضة الدينية للأوضاع السياسية القائمة وهؤلاء ينعون على الحكومة أنها لم تتبع أحكام الدين وأنه كان من واجبها السير على منهاج الشريعة الإسلامية ، إلا أن الحكومة الباكستانية منذ أن تألفت وهى تحاول جمع الكلمة وعدم إثارة النزاع بين الأغلبية الإسلامية والقللة الهندوسية التى ظلت تعيش فى كنف الدولة الجديدة ، وعارض السيد لياقت على خان الفكرة التى نادى بها بعض الجماعات الدينية بحرمان غير المسلم من الاشتراك فى وضع السياسة العامة للدولة ضماناً لسلامتها وأمنها وأكد لياقت

على أن باكستان لا تحرم مواطناً أياً كان دينه من أى حق له بل يستطيع غير المسلم أن يصل إلى أعلى منصب فى الدولة وأن يتمتع فى ظلال حكم باكستان بأكثر مما يتمتع به المسلم فى الهند . وليس هذا سوى ما تنص عليه تعاليم الإسلام السمحة من حماية الأقليات وتأمينها على أموالها وأرواحها وحرياتها وقد قال تعالى « لا إكراه فى الدين » .

عاصفة فى باكستان الشرقية

كان حزب الرابطة الإسلامية فى باكستان يمثل جميع المسلمين فى الهند قبل التقسيم وظل مسيطراً على شئون الحكم فى باكستان فى فترة انسحاب البريطانيين ولكن فى مارس ١٩٥٤ مضى حزب الرابطة الإسلامية بهزيمة ساحقة فى الانتخابات التى جرت فى البنغال الشرقية (باكستان الشرقية) إذ تألفت عدة أحزاب وكونت (الجبهة المتحدة) التى استطاعت أن تكتسح الدوائر الانتخابية هناك . وفى ٢ إبريل ألف وزارة البنغال الشرقية زعيم الجبهة السيد فضل الحق الذى خرج على حزب الرابطة قبل قيام باكستان وكان من قبل فى المقدمة من زعماء الرابطة حتى لقب بأسد البنغال وهو الذى سبق أن تقدم إلى مؤتمر لاهور سنة ١٩٤٠ باقتراح تقسيم الهند وقيام دولة مسلمة مستقلة .

والواقع أن حزب الرابطة لم يحتفظ بعد قيام باكستان بالأغلبية الساحقة التى كان يتمتع بها وظهر من بين مواطنى الدولة من نادى بوجوب قيام أحزاب معارضة تعمل الحكومة لها حساباً عند تقرير السياسة العامة للدولة

وساعد على قيام تلك المعارضة انفصال بعض زعماء الرابطة عنها من أمثال فضل الحق وحسين شهيد السهروردى الذى كان رئيساً لوزارة البنغال قبل تقسيم الهند وهو الذى ألف حزباً جديداً أطلقوا عليه اسم (رابطة جناح الإسلامية - جناح مسلم ليغ) فى باكستان الغربية ومن الأحزاب الجديدة التى نشأت بعد التقسيم حزب رابطة الشعب (عوامى ليغ) الذى يرأسه مولانا بهشانى .

وقبل أن تجرى الانتخابات فى باكستان الشرقية اهتمت حكومة كراتشى بتنظيمها ومحاولة كسبها فعينت السيد خلىق الزمان الذى رأس الرابطة الإسلامية فترة من الزمن حاكماً على باكستان الشرقية ووصل إليها عدد كبير من زعماء الرابطة للدعوة إلى انتخاب مرشحى الرابطة الإسلامية وطاف رئيس وزراء باكستان بالولايات الشرقية كلها .

عندئذ اتفقت الأحزاب المعارضة وكونت الجبهة المتحدة التى تألفت من أربعة أحزاب رابطة الشعب التى يرأس فرعها فى الشرق بهشانى وفى الغرب السهروردى وحزب الفلاحين الذى يرأسه فضل الحق وحزب الجماعة الإسلامية وحزب آخر صغير . وبذلك تكونت الجبهة المتحدة التى تقلّمت بجمهور الناخبين ببرنامج جذاب أطلقت عليه برنامج الخمس سنوات مؤلفاً من إحدى وعشرين فقرة كان أهم ما أبرز فيه ثلاثة أشياء :

أولاً : لإرضاء الفلاحين والتخفيف عنهم والعناية بهم .

ثانياً : منح باكستان الشرقية أعظم جانب من الاستقلال الداخلى .

ثالثاً : العناية بالتعليم والسهر على راحة الطلاب وكان الطلبة فى الواقع

هم أقوى أنصار الجبهة المتحدة في الانتخابات .

وقد وعدوا الفلاحين بتخفيض لإيجارات الأرض وتوزيع بعض أراضي الحكومة عليهم وإنشاء جماعات تعاونية لهم . ووعدوا بأن تكون اللغة البنغالية لغة رسمية في الدولة وأن تكون البنغال مركزاً للقوات البحرية وأن تنشأ فيها مصانع للأسلحة والذخيرة وتتمتع باستقلال داخلي بحيث لا يترك للحكومة المركزية في كراتشي سوى الشئون الخارجية ، والدفاع ، وسك النقود .

ولكى تستميل الجبهة الطلبة وعدت بالعمل على منح الجامعات نوعاً من الاستقلال وإقامة نصب تذكاري لشهداء الطلبة الذين استشهدوا في المظاهرة التي قامت في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٢ للمطالبة بجعل اللغة البنغالية لغة رسمية والاحتفال بهذا اليوم في كل عام وتسميته « يوم الشهداء » .

هذا إلى وعود أخرى من شأنها استمالة الجماهير كالإفراج عن المعتقلين السياسيين والقضاء على الرشوة والمحاباة ومحاسبة موظفي الحكومة على الكسب غير المشروع منذ قيام باكستان ورفع رواتب الموظفين وألا يزيد راتب الوزير على ألف روبية في الشهر .

وكم كانت دهشة العالم عند ما ظهرت نتيجة الانتخابات فإذا الجبهة المتحدة تكتسح الرابطة وتحصل على ٢٢٣ مقعداً من المقاعد المخصصة للمسلمين وعددها ٢٣٧ وخرج حزب الرابطة من هذه الانتخابات بعشر مقاعد فقط . وكانت النتيجة العامة كما يلي :

٢٢٣ الجبهة المتحدة	٢ المستقلون
١٠ الرابطة الإسلامية	١ حزب الخلافة الربانية

٢٤	حزب المؤتمر	٢٦	المنبوذون
٥	شيوعيون	٢	بوذيون
١	مسيحي		

وكان نجاح الجبهة المتحدة في باكستان الشرقية نذيراً بنشوب الخلاف بينها وبين الحكومة المركزية لآسيا وأن زعيم الجبهة فضل الحق كان معروفاً بعدائه لسياسة الرابطة وقد سبق له أن أدلى في كلكتا بمحدث يشتم منه أنه لا يفرق بين الهندستان وباكستان وأن أعداء الهند هم الذين سعوا في تقسيمها وأنه سوف يبذل كل ما في وسعه لاستقلال باكستان الشرقية ، وقد استدعى السيد فضل الحق إلى كراتشي مع بعض وزرائه لمباحثة السيد محمد علي رئيس وزراء باكستان عقب المذابح التي حدثت في مصانع الجوت في ١٤ و ١٥ مايو حيث قتل حوالي ألف نفس وهناك أنكر فضل الحق ما جاء على لسانه في الصحف مؤكداً ولاءه لدولة باكستان التي أصبحت على حد قوله حقيقة قائمة لا شك فيها .

ورأت الحكومة أن الوضع في باكستان الشرقية أصبح يتطلب التدخل السريع إذ قد تكون هناك مؤامرات شيوعية تدبر في الخفاء وبخاصة أن خمسة من النواب الشيوعيين قد نجحوا في الانتخابات ولم يسع رئيس وزراء باكستان إلا أن يذيع بياناً على الأمة في ٣٠ مايو الماضي استعرض فيه الحوادث التي وقعت في باكستان الشرقية مبيناً تقصير حكومتها في الاضطلاع بحفظ الأمن وصيانة الأرواح .

وأنه حاول من قبل تبصيرها بواجبها فلم تحفل بما وجه إليها من نصيح ،

ولم تقم بما نيط بها من التزام ، ثم ردد رئيس الوزراء في بيانه رأى الزعيم الراحل محمد علي جناح في السيد فضل الحق عند ما فصله من الرابطة الإسلامية ووصفه بأنه غدر بالرابطة وأنه ينجل من أن يكون فضل الحق محسوباً على الإسلام .

وأضاف السيد محمد علي رئيس الوزراء أن الأمة كانت تظن أن فضل الحق قد تغير في الإحدى عشرة سنة التي تلت إخراجهم من الرابطة ولكن ظنهم قد خاب .

وأخيراً أعلن أن فضل الحق قد خان الأمانة التي وكلت إليه وأن الحاكم العام قد عزله وعزل وزرائه وعين الجنرال إسكندر مرزا حاكماً عاماً على باكستان الشرقية بدلا من خليف الزمان .

وأعلن الجنرال مرزا عزم الحكومة على القيام بإصلاحات عاجلة تتطلبها حالة باكستان الشرقية وأن الدولة لن تدخر وسعاً في سبيل إسعاد الشعب في شطريها الشرق والغرب على السواء ورأى السيد محمد علي رئيس الوزراء أن يؤكد لمواطنيه في شرق باكستان حسن نيته فيما اتخذه من إجراء فائز فرصة احتفال الدولة بالعيد السابع لاستقلال باكستان واستعرض الأسباب التي أدت إلى استمرار الحكومة المركزية في تطبيق المادة ٩٢ أ في شرق باكستان وصرح بأنه سيعمل على تسليم إدارتها إلى ممثلي الجبهة المتحدة الذين اختارهم الشعب بمجرد أن تطمئن حكومته إلى استتباب الأمن هناك وعودة الحياة إلى حالتها الطبيعية .

وقال إن الحكومة المركزية تعمل دائماً على ترقية موارد البنغال الشرقية

وتنميتها فقد منحت منذ التقسيم حوالى ٦٠ ٪ من مجموع إعانة الحكومة المركزية لحكومات الولايات .

وأنها المقاطعة الوحيدة التى تتمتع بنصيب وافر من ضريبة الصادر على منتجاتها فقد استولت على ثلثى ضريبة الصادر على (البحوث) بينما لم تستول أى ولاية أخرى فى غربى باكستان على أية نسبة من ضريبة الصادر المفروضة على القطن .

وأن الحكومة المركزية تعمل دائماً على معاونة شرق البنغال فى نهضتها الاقتصادية بتنمية وسائل الزراعة وتحسين المواصلات وإنشاء صناعات جديدة .

وقد أدت تصريحات الجنرال مرزا الحاكم الجديد لباكستان الشرقية إلى تهدة الأحوال فى بنغال الشرقية واكتساب عطف الرأى العام هناك .
وإن تكن تلك الحوادث التى حدثت فى شرق البنغال وأدت إلى سقوط مرشحى الرابطة قد ألقت درساً قاسياً على سياسة الدولة فى الغرب وجعلتهم يفكرون فى جعل باكستان دولة اتحادية (فيدرالية) حيث يحكم الخمسة عشر ولاية وتوابعها فى غرب باكستان كوحدة قائمة بذاتها وتحكم البنغال الشرقية (المعروفة بباكستان الشرقية) بحكومة خاصة كذلك ، وكلتا الحكومتين تشرف عليها الحكومة الاتحادية .

الوضع الاقتصادى

يتأثر الوضع الاقتصادى لأى قطر فى العالم بموقفه الجغرافى ، وطبيعة أرضه ، وهذه الحقيقة تنطبق على باكستان أكثر من انطباقها على أى بلد آخر لما بين أقاليمها من تباين ، فباكستان الشرقية تنفصل عن الغربية بما يقرب من ألف ميل بوساطة الأراضى الهندية .

وباكستان الغربية تتكون من أربعة أقاليم : السند ، والبنجاب ، وإقليم الحدود الشمالية الغربية ، وبلوخستان ، ويضم إليها منطقة كراتشى العاصمة وبعض الإمارات .

وتنسب فيها خمسة أنهار كبرى هى : نهر السند ، وفروعه « جيليم وجيناب والراوى وستلج » ، وتنبع كلها من جبال هملايا الشاخنة فى الشمال ، وتنحدر بين وديان كشمير ثم فى السهول الجنوبية الغربية .

وأرض باكستان الغربية تحيط بها من الشمال والغرب جبال هند كوش وسليمان التى يبلغ ارتفاعها ١٤,٠٠٠ قدم وتنحدر حتى تصير إلى صحراء وسهول السند والبنجاب الغربية .

والأمطار فى هذه البقعة قليلة ، إذ يبلغ متوسط سقوطها فى كراتشى ٩,٤ بوصة و ٢٠,٨ فى لاهور سنوياً ودرجة الحرارة فى السهول الداخلية مرتفعة فهى تتراوح بين ١٢٠ درجة فى الصيف ، و ٢٨ درجة فى ليالى الشتاء .

أما باكستان الشرقية فعلى النقيض من سابقتها سهل فسيح منبسّط ترويه شبكة من الأنهار العظيمة ومنها نهر الكنج وبرهما بوترا وفروعها الكثيرة التى تفيض على السهل خصباً وثراء بما تحمل من طمى . وتتراوح الأمطار التى تسقط عليها بين ٧٥ و ١٦٠ بوصة سنوياً والحرارة فيها بين ١٠٢ درجة فى الصيف و ٤٥ فى الشتاء .

ونتيجة لهذا الوضع الجغرافى قلت كثافة السكان فى باكستان الغربية فهى على اتساع رقعتها التى تبلغ ٣٠٦,٩٢٠ ميلاً مربعاً لا يزيد متوسط السكان فى الميّل المربع عن ١٠٩ نسمة على حين أن باكستان الشرقية التى لا تزيد مساحتها عن ٥٤,٠١٥ ميلاً مربعاً متوسط السكان فى الميّل المربع ٨٥٠ نسمة .

وتعدّ الثروة المعدنية فى الباكستان ضئيلة وتركز تقريباً فى باكستان الغربية فتنّج الباكستان من الفحم ما قدر فى سنة ١٩٥٣ . ٥٨٣,٧٢٧ طناً وهى كمية لا تكاد تكفى حاجة البلاد .

ومن البترول فى العام نفسه ١,٤٥١,٢٨٤ برميلاً ، وعمليات الحفر والتنقيب ناشطة لاستخراج البترول .

ومن الكروم ٢٣,٤٤٢ طناً ، ومن الحجر الجيرى ٨٧٨,٧٢٢ طناً . ومن أجل هذا قام أغلب اقتصاد الباكستان على الزراعة التى يعيش عليها ما يزيد على ٨٠٪ من سكانها ومن المحصولات الرئيسية فى الباكستان القطن والحبوت فالباكستان تعدّ ثالثة دول العالم فى تصدير القطن إذ هى تنّج ٥٪ من قطن العالم ، وتنتج كذلك من الحبوت ما يوازى ٧٠٪ من

محصول العالم .

ومن الشاى الذى يزرع على منحدرات الهملايا ما قدر باثنين وخمسين مليون رطل .

ومع أن باكستان بلد زراعى إلا أنها تعرضت للمجاعة والقحط الشديد فى سنة ٤٣-١٩٤٤ . حيث قضى نحيه ما يقرب من مليون ونصف مليون بنغالى ، وكذلك فى الأعوام القريبة ٥١ و ٥٢ و ٥٣ لقلة الأمطار ، ونضوب المياه فقدمت إليها أمريكا وحدها فى السنة الأخيرة مليون طن من القمح . وكذلك أمدتها بالموونة كل من بلجيكا وكندا وأستراليا مما حدا بحكومة باكستان إلى أن تعمل على تنفيذ مشروعات للرى بينها مشروع قناطر السند السفلى ، ومشروع منطقة ثال ، والمشروع الأول سيتم تنفيذه قريباً .

وبذا تزيد رقعة الأرض المترعة بما يقدر بمليونى فدان تنتج ٨٢٥,٠٠٠ طن من الحبوب والمشروع الآخر بالبنجاب ينتظر أن يروى ١,٥ مليون فدان ويغل ٢٥٨,٠٠٠ طن من الحبوب .

وهذه المشروعات لا يقتصر نفعها على مواجهة المجاعات بل التغلب على مشكلة تزايد السكان فمن المنتظر أن يبلغ سكان الباكستان الشرقية ٥٥ مليوناً فى سنة ١٩٦٠ ولو أن الباكستان من أعظم الأقطار التى تنتج ألياف الجوت والقطن إلا أنها إلى عهد قريب لم يكن لديها المصانع التى تقوم عليها وما ذلك إلا لأن أغلب المسلمين فى الهند كانت مهنتهم الزراعة أو العسكرية فما أن كان التقسيم حتى وجدت دولة الباكستان نفسها خالية

من الفنيين في الصناعة ومن المصانع نفسها .
والصناعة ضرورة من ضرورات قيام الدولة في العصر الحديث إذ
الزراعة وحدها غير مأمونة العاقبة في اقتصاد البلاد ومن أجل هذا أنشأت
باكستان في سنة ١٩٥٢ « اتحاد التقدم الصناعي الباكستاني » الذي
عمد إلى إقامة مصانع للجوت تنتج الآن ٥٠ ألف طن في العام وأخرى
لغزل القطن بلغت ٦٢ مصنعاً سنة ١٩٥٤ وهي آخذة الآن بأسباب
تصنيع البلاد .

وقد تكفل بتقدمها الزراعي والصناعي المشروع الذي أطلقت عليه
« برنامج الست سنوات » ووضع موضع التنفيذ في يوليو سنة ١٩٥١ لتنتهي
منه في يوليو سنة ١٩٥٧ م . ويتكلف ٢,٦٠٠ مليون روبية ، ورحبت
حكومة باكستان عند قيامها برؤوس الأموال الأجنبية لتستطيع النهوض
بمستوى المعيشة في البلاد ومنحتها تأميناً وتيسيراً ولكنها لم تقبل على باكستان
في بادئ الأمر للاستثمار لحالة التوتر التي كانت قائمة بين الهند وباكستان
حول كشمير ولا ارتفاع ضريبة الدخل إذا قورنت بمثيلتها في الهند وزحمة
السكان في العاصمة من غير توسع في المنازل وما إلى ذلك ثم كان أن
تدفقت المساعدات الأجنبية على باكستان بعد ارتباطها الوثيق بسياسة
الغرب وهذه المساعدات إما مالية قد واقتها عن طريق دول الكومنولث
البريطاني (كندا - أستراليا نيوزيلندا تحت مشروع كولبو) أو عن
طريق الولايات المتحدة الأمريكية تحت برنامج « الأمن المتبادل » وإما
فنية منحت عن طريق برامج ثلاثة الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة ،

والنقطة الرابعة ، والمعمونة الفنية لمشروع كولومبو ومؤسسة « فورد » وتجرى الآن حكومة باكستان مفاوضات مع البنك الدولي وبنك الاستيراد والتصدير لحكومات الولايات المتحدة بشأن منحها قروصاً تستعين بها على التنمية الاقتصادية والانتعاش في البلاد .

وقد صرح أحد وزراء المالية والاقتصاد في حكومة باكستان بأن الحكومة يعوزها الفنيون أكثر مما يعوزها رأس المال وهذه الحاجة الملحة إلى الفنيين دفعت الحكومة إلى إيفاد بعثات من الباكستانيين للتدريب واكتساب الخبرة في إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا واستعانت بمهندسين سويديين وأمريكيين وإنجليز وألمان لتستطيع الوفاء بالتزامها نحو التصنيع ، وباكستان تستعين الآن في صناعاتها بالفحم الأبيض إلى أن تتقدم وسائل استخراج الزيت والفحم الأسود من أراضيها . وقد استطاعت أن تنجز الآن في البنغال الشرقية محطة لتوليد كهرباء من نهر كرناغالى الذى تقع عليه مدينة « شيتا جونج » قوتها ١٦٠,٠٠٠ كيلووات بالكهرباء مصانع الحديد والحديد .

وفي البنجاب أقامت مشروع « رسول » على قناة جيلوم العليا لتفيد منه في الري وقوة محطة هذا المشروع ٢٢,٠٠٠ كيلووات . وفي إقليم الحدود نشطت الحكومة في إقامة مشروعاتها الحيوية لتكسب إلى جانبها سكان هذا الإقليم برفع مستوى معيشتهم وتشجيع بعض سكان المناطق المزدحمة في البلاد إلى الهجرة إليه وتهيئة الوسائل لزيادة إنتاج المناجم وتوسيع الرقعة الزراعية ليستطيع الأهالى سد حاجتهم من الغذاء . فأقامت مشروع

« ملكاند » وقوته ١٠,٠٠٠ كيلوات ودرغاي وقوته ٢٠,٠٠٠ كيلوات وهي بصدد إنجاز مشروع « سلورسلك » الذي سيتولد منه ما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ كيلوات وعلى الرغم من المشروعات الإنشائية، وحدثة دولة « باكستان » فلن ميزانيتها كانت متوازنة دائماً كما يتضح من الجدول الآتي الذي يبين ميزانياتها في الأعوام الستة الماضية مقلوبة بملايين الروبيات .

السنة	الإيرادات	المصروفات	الفائض
٤٨ — ٤٩	٦٦٧,٦	٦٤٧	٢٠,٦
٤٩ — ٥٠	٨٨٥,٨	٨٥٣,٢	٣٢,٦
٥٠ — ٥١	١,٢٧٧,٢	١,٢٤٧,٥	٢٩,٧
٥١ — ٥٢	١,٤٤٩,٦	١,٤٤١,٥	٨,١
٥٢ — ٥٣	١,٢٨٥,٨	١,٢٨٠,٢	٥,٦
٥٣ — ٥٤	١,٠٧٩,٢	١,٠٧٨,٣	٠,٩
٥٤ — ٥٥	١,١١٤,٧	١,١١٣,٧	١

وكان الميزان التجاري أيضاً في صالحها .

ففي ٤٩ — ٥٠ م . بلغت قيمة الصادرات ٨٩,٣١ والواردات ٨٤,٦١ وكان العميل الأول لها المملكة المتحدة إذ بلغت الصادرات إليها ١٨,٣٨ والواردات ٢٨,٥٦ ثم الولايات المتحدة الأمريكية (الصادرات ١١,٢٣ والواردات ١١,٠١) وفرنسا العميل الثالث (الصادرات ١٠,٠٨ والواردات ٦٢) فهنچ كنج (الصادرات ٩,٧٦ والواردات ٤٨) ثم الاتحاد السوفيتي

فإيطاليا فاليابان فألمانيا ، أما الهند فكان التعامل معها لا يزال متوقفاً لعدم الاتفاق على قيمة عملتيهما بالنسبة إلى الأخرى .

فإذا كانت سنة ٥٣ - ٥٤ م . وجدنا قيمة الصادرات على الحساب الخاص خلال الشهور التسعة الأولى (يوليو - مارس) مليون روبية والواردات ٥٥,١ مليون روبية .

ولعل هذا الفائض راجع إلى تحسن أسعار القطن والحبوب في الأسواق العالمية بالإضافة إلى القيود المفروضة على الواردات فلا تسمح إلا باستيراد السلع الضرورية وكان ٧٠٪ منها آلات وعدداً للارتفاع بها في مشروعاتها الإنتاجية أما الباقي فسلع للاستهلاك .
وهي سياسة لا شك قديمة تنتج أطيب الثمار .

الهند وباكستان

عند ما خرجت باكستان إلى عالم الوجود في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ قال زعيمها ومؤسسها القائد الأعظم محمد علي جناح « إن باكستان تنشئ صداقة جاراتها وتعمل على أن يسود السلام بين الشعبين » . وردد الزعيم الكبير جواهر لال نهرو عبارات الود والتمنيات الطيبة لشعب الباكستان ولكن الظروف التي ولدت فيها باكستان، وقد اخل المصالح وتعارضها بين الدولتين كانت من الخطورة بمكان كبير .
والواقع أن أولى الأمر في كلا البلدين سعوا سعيهم للتغلب على ما كان ينشأ من خلاف كاد يؤدي إلى نشوب الحرب .

ومن الأمور الحادة التي هددت العلاقات بين الهند وباكستان قيام حرب اقتصادية بينهما أشرفت على شل حركة التبادل التجاري بين الدولتين المتجاورتين ، فقد امتنعت الهند عن شراء الحبوب والقطن من باكستان ، وامتنعت باكستان عن تموين الهند بالحبوب ثم لحأت الهند إلى الانتقام بأن امتنعت عن تصدير الفحم إلى باكستان .

وكان من دواعي هذه الحرب الاقتصادية العنيفة امتناع الحكومة الهندية عن إقرار سعر الروبية الباكستانية الذي وضعته الحكومة مقدراً بالدولار الأمريكي إذ اختلفت الدولتان في آرائهما المالية ؛ فباكستان

رأت ألا تخفض سعر عملتها بالقياس إلى الدولار الأمريكي ومن ثم بالقياس إلى العملة الأخرى ؛ أما الهند فرأت تخفيض قيمة عملتها تبعاً لتخفيض سعر الجنيه الإسترليني فكان من نتيجة ذلك أن أصبح سعر الروبية الهندية ١٤٤ روبية لكل ١٠٠ روبية باكستانية .

وزاد الحرب الاقتصادية بين البلدين خطورة أن قررت حكومة الهند في المدة الأخيرة وقف تصدير القمح إلى باكستان وأعلن وزير التجارة فيها أن السبب المباشر لهذا الإجراء هو الانتقام من حكومة باكستان لأنها منعت تصدير الجوت إلى الهند ، مع شدة حاجتها إليه ؛ لأن أكثر مصانع الجوت تقع في كلكتا وما جاورها ، وهي مصانع كثيرة تستخدم من العمال عدداً يزيد على المليونين من السكان ، فإذا تعطلت هذه المعامل عن العمل ، انقطعت موارد رزق العمال وأرزاق أسرهم التي يعولونها .

ومشكلة القطن لا تقل خطورة عن مشكلة الجوت ، إذ بينما ينتج القطن بكميات كبيرة في باكستان ، لا تنتج الهند منه إلا كميات قليلة لا تكاد تفي بما تحتاج إليه مصانع النسيج فيها ، فهي في أشد الحاجة إلى استيراد القطن من جاراتها ، ولا سيما أن قطن باكستان من النوع الطويل الثيلة الذي تفضله مصانع الهند في صناعة المنسوجات .

والواقع أن الحرب الاقتصادية التي دارت بين الدولتين عقب التقسيم كانت أبلغ أثراً على الهند منها على باكستان وليس ذلك من الناحية الاقتصادية فحسب ، بل من الناحية السياسية أيضاً ، لأن إقفال المصانع أبوابها يؤدي إلى قيام حركات التدمير بين العمال وعندئذ تجد الشيوعية

منفلاً لنشر مبادئها بين المتعطلين والساخطين .

أما فيما يتعلق بباكستان ؛ فإنها لم تتأثر بهذه الحرب الاقتصادية كثيراً ، لأنها تستطيع أن تجد لها أسواقاً عديدة أخرى لحاصلاتها الزراعية ، وهي الحبوب والحبوت والقطن ، إذ ليست الهند هي السوق الوحيدة لحاصلات باكستان ، بل هناك اليابان وأوروبا الشرقية وروسيا وغيرها .

والباكستان لا تعول كثيراً على الهند في استيراد ما تحتاج إليه من سلع وبضائع ؛ فأهم ما تصدره الهند إلى باكستان هو القمح والحبوب والأنسجة القطنية ومع ذلك فقد عمدت باكستان إلى الاستغناء عن معظم صادرات الهند إليها ، وعند ما قررت حكومة الهند سنة ١٩٤٩ ، قطع تموين القمح ، أقدمت باكستان على شراء كميات منه من بريطانيا وبولندا لذلك رأت حكومة الهند أن تسعى في وقف الحرب الاقتصادية بين البلدين . والواقع أن شبه القارة الهندية قد شهدت في الأعوام الثلاثة التي أعقبت تقسيم الهند نزاعاً مستمراً بين الفريقين وشكناً وريبة متبادلين ، وهجرة مستمرة بين السكان في الدولتين ؛ ويرجع ذلك كله إلى أربع مشكلات رئيسية . أولها مشكلة كشمير وسن فصل الكلام عنها فيما بعد ، وثانيها مشكلة التصرف في الممتلكات التي خلفها السكان الهندوكيون والسيخ والمسلمون ، وثالثها مشكلة توزيع مياه الري في البنجاب ؛ أما المشكلة الرابعة فهي المشكلة التي أشرنا إليها ، وهي قيام الهند في سبتمبر سنة ١٩٤٩ بتخفيض قيمة الروبية الهندية بالنسبة للدولار على عكس باكستان التي احتفظت بقيمة الروبية الباكستانية مما أدى - كما ذكرنا - إلى توقف التبادل

التجارى بين البلدين .

وقد كانت هذه المشاكل الأربع كافية لاطراد سوء العلاقات بين الهند وباكستان ، فقد انقلب العداء والحقد الطائفي إلى اضطرابات عنيفة في إقليم البنغال الذى اقتسمته الدولتان ثم امتدت الاضطرابات إلى إقليم أسام في الهند ، ووقعت مصادمات طائفية بين المسلمين والهندوكيين في ولاية الإقليم الشمالى وأخذت أفواج اللاجئين تندفق مجتازة حدود البلدين بمعدل ٢٤ ألف نسمة يومياً في الاتجاهين ، بل بلغ السخط ببعض الغلاة في الهند أن كانوا يطالبون الحكومة الهندية بإعلان الحرب على باكستان .

وطالب الحزب الاشتراكى الهندى باتخاذ « تدابير بوليسية » ضد باكستان كما فعلت الهند في حيدر أباد وصرح النائب الاشتراكى « جايابراكاش » في مؤتمر صحفى « بأنه يجدر بالهند أن تتدخل في شرق البنغال لتدخلا مسلحاً لحماية الأقليات الهندية المقيمة » وقال « إن ذلك التدخل المسلح ، رغم مخالفته للعرف الدولى فإنه لا يعد إعلان حرب على باكستان ، ولكنه وسيلة عملية لحماية الأقليات ، ما دامت الباكستان ليست قادرة على حمايتها » على أن رئيسى الدولتين — الهند وباكستان — تلدرا بالحكمة والصبر ، وأخذ كل منهما يعمل من جانبه على اجتياز الأزمة ، وناشد الرئيس نهرو الشعب الهندى « التلذذ بالشجاعة والتحكم في عواطفه رغم كل ما يتعرض له من استفزاز » وأضاف إلى ذلك قوله « إن الهند دولة علمانية لا ينبغي اضطهاد الأقليات فيها »^(١) .

(١) من خطبة له في قرية بونجاون مارس ١٩٥٣ .

ولم يألم الرئيسان جواهر لال نهرو ، ولياقت على خان جهداً في سبيل حل الأزمة ، فاجتمعا عدة مرات بدأت في ٢ إبريل ، وعرضا فيها لجميع المشكلات المتعلقة بين الهند وباكستان وعالجا كل شأن من شئونها حتى استطاعا أن يصلا إلى اتفاق نستطيع من خلال بنوده أن نفهم أصول الخلاف بين الدولتين وفيما يلي أهمها :

الشئون العامة :

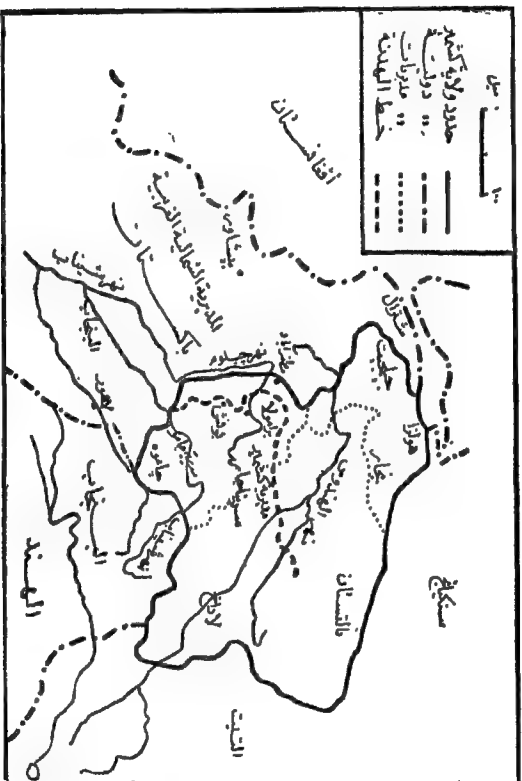
أولاً : تضمن كل من حكومتى الهند وباكستان صيانة أرواح الأقليات وحقوقها الأساسية .

ثانياً : مساواتها التامة بالأغلبية وحماية ممتلكاتها وشرفها وثقافتها وضمان حرية الكلام وحرية العبادة لهم وتكافؤ الفرص .

ثالثاً : الإقرار بأن ولاء الأقليات يكون للدولة التي ينضون تحت لوائها ولهذا فعليهم أن يلجأوا إلى حكومتهم لإزالة ما قد يصيبهم من حيف .

رابعاً : لإنزال العقوبة بمن يثير الاضطرابات ، وفرض الغرامات الجماعية ، ومنع نشر الأخبار الضارة التي قد تثير الضغائن بين الطوائف أو بث الدعاية ضد سلامة أية من الدولتين أو حضهما على دخول الحرب ، وعدم الاعتراف بتغيير الأديان نتيجة للإكراه ، واسترداد من خطف من نساء الطائفتين .

أما البنود الخاصة : فتتناول شئون البنغال بقسميه الشرقى والغربى وأسام وتريبورا حيث وقعت الاضطرابات الطائفية أخيراً وأهم تلك البنود :



منطقة كشمير وباكستان

- ١ - أن تنتدب كل من باكستان والهند وزيراً ليعمل على تهدئة الاضطرابات ، ورد الأمن إلى نصابه في المناطق التي تشتعل فيها الاضطرابات .
- ٢ - أن يعين وزير للأقليات في كل من وزارتي البنغال الشرقية والغربية .
- ٣ - تعيين لختين للأقليات على أن يكون فيها ممثل للأكثرية وآخر للأقلية وذلك لتنفيذ الاتفاقية وإبداء المشورة فيما ينبغي عمله .
- ٤ - تنفيذ التوصيات التي يتقدم بها وزراء الحكومتين المركزيتين وإذا جدد خلاف يعرض الأمر على رئيس الوزراء للبت فيه .
- ٥ - حرية انتقال المهاجرين من مكان إلى آخر وتقديم التسهيلات في دوائر الجمارك .
- ٦ - إقرار اللاجئين على بيع ممتلكاتهم العقارية ، وتعيين بلجان خاصة لإدارة ممتلكات المهاجرين .
- ٧ - تأليف لجنة تحقيق للبحث في مدى الاضطرابات التي حدثت أخيراً ووسائل الحيلولة دون وقوعها في المستقبل ؛ ومنذ أن تم توقيع هذه الاتفاقية هدأت العاصفة ، وعاد كثير من المسلمين والهندوسيين إلى مواطنهم وعلى الرغم من أن الرئيسين لم يصلا إلى قرارات حاسمة بشأن المشاكل الأربع الرئيسية وعلى رأسها مشكلة كشمير غير أن الاتفاقية قد حسنت الجو وحففت حدة التوتر بين الفريقين ، وقد كان قيام دولة باكستان على غير رغبة من الشعب الهندي الذي ركز أمله في أن يعيش كلاً مستقلاً ، فغاندى الزعيم الروحي لهذا الشعب لم يعترف بالتقسيم ولم يره حلاً صحيحاً للمشكلة بين الهندوس والمسلمين بل كان يرى أن الحجة

وصفاء النفوس والتجرد من الأنانية هي وحدها التي تحل المشكلة ولا شيء غيرها ، وأن الأحداث التي تلت التقسيم وما نشب بين الدولتين من نزاع حاد قد أيدت صحة رأيه ، واستقامة تفكيره ؛ فالهند ما زالت إلى اليوم - كما رأينا فيما سبق - على خلاف مع دولة باكستان ؛ وأقوى برهان عليه النزاع القائم حول منطقة « كشمير وجامو » .

ولنبسط وجهة نظر المتنازعين في شيء من الإسهاب والتفصيل حتى يمكن أن نتفهم المشكلة على حقيقتها ؛ ونكون لنا رأياً فيها فكما يقول المناطقة « الحكم على الشيء فرع عن تصوره » .

كان هناك بعد التقسيم عدد من الولايات أو الإمارات الهندية المستقلة التي ترتبط بالتاج البريطاني مباشرة ، وعند ما صدر قانون استقلال الهند نص فيه على أن هذه الولايات حرة في أن تظل مستقلة أو أن تختار الانضمام إلى إحدى الدولتين الجديدتين ونصح اللورد مونتباتن حكام تلك الولايات الهندية التي يبلغ عددها مائة وخمسة وستين أن يتدبروا أمرهم وينتهوا إلى إقرار الانضمام إلى إحدى الدولتين قبل أن يحل موعد انتقال السلطة مراعين في تصرفهم موقع ولايتهم ورغائب شعوبهم ، وقد سبق أن ذكرنا أن منطقة « كشمير وجامو » لم تستطع الإفصاح عن رأيه في صراحة لتعقيد الموقف فيها فإن ٨٠٪ من سكانها مسلمون والباقي من الهندوس والسيخ . وعلى الرغم من الأثرية المسلمة فيها فإن حاكمها مهراجا هندي ، هذا الموقف يجعل الهندوس والسيخ والمهراجا في جانب يعمل على الانضمام إلى الهند ، والمسلمين في جانب آخر يعمل على مقاومة المهراجا ومؤيدي

سلطانه، ويسعى جاهدًا إلى تقويض حكمه ليستطيع التعبير في حرية عن
 رغبته في الانضمام إلى أمة باكستان وقد تولى المهراجا الخالي (هاري سنغ)
 الحكم في سنة ١٩٢٥ ومنذ أن تولى الحكم كرهه المسلمون لأن حكمه ظل
 كحكم أسلافه أوتوقراطيًا مستبدًا أثار السكان وأحفظهم على حكمه الذي
 تستبد فيه الأقلية بالأغلبية في الوقت الذي يعتقد المسلمون أن كشمير من
 حيث سكانها وظروفها الجغرافية جزءًا متممًا للدولة الإسلامية وقد كانت
 كشمير مقاطعة مسلمة يحكمها أمراء مسلمون قرابة خمسمائة عام منذ أن
 فتحها الشاه أمير سنة ١٣٣٩ إلى أن استولى عليها الشيخ في سنة ١٨١٩ م
 بقيادة الراجا « رانجيت سينغ » حاكم البنجاب في ذلك الوقت ثم انتقل
 الحكم إلى أسرة جولاسنغ الهندوسية سنة ١٨٤٦ في ظل التاج البريطاني ،
 وقد كان أهل كشمير وأغلبهم من المسلمين كما قدمنا يعتقدون أن الوضع
 الطبيعي لبلادهم هو انضمامهم إلى باكستان وخاصة بعد أن نادى زعماء
 الهند بوجوب الرجوع لإرادة الشعوب في الولايات دون حكامها ؛ وعلى هذا
 الأساس تصرفت الهند نفسها في ضم الولايات التي تقوم فيها أغلبية هندوكية
 كما حدث مع حيدر آباد وقد حاول نظام حيدر آباد أن يسلك سبيل الحياد
 بين دولتي الهند وباكستان وأن يحافظ على استقلاله ، ولكن الهند أثبت
 عليه هذا الحق فاجتاحت إمارته بحجة أن أغلبية سكانها من الهنود ، وطرح
 الأمر بعد ذلك على مجلس الأمن .

ظن المسلمون في كشمير أن ما اعتقدته الهند من حقها في ضم
 الولايات التي تعيش فيها أغلبية هندوكية سوف يطبق من جانب باكستان

على الولايات التي تعيش فيها أغلبية مسلمة إلا أنه كان من الطبيعي أن المهراجا يفضل أن يلوذ بالهند على أن تنضم إمارته إلى دولة إسلامية؛ وهو يعلم أن أغلبية شعبه ساخطة على حكمه مستبشرة بما أذاعه اللورد مونتباتن من «حق شعوب الولايات في تقرير مصيرها». كان من الطبيعي لاذن أن يثور المسلمون وأن يروا في التقسيم بشير الخلاص والتحرر من قيود الاستعباد وكان من الطبيعي كذلك أن يتلأأ المهراجا في الإفصاح عن نيته باختيار أحد طرفي النزاع حتى لا يثور عليه الكثرة من السكان وقد فطن المسلمون لما يدبر لهم في الخفاء فأعلنوا الثورة عليه في مقاطعة بونش وهي جزء كبير من كشمير الغربية متاخمة لحدود باكستان وكونوا حكومة كشمير الحرة تحت رئاسة السردار محمد إبراهيم التي استطاعت طرد قوات الولاية. وكان رد المهراجا على هذه الحكومة أن اتخذ من بجانبه لإجراء مماثلاً فأمر قواته بطرد آلاف المسلمين من مقاطعة جامو إلى غرب البنجاب حتى تعرض كثير منهم في أثناء الهجرة للتدبير والتقتيل من عصابات السيخ المسلحة. وفي ١٤ أكتوبر ترامت الأخبار إلى مسامع جناح الحاكم العام لباكستان بأن خمسة آلاف مسلحين من رجال قبائل منطقة الحدود الشمالية الغربية وأفغانستان قد عبروا حدود كشمير للأخذ بناصر إخوانهم في ساعة العسرة.

وبعد يومين أعلن المهراجا رغبته في الانضمام إلى الهند وطلب النجدة من الجيش الهندي.

وفي ٢٦ أكتوبر طار جناح إلى «لاهور» ليكون على مقربة من

كشمير ويرقب عن كذب تطورات الموقف فيها .

وتكهرب الجو وظهرت بوادر القلق والإشفاق من المصير الرهيب
فقد دخل الجيش الهندي كشمير وروعت البلاد بانتقام كربه وعزم
جناح على أن يقتحم بقواته حدود المقاطعة ليحمي المسلمين ، ولكن
الفيلد مارشال سير كلود أوكنلوك Sir Claude Auchinleck أوضح له
خطورة ما هو مقدم عليه وذكره بأن دخول القوات الهندية كشمير لا غبار
عليه بعد أن قرر المهرابجا الانضمام إلى الهند وحذره في الوقت نفسه بأنه
إذا تقابل الجيشان فإنه سيضطر إلى سحب جميع الضباط الإنجليز من
القوات الهندية والباكستانية على السواء ، وكان أن صرف النظر عن تحرك
الجيش الباكستاني واكتفى بإمداد الرجال الموالين لحكومة باكستان بالسلاح
والعتاد في الخفاء .

وأمام إلحاح الرأي العام الباكستاني في دخول القوات النظامية المسلحة
حدود كشمير لم يسع جناح ولياقت على خان إلا الاقتراح على الهند
إيقاف القتال وإصدار بلاغ مشترك من الحاكين العامين للحكومتين
ينوه بإجراء استفتاء تحت إشراف الحكومتين ، ولكن حكومة الهند رأت
أن كشمير أصبحت جزءاً لا يتجزأ من بلادها وليست من حق باكستان
في شيء فإذا أجرى استفتاء فالهند هي التي تقوم به .

وفي يناير سنة ١٩٤٨ رفعت الهند الأمر إلى مجلس الأمن تشكو من
تشجيع باكستان رجال القبائل على إثارة الاضطراب والفوضى في بلادها .
وفي أبريل ارتفضى الفريقان حلاً للمشكلة ؛ وذلك بأن تسحب باكستان

قواتها الوطنية ورجال قبائلها من كشمير وتسرح الهند قواتها فيها ؛ على أن يجري الاستفتاء تحت إشراف رئيس تعيينه الأمم المتحدة وتوافق عليه حكومة كشمير وجامو .

ثم أوفدت بعثة من خمسة أعضاء إلى كشمير لوضع هذا الحل موضع التنفيذ وما أن وصلت هذه البعثة إلى الهند حتى وجدت الأحوال تتطور فيها من سيئ إلى أسوأ ، فقد استطاعت القوات الهندية إحراز نصر جزئي على قوات حكومة كشمير الحرة مما أثار مخاوف باكستان من أن يندفع إليها مليون لاجئ فتفقد بذلك حقها في الولاية وسيطرتها على منابع الأنهار فيها ورأت نفسها مضطرة إلى أن تدفع بقواتها النظامية إلى منطقة كشمير لتوقف زحف الجيش الهندي وتحول بينه وبين الاستيلاء على مراكز أخرى حصينة . وظل القتال دائراً بين الجيشين حتى استطاعت البعثة في يناير سنة ١٩٤٩ م إقناع الفريقين بالموافقة على وقف إطلاق النار وتحديد خط الهدنة وانسحاب الجيشين من كشمير على أن يصرف الأمور في جامو ومنطقة كشمير المحتلة بالقوات الهندية حكومة الشيخ عبد الله^(١) أما منطقة حكومة كشمير الحرة فتحكم بإدارة وطنية تحت إشراف البعثة .

وقبل إجراء الاستفتاء ، تقوم البعثة بالحل النهائي لقوات كشمير الحرة

(١) الشيخ عبد الله كان عضواً في الرابطة الإسلامية سنة ١٩٣٨ ثم كوّن فيما بعد الحزب الوطني على غرار المؤتمر الوطني العام ، وقد كان من أهدافه الاستقلال عن الهند مما أدى إلى القبض عليه وإقالة حكومته وإسنادها إلى باكثي غلام محمد الذي أعلن عن عزم حكومته على الانضمام إلى الهند وقد أفرج أخيراً عن الشيخ عبد الله بعد أن رجع من رأيه وسأير جمهورية الهند .

والقوات الهندية والوطنية بالتشاور مع السلطات المحلية وحكومة الهند .
وفي خريف سنة ١٩٤٩ م رحل رجال القبائل المسلمون من كشمير
وعلى الرغم من ذلك فلم تصل الحكومتان إلى اتفاق فيما بينهما بشأن تفاصيل
انسحاب القوات النظامية وظل الجيشان يواجه بعضهما بعضاً ولا يفصل
بينهما غير خط الهدنة الذى يشرف عليه مراقبو الأمم المتحدة .

وفي الجنوب والشرق من الولاية تقوم حكومة الشيخ عبداللہ بتصرف الأمور
باسم المهراجا وكجزء من جمهورية الهند ؛ أما فى الغرب فتدير المنطقة
حكومة كشمير الحرة ومعظم الجزء الشمالى من منطقة « لاخ » يسيطر عليه
نائب سياسى باكستانى وتحتل الهند « كارجل » و « له » .

ولما اشتدت الأزمة اختار مجلس الأمن الجنرال ماكنوتن Mc Naughton
(مندوب كندا فى المجلس) فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ ليكون وسيطاً بين
الطرفين المتنازعين وبعد مباحثات طويلة أشار الوسيط بتخفيض القوات
المسلحة المرابطة على جانبي خط القتال فتنسحب القوات الباكستانية
وتخفض قوات كشمير الحرة وفى الوقت نفسه تخفض القوات الهندية
وقوات المهراجا والشيخ عبد الله .

على أن الهند رفضت المقترحات التى تقدم بها الوسيط ماكنوتن وطلبت
أن يعهد إليها بالدفاع عن المناطق الشمالية من البلاد فى الوقت الذى تحتل
فيه المناطق الجنوبية .

وفى ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ عاد مجلس الأمن فقرّر تعيين السير
« أوين ديكسون » الاسترالى ممثلاً لهيئة الأمم للإشراف على برنامج نزع

السلاح وفقاً لمقترحات الجنرال ماكنوتن وذلك تمهيداً لإجراء الاستفتاء في كشمير وعادت الهند فرفضت برنامج نزع السلاح الذى يمهّد لإجراء استفتاء حر بعيد عن الجوّ العسكرى الإرهابى .

وبعد عام آخر وافق مجلس الأمن على قرار يقضى بالموافقة على مشروع إنجليزى أمريكى يتضمن تعيين مندوب جديد للأمم المتحدة هو الدكتور جراهام يعمل على إنهاء النزاع بين الهند وباكستان على كشمير وعقد هدنة أقوى تمهيداً لإجراء استفتاء فى كشمير .

ولم ينجح الوسيط الثالث على الرغم من الجهود التى بذلها للوصول إلى حل يرضى الفريقين لأن كل فريق يصّر على رأيه ، ولأن الهند لا تريد أن تتدخل عن كشمير مهما تكن رغبات أهلها ، معتمدة فى ذلك على رغبة حاكم كشمير ، وتحمس رئيس وزرائها الشيخ عبد الله حينئذ — للانضمام إلى الهند بل إن الحكومة الهندية فى دفاعها عن موقفها كانت تستشهد بما صرح به الشيخ عبد الله ذات يوم عند ما قال « إن زعماء الباكستان يقررون أن تقسم الهند قد حدث على أسس طائفية وأن كشمير بها أغلبية مسلمة ولهذا يجب أن تنضم إلى باكستان وليس إلى الهند ولكن الهند لم تقسم على أسس طائفية بل على أسس المثل السياسية ولو كان التقسيم على أسس طائفية لما كان للأربعين مليون مسلم الذين تضمهم الهند مجال للبقاء فيها ومع ذلك فإن العالم يترك أن مسلمى الهند قد كفلت لهم فى ظل دستورها الديمقراطى نفس الحقوق التى يكفلها لسائر المواطنين الهنود » ويحاول الشيخ عبد الله أن يبرر مسلكه فيقول « إننا نعتقد أن كشمير ليست

للمسلمين فقط ولكنها من حق كل إنسان يعيش فيها سواء أكان من الهندوس أو من المسلمين ؛ وهذه هي مجموعة المصالح المشتركة والمقابل في التقاليد بين سكان كشمير وسكان الهند ، ونحن نؤمن بالديمقراطية التي تقوم الهند ببنائها » .

هذا هو منطق الشيخ عبد الله الذي كان رئيساً لحكومة كشمير الموالية للهند ، وهو منطق تتسلك به حكومة الهند وتزيد عليه ناحية أخرى هي الناحية الاقتصادية ، فهي تقول « إن البواغث التي تدعو إلى ضم كشمير إلى الهند كثيرة وتدل الأرقام الأخيرة على أن ثلثي محصول الخشب الذي تصدره كشمير يباع إلى الهند والثلث فقط يباع إلى الباكستان ؛ والهند هي السوق الرئيسي لمحصول الفواكه وغيرها مما تنتجه كشمير ، ولا تأخذ الباكستان من صادرات كشمير سوى الخمس ، ولا تمتد كشمير إلا بأقل من الخمس من وارداتها وأما باقي تجارة كشمير فتجري مع الهند ^(١) .

أما وقد بينا وجهة نظر حكومة الهند والرئيس الموالي لها في كشمير فيجدر بنا أن نعرض لوجهة نظر السردار محمد إبراهيم خان رئيس وزراء حكومة آزاد كشمير (كشمير الحرة) لأنه يمثل آراء الأغلبية المسلمة هناك ، فقد ذكر في مؤتمر عقده في فندق « سمي راميس » بالقاهرة « أن حكومة آزاد كشمير هي الحكومة الوطنية الشعبية في البلاد وأنها تقف من الخلاف القائم بين الهند وباكستان موقفاً تحلده رغبة الشعب الكشميري نفسه . فإذا شاء أن يبقى مستقلاً عن كل من الهند وباكستان احترامنا

(١) عن بيان لمكتب الاستعلامات بالسفارة الهندية بالقاهرة .

رغبته، وإذا شاء الانضمام إلى إحداهما احترمتنا أيضاً مشيئته بشرط أن يكون إعرابه عن رغبته في جو من الحرية والحيدة بدون ضغط من أى جانب » ومضى يقول « إن حكومة الهند تضع العراقيل أمام كل وسيلة لحل هذه المشكلة أملاً في إطالة أمدّها حتى يستولى الملل على سكان المنطقة التي تحتلها الهند بسبب ما يعانون من فقر وضيق ، مما قد يرغمهم على قبول الاحتلال الهندي لهم تخلصاً من تلك الحالة العسيرة . إن ولايتي كشمير وجامو لا تتصلان بالهند جغرافياً إلا من ناحية منطقة كانتا الضيقة وهي منطقة جبلية ليست بها ممرات أو طرق مما يجعل هذا الاتصال اسمياً أكثر منه فعلياً ولا أدل على ذلك من أن الهند حتى الآن لا تتصل بكشمير وجامو إلا بالطائرات في أغلب الأحيان نظراً لصعوبة الاتصال البري بينهما وهذا بخلاف الحال مع الباكستان فلن هاتين الولايتين متصلتان اتصالاً طبيعياً وهما وأراضيهما وسهولهما وفضلاً عن ذلك فإننا إذا تركنا مسألة أن أغلبية السكان فيهما من المسلمين نجد أن خمسين في المائة من اقتصاديات هاتين الولايتين يتم عن طريق تعاملهما مع الباكستان ولا سيما في تجارة أخشاب الغابات وعملية التصدير تتم عن طريق الأنهار التي تربط الولايتين بالباكستان » .

واستطرد السردار محمد إبراهيم قائلاً « إن المهراجا هاري سنغ حاكم الولاية كان يستأثر بإيراداتها فينفق على شخصه ٣٠٪ من تلك الإيرادات و ٥٠٪ على قواته وحرسه الخاص ، ولا يترك للإدارة الحكومية ومشروعات الإصلاح والتعليم غير عشرين في المائة فقط من تلك الإيرادات » .

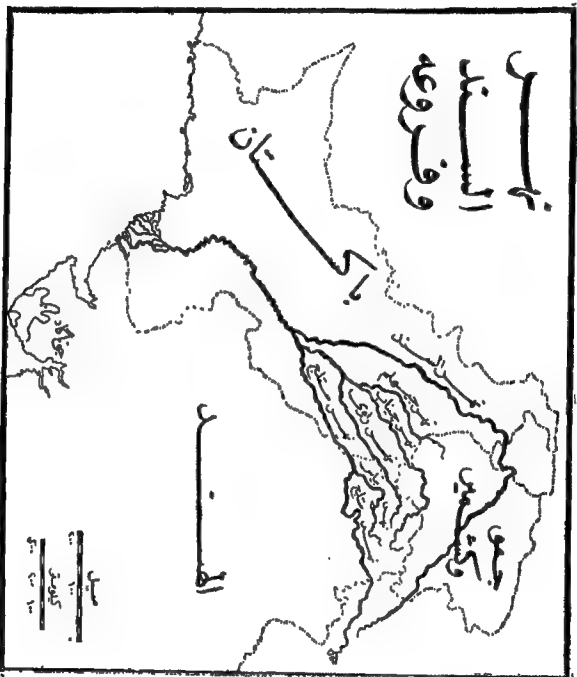
ذلك هو رأى كشمير الحرة فى المشكلة التى تتعلق بحياة كشمير ومستقبلها .
وليس هناك من حل لهذه المشكلة المزمنة إلا إجراء استفتاء حر شامل ،
ومن الغريب أن الحكومتين توافقتان على هذا الحل إلا أن الخلاف قائم
على الظروف التى يجرى الاستفتاء فى ظلها .

لقد أثبتت فكرة حياد هذه المنطقة وهى فكرة وجيهة إلا أن الذى
يضعفها الاحتكاك الذى ينشب دائماً فيها بين غلاة الوطنيين من الجانبين .
وتلمح صحافة الهند أحياناً إلى تقسيم المنطقة كحل للخلاف ، وهو حل
له وزنه وتقديره إذا ما اتبع فيه طريقة تقسيم البنغال والبنجاب أى أن
الجهة التى للمسلمين فيها أغلبية تضم إلى باكستان والأخرى إلى الهند ولأن
كانت باكستان ترفض هذا الحل الذى يفقدها السيطرة على نهر شيناب
بالنسبة إليها .

وكما امتد الزمن بهذه المشكلة ازدادت تعقيداً وأضحت أكثر
استعصاءً ؛ فى الفترة التى كانت المحادثات فيها جارية بين باكستان والولايات
المتحدة لتوقيع اتفاقية المساعدة العسكرية الأمريكية أصدر رئيس جمهورية
الهند مرسوماً بتوسيع سلطات الدستور الهندى ليشمل كشمير المحتلة
ويجعل منها جزءاً من الهند ويعتبر رعاياها كالهندوس سواء بسواء .

وقد فوض المرسوم الجمعية التأسيسية فى كشمير المحتلة سلطة سن
القوانين لحماية مصالح المقيمين الدائمين فيها بالنسبة لممتلكاتهم غير
المنقولة والالتحاق بخدمة الحكومة كما أصبح من سلطة الجمعية التأسيسية
فرض القيود على حرية الرأى والخطابة وتشكيل الجمعيات وحرية التنقل

آسيا افروعه



مساحة الأقاليم

داخل الإمارة لضمان الأمن فيها وهذه السلطات للجمعية التأسيسية ممارستها مدة خمسة أعوام من بدء العمل بهذا المرسوم .

وستظل هذه المشكلة العامل الأول فيما يسود العلاقات الباكستانية الهندية من توتر كما صرح بذلك السيد محمد علي رئيس وزراء باكستان عقب تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة في نوفمبر الماضي بعد حل الجمعية التأسيسية .

والمشكلة الأخرى التي تعكر صفو العلاقات بين الهند وباكستان هي مشكلة مياه الأنهار؛ فالتقسيم الذي قامت على أساسه دولة باكستان شطر البنجاب شطرين البنجاب الشرقية وتتبع الهند والبنجاب الغربية وتضم إلى باكستان ، وقد أدى هذا التقسيم إلى أن منابع أنهار « الراوى والستلج والبياس » تقع في الهند ومصابها في الباكستان .

فالهند تريد أن تتوسع في استصلاح أراضي البنجاب الشرقية بحجة أن عدداً كبيراً من اللاجئين إليها من البنجاب الغربية لا مورد لهم فيها فمن حقها أن تؤمن معيشتهم وتضمن لهم مصادر أرزاقهم .

والباكستان ترى أن يظل الحال على ما هو عليه قبل التقسيم ، وأن تأخذ كل من الهند وباكستان نصيبها المقرر من هذه المياه التي يفيد منها أهل البنجاب الغربية .

وقد تطور هذا النزاع بإقدام الهند على قطع الماء فجأة عن « لاهور » عدة أسابيع في أبريل سنة ١٩٤٨ م ومع أنها عادت إلى مدها به في ٣٠ من الشهر المذكور إلا أن هذا الإجراء كان له أثر سيئ في نفوس

الباكستانيين ، بل كان له دويه في العالم أجمع .
ثم جرت محادثات بين الحكومتين اتفق فيها الطرفان في ٤ مايو
سنة ١٩٤٨ على ألا تقدم الهند على قطع الماء فجأة عن باكستان ، وأن تدور
مباحثات بين الفنيين في الحكومتين على أساس الاتفاق على القدر الذي
يمكن الهند من استصلاح بعض أراضيها البور .

ولكن المباحثات لم تنته إلى نتيجة ما ، ورفعت باكستان شكواها إلى
محكمة العدل الدولية لتقوم بفض هذا النزاع الذي طال أمده ويعتبر حيويًا
بالنسبة لجمهرة من سكانها .

ولعل الذي يسيطر على العلاقات القائمة بين الدولتين الشقيقتين انعدام
روح الثقة بينهما وخشية كل منهما الأخرى ؛ فع أنهما دولتان متجاورتان
تقاسمتا زماناً طويلاً في السراء والضراء ، ويكاد يطبعهما طابع واحد إلا أن
التاريخ الحافل بالمآسي والمذابح لا يزال يعمل عمله الباطن في توجيه
العلاقات بينهما توجيهاً متعارضاً نرجو أن يلتقي في القريب العاجل .

وقد وافتنا الأخبار أخيراً بصدور بلاغ مشترك من الحكومتين جاء
فيه أنهما توصلتا إلى اتفاق لحل بعض المشكلات ولم يشر البلاغ إليها ،
وإن يكن من المعروف أنها تشتمل على تسوية مشكلات اللاجئين واختطاف
النساء وإعادة بعض الأملاك المصادرة .

أما مسألة كشمير والخلافات بشأن استخدام مياه الأنهار في الري
فقد تركت للبحث بين رئيس وزراء الدولتين في المؤتمر الذي سيعقد في
نهاية هذا الشهر (مارس) .

سياسة باكستان الخارجية

١

الاتجاه الإسلامى والعربى

يهم العالم العربى بصفة خاصة، والعالم الإسلامى بصفة عامة بالأحداث البالغة الأهمية، التى تجرى فى باكستان فى هذه السنين الأخيرة من تاريخها المعاصر نظراً للتحول الظاهر فى سياستها الخارجية.

ولا ينسى العالم أن القائد الأعظم محمد على جناح قد بدأ حياة باكستان برسم سياسة قومية رشيدة للدولة الناشئة؛ ولا تزال كلماته يرن صدىها فى آذان العالم عند ما قال «إننا نؤمن بمبدأ الشرف والإنصاف سواء فى المعاملات الداخلية والخارجية، وسنظل دائماً على أتم استعداد لنصرة السلام بين الدول، والعمل على تحقيق الرفاهية والطمأنينة فى ربوع العالم، ولن تتوانى باكستان عن تقديم معونتها المادية والمعنوية للشعوب المظلومة فى العالم، ولتعضيد مبادئ الأمم المتحدة وتلديمها ووضعها موضع التنفيذ».

والواقع أن باكستان — قبل أن تعتنق سياسة الأحلاف الغربية — اتجهت اتجاهاً حمده لها العرب والمسلمون فى عام ١٩٤٨، ١٩٤٩. كان وزير خارجيتها السيد ظفر الله خان — أكثر الخطباء فى هيئة الأمم المتحدة تحمساً للعرب فى مشكلة فلسطين — وهو بالذات قد لعب دوراً هاماً فى

تأييد استقلال ليبيا وكان من أكبر المتحمسين لحركة الجهاد في مراكش؛ وفي خلال هذين العامين أيضاً كانت باكستان أشد الدول تحمساً للجمهورية الأندونيسية ضد هولندا ورفضت منح هولاندة تسهيلات النقل البحري والجوى ، وعينت باكستان بعد استقلالها بأن تكون أولى بعثاتها السياسية في البلاد الأجنبية هي سفاراتها في مصر وإيران وأفغانستان والعراق والمملكة العربية السعودية في نوفمبر ١٩٥١ ، ولم تكن العلاقات حينئذ بين باكستان وتركيا على خير ما يرام بل حدث أن طلبت الحكومة التركية من الباكستان سحب سفيرها السيد ميان بشير أحمد من أنقرة بحجة أنه يشجع حركة دينية تعتبرها تركيا حركة رجعية ، وعند ما عين السيد غضنفر على خلفاً له أخذت الحكومة التركية تراقب حركاته ، وضابقتها منه أنه كان مؤيداً للحكومة مصدق في إيران^(١) .

وإلى نهاية ذلك العام لم يكن في الجو ما ينذر بأن تتخلى باكستان عن سياستها التي رسمها لها مؤسسها جناح ، ولكن تطور العلاقات الباكستانية مع بريطانيا كعضو في مجموعة « الكومنولث » وعلاقاتها بالولايات المتحدة أحدث تغييراً بالغ الأهمية في سياستها الخارجية كما سيتبين بعد .

بريطانيا وباكستان

عرضنا فيما سبق لوضع باكستان السياسى ، وقلنا إنها عضو فى مجموعة « الكومنولث البريطانية » وهذا الوضع يربطها إلى حد كبير بسياسة بريطانيا الخارجية، ورأينا كذلك كيف أن باكستان قد استعانت بكثير من البريطانيين فى إقامة دولتها ، وحكم مقاطعاتها ، وهيئة دفاعها ، وتدريب ضباطها .

وعرفنا أن كبار ساستها كانوا على وفاق يكاد يكون تاماً مع البريطانيين يترجم عنه هذا الخطاب الذى ألقاه القائد الأعظم جناح فى المأدبة التى كان ضيف الشرف فيها لورد مونتباتن فى ١٣ أغسطس ٤٧ فقد جاء فيها « لم يعرف فى تاريخ العالم أن أمة تتنازل بمحض اختيارها عن حكم أمم أخرى ، ولكن هذا ما حدث فقد حلت المثل العليا « للكومنولث » محل السيطرة القديمة ، وأصبحت باكستان والهندستان عضوين فى « الكومنولث » وهذا ما يحدونا إلى تقدير المثالية العالمية النبيلة التى ستكون رائدة « الكومنولث » فى المستقبل .»

« وهذه العواطف المتبادلة بين الشعبين البريطانى والباكستانى جعلت الأخير يقبل أن يكون عضواً فى « الكومنولث » هذه العضوية التى لا تتفق مع مبادئه الإسلامية الكبرى ، ويعول كثيراً على مساعدة بريطانيا

الجديدة حتى تقف الدولة الناشئة على قدميها وتصبح أمة وطيدة الدعائم ،
قوية الأركان .

ولكن المشكلات التي واجهت باكستان عقب وجودها أظهرت قيمة
الوعود البريطانية ؛ فقد شكت إلى المملكة المتحدة ، والكونغرس في
أكتوبر ١٩٤٧ لتساعد في إعادة النظام إلى البنجاب المتناحرة أو على
الأقل توفد مراقبين محايدين للعمل على تهدئة الاضطرابات ، ولكن إنجلترا
ردت عليها رداً فيه جفوة ، مما كان صدمة لشعور باكستان .

وفي نفس الوقت انسحب القائد الأعلى البريطاني الذي اعتمدت عليه
باكستان ليؤمن حصتها من المواد الحربية التي لها قبل الهند قبل أن يتم
واجبه ، وتحصل باكستان على نصيبها المخصص لها . .

ثم كان النزاع حول كشمير الذي اتخذ شكلاً حاداً عنيفاً بين الهند
وباكستان وانتهى بالصدام المسلح بين الجيشين ، وعرض الموضوع على
بساط البحث في مجلس الأمن ، وقد قام مندوبا كندا وإنجلترا بإلقاء
أضواء على جوانب المشكلة التي كانت وزارة الخارجية البريطانية على علم
ببواطنها ، وكان من نتيجة ذلك أن اقترح المجلس حلاً مرضياً إلى حد ما
لباكستان .

وغلت مراجل الهند ، وأخذت تضغط ضغوطاً متصلاً على الحكومة
البريطانية مما أدى إلى موافقة المجلس على إجراء استفتاء بشروط اعتقدت
الباكستان أنها مجحفة بالنسبة لها .

على أن الذي يهمننا من هذا النزاع في هذا الفصل هو موقف

« الكومنولث » الذى لم يتدخل تدخلا فعالا لفضه وإنهائه .
 لقد كان يمد كلا الجانبين بالأسلحة ، وإن لم يسمح للضباط
 البريطانيين بالتدخل فى القتال الدائر بين الفريقين .
 وانتهى النزاع مؤقتاً بوقف القتال ، ثم عرفت باكستان أن بريطانيا تمد
 الهند بأحدث طرز الطائرات والأسلحة ، وتفضلها عليها ؛ ومرد ذلك كما
 أوله الخبراء إلى أن حكومة العمال كانت تعطف كثيراً على الهنود للصدقة
 الوطنية بين زعماء حزب «المؤتمر» الهندى وزعماء حزب العمال البريطانى .
 أو لعل ذلك راجع إلى ما تلعبه شبه القارة « الهند » من دور خطير فى
 توجيه سياسة جنوب شرق آسيا ؛ وإنجلترا دائماً تلعب بالورقة الراجعة كما
 يقولون .

وفى أثناء انعقاد مؤتمر « الكومنولث » فى إبريل سنة ١٩٤٩ شهدت
 الصحافة البريطانية لهجة حارة عنيفة من السيد لياقت على خان رئيس
 وزراء باكستان عن موقف بريطانيا من بلاده ، ثم بلغت هذه الحدة
 ذروتها فى الأشهر التالية حيث شنت الصحافة الباكستانية هجوماً عنيفاً
 على الحكومة البريطانية ؛ وفى إحدى حملاتها طالبت بإقصاء البريطانيين
 عن المراكز التى يشغلونها وإحلال الوطنيين محلهم ، فإذا لم يوجد الوطنى
 الكفء للمنصب الذى يشغله بريطانى ، تبحث الدولة عن كفايات أخرى
 فى غير بريطانى .

ونشأ عن هذا الموقف المتوتر أن استقال بعض كبار الموظفين
 البريطانيين كحاكم منطقة الحدود الشمالية الغربية ، وحاكم البنجاب الغربية .

وزاد النار اشتعالا تصریح رئیس الوزراء بعد عودته من لندن أنه سيقوم بزيارة ودية لموسكو في الخريف .

والأمر الذى حمل باكستان على أن تقف هذا الموقف العدائى - إلى حد ما - من « الكومنولث » عدم خوضه فى وقف المنازعات بين عضوين فيه ، وصجزه عن حماية أعضائه مما يقع عليهم من اعتداء .

وإذا كان هذا موقفه فما أهميته ؟ وماذا تحقق عضويته ؟

إن باكستان ترى من الهند تهديداً مباشراً لكيانها ؛ فهى تطالب بحمايتها من الهند ، وأن يوضع حد لهذه المخاوف التى تساور مواطنيها من التهديد المباشر الذى يقع عليهم بين آن وآخر ، وأن تتمكن من القضاء على ما يهددها من جانب أفغانستان ، وأن يستطيع جيشها أن يقوم بالتزامه نحو الحلف الدفاعى ضد الاتحاد السوفيتى .

لأنها لا تبنى بتمقوية دفاعها هجوماً أو اعتداء ، ولكنها تقتصر على أن يكون جيشها فى حال تمكنه من صد زحف القوات المعادية .

إن مطالب باكستان من « الكومنولث » كما أوجزها أحد كبار الأساتذة الباكستانيين تنحصر فيما يأتى : « تأمين باكستان إذا ما اعتدت عليها القوات الهندية أو الروسية . ومعاملة « الكومنولث » الدول الأعضاء الصميمة معاملة أسمى من الدول الأخرى .

وقد عجز « الكومنولث » عن الوفاء بهذه المطالب لخرج موقفه ودقته . مما حدا بباكستان أن تبحث عن مخرج آخر يؤمن كيانها وهى دولة لما ترسخ أقدامها ؛ قد تزنو إلى روسيا كما أراد الشعور الباكستانى فى وقت من

الأوقات ، ولكن المعتقد لغالبية الباكستانيين وهو الإسلام يتناقض في كثير من أحكامه مع المذهب الشيوعي ثم إن روسيا لم ترتبط أى ارتباط بها كستان ، ولم يهبأ الرأي العام لقبول مثل هذا التقرب .

ولا ننسى أن لإنجلترا أصدقاء في باكستان ينفرون كل النفرة من الاتجاه إلى روسيا ؛ وإذن فلا معدى من أن تولى وجهها قبلة أخرى ؛ لهذا القلق الذى يساورها ؛ فهي محوطة في الشمال بأفغانستان تلك الدولة التى تؤلب عليها ، وتعمل على وضع العراقيل في طريقها كما سنتحدث بعد ؛ وفي الجنوب بالهند التى لم تكن تود لجزء تعتبره قطعة منها هذا المصير المؤسف ، وتعمل على رده إليها بما تملك من وسائل .

وعلى بضعة أميال منها تجتم روسيا ذلك العملاق الضخم الذى يزعزع عقيدتها ، وينال من مقدساتها إن وطئت أقدامه أرض بلادها .

وإذن فلنتجه إلى تلك الدولة التى بدأت تثبت كيانها في السياسة العالمية وتترعم أكثر دول العالم وهي الولايات الأمريكية المتحدة ؛ وانتهز المسئولون فرصة تعيين مجلس الأمن القائد البحري الأمريكى نمتز . (Admiral Nimitz) مشرفاً على الاستفتاء في كشمير وقابلوا هذا التعيين بالترحيب الحار ونادت جريدة «الفجر» (The Dawn) ، لسان حال الرابطة الإسلامية بالعمل على إحلال الفنين الأمريكيين محل البريطانيين ، وقام سفيرهم بنشاط واسع في الدوائر الأمريكية لإقناعها بسياسة التعاون بين البلدين ،

ولكن هذا النشاط كان محدود المدى إلى أن قام السيد لياقت على خان

بزيارة طويلة للولايات المتحدة في مايو سنة ١٩٥٠ ألقى فيها كثيراً من الخطب والمحاضرات كان لها أثرها البعيد في تعريف باكستان للشعب الأمريكي .

ثم كان أن نشبت الحرب الكورية في سنة ١٩٥٠ ووقفت الهند فيها موقف الحياد مما غير الرأي العام الأمريكي تجاه الشعب الهندي الذي يحتل منه مكانة كبيرة .

وهنا رجحت كفة باكستان ، ونجحت سياسة التقرب بين البلدين بل بينها وبين الغرب جميعاً ؛ ومن هنا نشأت قصة الأحلاف التي سنأتى على تفصيلها فيما بعد :

على أن الأمر الذى ينبغي أن يدرك أن بريطانيا لم تفقد بعد نفوذها في باكستان فلا يزال كثير من الإنجليز يشغلون مناصب فنيين في القوات المسلحة ؛ وكذلك في المصالح الحكومية ، ولا يزال جانب كبير من التجارة والاقتصاد في قبضة الإنجليز كما ذكرنا في فصل سابق .

٣

أمريكا وباكستان

الحنا في الفصل السابق إلى سياسة التقرب بين أمريكا وباكستان بعد أن التزمت الهند جانب الحياد ، وما ارتآه الخبراء العسكريون الأمريكيون من أن خط الدفاع عن الشرق الأوسط لا يقوى إلا بضم باكستان أو الهند إليه ، وبما أن الهند لم تقبل المساعدات الأمريكية الحربية أو الدخول في أى حلف من أى لون كان ، فقد اتجهت النية إلى مد باكستان بالعتاد الحربي نظير تأييدها للمنظمات الإقليمية التي تقوم بها أمريكا في هذا المحيط ووضع قواعدها الحربية تحت تصرف الحلفاء إذا ما نشبت حرب مع المعسكر الآخر .

وقد مر الاتفاق بين الدولتين بأحوار بدأت بزيارة السيد غلام محمد حاكم عام باكستان أمريكا في نوفمبر سنة ١٩٥٣ لإذ تباحث خلالها في هذا الصدد مع الرئيس أيزنهاور ، وفي ١١ نوفمبر من هذا العام نوهت وزارة الخارجية الأمريكية بقيام هذه المباحثات .

وقد كان وقع هذا النبأ عظيماً في الهند إذ صرح البانديت نهرو في ١٥ نوفمبر في مؤتمر صحفي بأن « عقد اتفاقية أو حلف بين الولايات المتحدة وباكستان » مما تتصل أسبابه بالهند اتصالاً مباشراً واسع المدى ، وأن نتائجها القريبة الحدوث ستقع على كواهل آسيا الجنوبية وبخاصة الهند وباكستان .

ومن هنا كان اهتمامنا البالغ وعنايتنا العظيمة بنجاح هذه المباحثات وتقديمها .

وهذا الموقف الحازم من جانب نهرو أثار الشعب الهندي ، وقامت المظاهرات في طول البلاد وعرضها احتجاجاً على هذه الاتفاقية التي لم تر الوجود بعد حمل فيها المتظاهرون لافتات كتب على أغلبها « اخرجوا من آسيا » . وقد كان لحزب المؤتمر أثره في تنظيم هذه المظاهرات وتوجيهها ، وفي أثناء انعقاده خطب نهرو في هذا الموضوع قائلاً « إننا لا ننتقد سياسة حكومة الولايات المتحدة أو ننتقص من شعبها بل ننتقد سياسة تسليح باكستان التي ستكون خطراً على السلام في الهند والعالم » وقد انتهى المؤتمر إلى قرار أخير يقضي بمعارضة كل اتفاق حربي بين باكستان والولايات المتحدة . وفي كشمير نادى حكومة باكشى بمعارضتها للاتفاقية ، واجتمع عشرة آلاف من موظفي الحكومة وقرروا مقاطعة البضائع الأمريكية ، وفادوا بإبعاد جميع الفنيين الأمريكيين من الهند .

ولم تقف حكومة الهند عند هذا الحد ، فلما على الرغم من التصريحات التي أدلى بها المسئولون في كل من باكستان وأمريكا بنفي وجود أية محالفة عسكرية بين الدولتين فقد أرسل البانديت نهرو مذكرات إلى كل دول الشرق الأوسط الصديقة وإلى دول « الكومنولث » محتجاً على المساعدة العسكرية لباكستان ، وفي الوقت نفسه أبرم اتفاقاً تجارياً مع الاتحاد السوفيتي في ديسمبر لمدة خمس سنوات ، واتفاقاً آخر مع الصين الشيوعية بشأن تدريب بعثة من المهندسين الهنود على نظم مراقبة فيضان الأنهر .

وصرح في البرلمان الهندي بأنه في حالة إتمام الاتفاق الباكستاني الأمريكي فإنه سيتحلل من الاتفاق المبرم بين الحكومتين بشأن النظر في شروط الاستفتاء الخاص بمشكلة كشمير .

وقام كل من الاتحاد السوفيتي والصين بتقديم احتجاج إلى الباكستان على عقد الاتفاق وصرح سفير أفغانستان في الهند بأن هذا الاتفاق « يجعل باكستان مستعمرة أمريكية »

وعلى الرغم من كل هذه الاعتبارات فقد مضت الدولتان قدماً للانهاء من المباحثات، وكل منهما راغبة في عقد الاتفاقية؛ أما باكستان ففي رأيها أنها على أبواب الخطر الشيوعي من ناحية، والهند على خلاف معها من ناحية أخرى، وأفغانستان جارتها تختصمها وتخرج على سياستها فن الضروري أن تبحث عن حليف قوى يدعم مركزها ويوطد أقدامها ويقوى دفاعها .

والولايات المتحدة وجدت هي الأخرى في سعي باكستان الدائب فرصة متاحة للإطباق على روسيا إذ أن موقفها الاستراتيجي يكمل خط الدفاع ضد الخطر الشيوعي ويضع في المستقبل تحت تصرف القوات الأمريكية مطارات يمكن أن تنزل بها الطائرات المقاتلة لتستريح وتتزود بالوقود وتكون على مقربة من الحدود الروسية .

أما القواعد التي كان الأمريكيون يأملون في إنشائها في باكستان فكان المفروض أن تقام في الأماكن الآتية : مالير وماوريبور شرق كراتشي وغربها ؛ أما مالير فهو أكبر مطار مدني في آسيا وقد ساهمت القوات

الأمريكية والبريطانية في إنشاء مطار ماوريبور خلال الحرب العالمية الثانية ويستخدم في الوقت الحاضر بمثابة قاعدة لسلاح الجو الباكستاني ويشمل عدة منشآت لصيانة الطائرات عدا الحظائر اللازمة لها ومساكن لموظفي المطار على أن تنشأ بعد ذلك قواعد أخرى في أقصى الشمال في جلجيت وشترال ، وقاعدة بحرية في بازني على شاطئ بلوخستان وتوفد بعثة عسكرية إلى باكستان كما هو الحال في تركيا حيث توجد بعثة أمريكية قوامها ثلاثة آلاف ضابط وجندي .

وقد أوضح السناتور (William J. Knowland) زعيم الأغلبية الأمريكية في ٢ يناير سنة ١٩٥٤ أهمية موقع الباكستان بقوله « إن باكستان تعد من بين أقطار العالم الهامة أحد المنافذ ذات الصلة الوثيقة بالدفاع ضد الاتحاد السوفيتي » .

ولهذه الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة على باكستان وصلت بعثة عسكرية من الولايات المتحدة برئاسة القائد (Henry J. Myers) للدراسة احتياجات الجيش وقد كان هذا القائد معروفاً لدى قواد الجيش الباكستاني إذ عمل سنوات عدة في السفارة الأمريكية في كراتشي .

وبعد أن أنجزت البعثة عملها وقعت اتفاقية المساعدات العسكرية بين باكستان والولايات المتحدة في ١٩ مايو .

ولم يذع شيء عن نوع هذه المساعدات أو كمياتها ، وإن قدرت مبدئياً بمبلغ ٢٥ مليوناً للتسليح والتموين ، وقد وافقت باكستان على ألا تستخدم هذه المساعدة في أغراض عدوانية ، كما تعهدت بالتعاون مع الولايات المتحدة في

كبح جماح الأمم التي تعمل على تهديد السلام العالمي ، وأن تساهم في الجهود التي تنهض بها الأمم المتحدة في سبيل الأمن الجماعي ، وأن تمدد الولايات المتحدة بالمواد الأولية التي تخرجها باكستان ، وتستخدم في الأغراض الحربية . ولم تنص الاتفاقية على إنشاء قواعد حربية للولايات المتحدة في باكستان . وقد مهدت ظروف باكستان الداخلية والخارجية أمام الولايات المتحدة سبيل الوصول إلى تنفيذ سياستها ؛ فمن الناحية الداخلية كانت حكومة باكستان تشعر بالهزة العنيفة التي أصابها نتيجة لما حدث في الانتخابات العامة في باكستان الشرقية حيث اكتسحت الجبهة المتحدة أصوات الناخبين من حزب «الرابطة» الذي تنتمي إليه الحكومة المركزية . أضف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي وجدت باكستان لها حلاً سعيلاً في المعونة الأمريكية . أما من الناحية الخارجية فترى حكومة باكستان أن الحلف المستمر بينها وبين جارتها الهند يتطلب منها أن تقف دائماً على استعداد ، مستعدة إلى حلف قوى يؤمنها على نفسها وكيانها .

ثم هناك في الشمال الغربي منها تقع أفغانستان وقد أشرنا من قبل إلى الحلف المستحكم بين الدولتين بسبب قبائل الباتان التي تقطن الحدود الشمالية الغربية ؛ ومرد هذا الحلف إلى ما تدعيه أفغانستان من أن باتان التي ورثتها باكستان من الحكم البريطاني يجب أن تعود إلى أفغانستان ولكن الواقع أن تلك الأقاليم قد خرجت من يد حكام الأفغان منذ عام ١٨٢٠ عند ما انتقلت من أيديهم في أول الأمر إلى يد السيخ ثم إلى البريطانيين ومنذ أن قامت دولة باكستان على أنقاض الحكم البريطاني في تلك الجهات

والتزاع عليها قائم بين الحكومتين إذ يعتقد الأفغانيون أن بريطانيا قد انتزعت هذه المنطقة من أفغانستان وضممتها إلى الهند البريطانية وأرغمت أفغانستان على عقد معاهدات نص فيها على سلخ تلك المنطقة من أراضيها وبما أن الأحوال قد تغيرت وخرج البريطانيون من شبه القارة الهندية فقد اتصلت حكومة أفغانستان بالحكومة الباكستانية الناشئة، وطلبت إليها إعادة النظر في المعاهدات القديمة لتعديل الوضع السياسي لتلك المنطقة وسكانها، وأثار بعضهم فكرة إنشاء دولة بختونستان التي أشرنا إليها .

ولما كان باكستان لا يعترف بحق أفغانستان في التحدث باسم تلك المنطقة وسكانها فقد ثار الخلاف بين الفريقين ، وخلق مشكلة أخرى لحكومة باكستان جعلتها ترى في سياسة الأحلاف ضمناً لتأييد وجهة نظرها ولا سيما أنها علمت أن جماعات قوية من الباتان الذين يسكنون في أفغانستان وغيرهم ممن يعيشون في حدود باكستان يطالبون بإنشاء دولة بختونستان المستقلة ، وأن موسكو تشجع حركة البختونستانيين الاستقلالية، وخشيت باكستان من حركة التقرب التي تحاولها روسيا مع أفغانستان فقد فاضت الصحف الروسية الأمريكية منذ شتاء عام ١٩٥٣ بأنباء تلك المحاولات ففي أكتوبر ١٩٥٣ نشرت «نيويورك هيرالد تريبون» مقالة لـ «ألبرت بارى» أحد أساتذة جامعة كولجيت قال فيه «إن موسكو تشجع حركة البختونستانيين الاستقلالية وأن روسيا بدأت ترنو إلى أفغانستان عقب سقوط مصدق» . وفي نفس الشهر نشرت جريدة أذفستيا الروسية مقالا نددت فيه بالاحتكار الأمريكي في أفغانستان وذكرت من مظاهر هذا الاحتكار الشركات

الأمريكية التي تقوم بمشروعات الري وشق الطرق وجبراء النقطة الرابعة وبعثات هيئة الأمم ، ووازنت بين كل هذا وبين المساعدات التي تستطيع أفغانستان أن تتلقاها من جيران يحترمون استقلالها وسيادتها ويتعاملون معها على أساس المصلحة المشتركة .

وفي الشهر التالي نشرت جريدة براغدا الروسية نبأ وصول وفد أفغانى من الأطباء وأساتذة الحقوق ورجال الأدب تلبية لدعوة المنظمة السوفيتية للعلاقات الثقافية مع الدول الأجنبية وأن هذا الوفد الأفغانى قد اجتمع بمسيو أندريه جروميكو ممثل وزارة الخارجية السوفيتية ، ومسيو ليفان سادشيكوف ، الخبير السوفييتى فى شئون الشرق الأوسط والأدنى مما جعل المراقبين الأمريكيين يعتقدون أن الاتحاد السوفييتى قد يقوم بحركة لبسط سلطانه السياسى على أفغانستان كرد على الحلف بين تركيا وباكستان ، وكانت كلها أنباء شجعت باكستان على المضى فى سياستها التى تتجه إلى طلب المعونة من الولايات المتحدة ، واضطر سفير أفغانستان فى الولايات المتحدة السيد محمد خاير لودين أن يبلغ المستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة أن حكومة أفغانستان تفضل أن يسان التوازن من ناحيتى الأمن والاقتصاد على النحو الراهن فى جنوب آسيا .

ولكن أقوى معارضة لذلك الحلف جاءت من الهند والدول الآسيوية ، وتزعّم تلك المعارضة جواهر لال نهرو .

معارضة الهند والدول الآسيوية

تتضح سياسة الرئيس نهرو بإزاء الحلف الأمريكي الباكستاني من خطبته التي ألقاها في مجلس النواب في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٤ عند ما قال : « سمعنا أخباراً وبيانات كثيرة من رجال مسئولين في أمريكا وباكستان يتكلمون عن قواعد عسكرية تتخذها أمريكا في باكستان وعن إمداد باكستان بالأسلحة وهذه البيانات الكثيرة لم توضح لنا حقيقة الأمر بل زادت غموضاً ، وأنا أذهب مع رئيس وزراء باكستان إلى أن الدولتين لم تتباحثا في مسألة القواعد العسكرية ، ولكن حينما يتحقق المدد الحربى تصبح البلاد كلها قواعد ، ولهذا فإنى أعد مسألة المدد الحربى خطوة خطيرة على بلاد كثيرة بل هى خطوة علينا وعلى باكستان » .

وأنكر نهرو ما قيل من أن روسيا على استعداد لمده الهند بالسلح إذا تم الاتفاق بين أمريكا وباكستان على المدد الحربى وعلق على ذلك بقوله « نحن لا نريد الحماية من أحد ، ولكن نريد أصدقاء ورفقاء ، لا نريد من غيرنا أساطيل ولا طائرات ولا جيوشاً . . . إن فكرة المدد الحربى تعد خلافاً فى منطقة السلام التى تتكون من البلاد الآسيوية والإفريقية ، وهى المنطقة التى يمنع حيادها الحرب ، لأن خلق العالم من فريق محايد ينذر

بقرب وقوع الحرب ، ويضعف الأمل في سلام العالم . . . إننى عند ما أتكلم عن باكستان ، أتكلم عن الصداقة إن بيننا مسائل يصعب علينا حلها أحياناً وسواء اتفقنا أو لم ننتفح فإن سياستنا أن نصادق باكستان لأنها السياسة المعقولة المنطقية ، فلست أرى للهند وباكستان مستقبلاً حسناً إلا بالصداقة بينهما ، فأنا اليوم أهتم بما يصيب أمة صديقة أحترمها وأجلها .

والواقع أن سياسة كل من الهند وباكستان قد اختلفتا اختلافاً بيناً وسار كل منهما على نقيض الآخر بالنسبة لسياسة الأحلاف في آسيا وقد فسر السردار بانيكار أسباب التزام الهند سياسة الحياد في آسيا وعدد ثلاثة مظاهر للسياسة التي تنتهجها كل من أمريكا والهند وهى — أولاً — موقف كل دولة منهما نحوخطر التوسع الشيوعى ، وثانياً الاستعمار الذى لا تزال بعض الدول الأوروبية تتمسك به ، وثالثاً مسألة الصين ، فالمسألة الأولى وهى الشيوعية ، ترى الهند أنه ليس بينها وبين أمريكا خلاف ذو شأن فيما يتصل بالمشاكل الداخلية ، لأن حكومة الهند تقاوم النشاط الشيوعى في بلادها ولم تتهاون قط في العمل على درء أخطاره ، ولا تعتقد الهند أن عليها خطراً شيوعياً خارجياً ولا تنسى الهند أن بريطانيا وأمريكا منذ عهد غير بعيد كانتا تعلنان صداقتهما للاتحاد السوفيتى ولم تكثف أمريكا وبريطانيا بمحاربة روسيا بل إن البريطانيين في الهند عمدوا إلى مساعدة الشيوعيين ضد الوطنيين فقد كان حزب المؤتمر الهنأى في ذلك الحين تحت زعامة غاندى ، وجواهر لال نهرو كما هو الآن يناهض الشيوعيين ، وكان ولاية الأمور البريطانيون يبذلون لهم كل معونة يمكنهم من السيطرة على نقابات

العمال بل كانوا يعتبرونهم ممن يمثلون رأى العام الهندى أصدق تمثيل فإذا كان للحزب الشيوعى الهندى اليوم أى خطر أو مكانة فرد ذلك إلى تلك المعونة الشائنة التى بذلها البريطانيون لهم وقد تساءل السياسى الهندى الكبير بانيكار قائلا : « أليس من المنتظر إذا قبلت روسيا انتهاج سياسة تهدف إلى الوفاق وقبول بعض مطالب الدول الغربية أن تغير الولايات المتحدة سياستها التى تعتبر الشيوعية أصل كل بلاء ، وأن تتجه رويداً رويداً إلى محاولة العيش معها فى سلام .

على أن الهند ليست هى الدولة الآسيوية الوحيدة التى تعارض فى التجاه باكستان إلى سياسة الأحلاف ، بل تعارضها أيضاً بورما وأندونيسيا وسائر البلاد الواقعة فى جنوب الهند ما عدا سيام إذ يشعر الجميع أن شعوبهم لا تميل إلى اعتناق الشيوعية وأن الشيوعية إذا لم تتحالف مع الوطنية فلن يكون لها أى أثر فى الأمم الآسيوية وقد دلّتهم تجارب السنين الست الماضية فى بورما وسيلان والهند وأندونيسيا على أنه إذا قامت حكومة وطنية بانتهاج سياسة مستقلة أى سياسة ترى إلى تحقيق الخير القومى فلن تقوم للشيوعية قائمة فيها أو يكون لها أثر ذو بال .

ذلك هو رأى معظم دول جنوبى آسيا كما صوره بانيكار وهو رأى أغلبية الهند التى أغضبت صراحتها الحكومة الأمريكية ، وجعلت زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ الأمريكى السناتور W. Knowland يطالب بموجب اتخاذ سياسة حازمة بإلزاء ما سماه « تأرجح الهند بين الكتلتين » .

فكرة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط

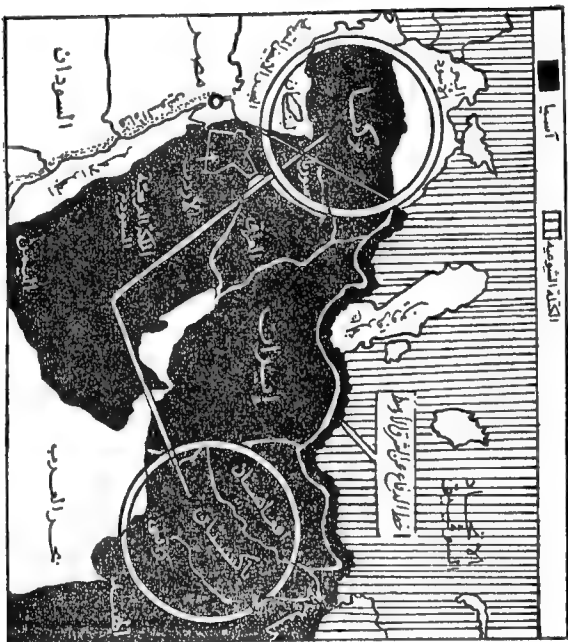
لقد أضحى التقارب بين الولايات المتحدة وباكستان أمراً لا مندوحة منه بعد أن تطورت فكرة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وكان الهدف الأول من تلك الفكرة كما ذكرنا هو تطويق روسيا السوفيتية والدول التي تدور في فلكها بسلسلة قوية من الأحلاف الدفاعية تبدأ في أوروبا الشمالية الغربية وتتجه جنوباً لتشمل البلقان ثم تخرج منه متشابكة الحلقات لتضم الشرق الأوسط إلى جنوبي آسيا .

لذلك قام حلف شمال الأطلسي الذي يضم جميع دول أوروبا الغربية ثم نجح سياسة الكتلة الغربية في توسيع نطاق هذا الحلف بانضمام تركيا واليونان إليه عام ١٩٥٢ ولما لاحظوا وجود ثغرات في جبهة الدفاع الأوروبي عملوا على عقد ميثاق أنقره في فبراير عام ١٩٥٣ وهو الميثاق الذي وقعته كل من تركيا واليونان ويوغوسلافيا على أمل ربطه بميثاق الأطلسي .

وقد بدأ الشروع في تحقيق فكرة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط عند ما تقلمت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا وتركيا في أكتوبر عام ١٩٥١ إلى مصر والدول العربية بمقترحات لإنشاء خط دفاع مشترك عن الشرق الأوسط وهي المقترحات التي سميت « بالمقترحات

1

الكتلة الشيوعية



خط المدفوع عن الشرق الأوسط

الرابعة « إلا أن مصر والدول العربية رفضت في ذلك الحين أن ترتبط بهذه الأحلاف .

وفي أواخر عام ١٩٥٣ سقطت حكومة الدكتور مصدق في إيران فبرزت إلى الوجود فكرة اشتراك تركيا وإيران وباكستان في حلف دفاعي وتقرر استبعاد الدول العربية باستثناء العراق من هذا الحلف .

وبدأت الفكرة بزيارة الجنرال أيوب خان قائد عام القوات الباكستانية لتركيا في سبتمبر سنة ١٩٥٣ ثم تلا ذلك زيارة السيد غلام محمد حاكم عام الباكستان لتركيا في نوفمبر ١٩٥٣ .

وأخيراً في ١٩ فبراير ١٩٥٤ صلبر بيان مشترك من الحكومتين التركية والباكستانية بشأن هذا الاتفاق جاء فيه « اتفقت الحكومتان على أن تدرسا — بنفس الروح التي أملت معاهدة الصداقة بين باكستان وتركيا — الوسائل التي من شأنها تحقيق تعاون أوثق في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية وتعزيز السلام والأمن مراعاة لمصلحتها الخاصة ومصلحة الشعوب المحبة للسلام . »

كان هذا البيان تمهيداً للمباحثات التكميلية الأخرى التي جرت بين أمريكا وباكستان وتركيا وهي المباحثات التي أدت إلى اتفاق أمريكا وباكستان على المدد الحربي واتفاق الدولتين وأمريكا على عقد حلف تركيا — باكستان ليكون مقدمة لاتفاقات أخرى لاستكمال الحلقات في سلسلة دفاع طرفاها تركيا وباكستان .

وكان أن جرت بين باكستان وتركيا محادثات لعقد حلف بينهما



السید یحیٰی خان
رئیس وزراء پاکستان

ليتصل خط الدفاع التي تعمل الولايات المتحدة على إيجاده ، وتراه أساسياً للوقوف أمام الخطر الشيوعي في الشرق الأوسط ، هذا الخطر الذي ينبغي أن يشمل تركيا والعراق وإيران وباكستان حتى لا تكون هناك ثغرة ينفذ منها الاتحاد السوفيتي إذا فكر في الاعتداء أو الزحف ولم يجد هذا التحالف معارضة من إحدى الدولتين تركيا أو باكستان.

فتركيا تجد أمنها وسلامتها في تقوية هذا الخطر حتى لا تظفر بها روسيا تلك الدولة التي تتجه سياستها منذ بعيد إلى التخلص من تركيا والتحكم في مضايقتها والسيطرة على موانئها ، وتركيا حليفة لدول الغرب التي تشجع هذا الحلف فن الطبيعي ألا تكون معارضة من جانبها بل ترحيب حار .

وإذا كانت تركيا تخشى الاتحاد السوفيتي فباكستان تقف هذا الموقف فحدودها تتصل به وهي في الوقت نفسه تحسب حساباً كبيراً لاعتداء الهند ولما تحل بعد المشكلات التي تعترض سبيل الوفاق بينهما كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وكان أن وقعت في كراتشي في ٢ أبريل معاهدة التعاون المتبادل كما يطلق عليها وإن كانت في الواقع حلفاً دفاعياً كما صرح بذلك رئيس وزراء باكستان السيد محمد علي عقب توقيع الحلف وكما يتضح من نصوبه التي من أهمها :

١ - يتعهد الطرفان بعدم الاشتراك في أية محالفة أو مساع موجهة ضد الآخر .

٢ - يتشاوران في الشئون الدولية ويتعاونان فيها مع مراعاة الظروف والأحوال .

٣ - يتعهدان بالتشاور والتعاون في ميدان الدفاع في الأمور الآتية :

(أ) تبادل المعلومات ليفيدا من التجارب الفنية وأوجه التقدم .

(ب) بذل أقصى الجهد لسد حاجات الطرفين في إنتاج الأسلحة والدخيرة .

(ج) النظر فيما يتخذ من وسائل إن تعرض أحدهما لهجوم أو عدوان خارجي .

٤ - يجوز لأية دولة أخرى باتفاق الدولتين المتعاقبتين - أن تنضم بالشروط والالتزامات التي أنيط بها الطرفان المتعاقدان .

٥ - مدة الاتفاق خمس سنوات يتجدد بعدها من تلقاء نفسه لمدة أخرى .

وبعد توقيع المعاهدة العسكرية بين باكستان والولايات المتحدة زار السيد محمد علي رئيس وزراء باكستان أنقره في منتصف يونيو ووكث بها ثلاثة أيام اتصل فيها بالمستولين الأتراك ليضع الحلف المبرم موضع التنفيذ . وفي خلال أيام قلائل استطاع ممثلو الدولتين من القواد العسكريين الاتفاق على ماهية التعاون الحربي وخططه المستقبلية .

وصرح الرئيس لإنزنهاور مباركاً عقد الاتفاق التركي - الباكستاني بقوله : « إن هذا الحلف خطوة أساسية لتأكيد أمن منطقة الشرق الأوسط جميعها » .

وقد حالت عوامل داخلية وخارجية دون انضمام إيران إلى المباحثات التركية الباكستانية إذ كانت حكومة الجنرال زاهدی تخشى من الناحية الخارجية أن تثير ثائرة الحكومة السوفيتية لاسيما وأن بينهما حدوداً مشتركة تزيد على الألفي كيلو متر. أما من ناحية وجهة نظرها الداخلية فإنها كانت تخشى أن يتخذ أتباع حزب توده وأنصار مصدق والكاشاني من إقدامها على هذا الحلف ذريعة لمهاجمتها والعمل على اقتلاعها من مناصب الحكم . أما العراق فقد ظهرت بوادر تدل على أن حكومته تبحث عن ذريعة تهرب بها من الارتباط بسياسة الدول العربية حيث ألقى رئيس الوزارة العراقية بيانه المشهور في ٢٤ فبراير ١٩٥٤ - الذي صرح فيه بأن العراق لم يدع إلى الاشتراك في الاتفاق التركي الباكستاني ولكنه مستعد لبحث هذه الدعوة إذا وجهت إليه في ضوء المصالح العراقية فقط . وأن العراق مستقل ويستطيع الانضمام إلى أي ميثاق يرغب في الانضمام إليه ولا يستطيع أحد أن يمنعه من ذلك . ثم تناول بالنقد معاهدة الضمان الجماعي التي أبرمتها دول الجامعة العربية بحجة عدم توفر الأسلحة لدى هذه الدول .

وقد قام الشعب العراقي ممثلاً في أحزاب المعارضة بشن حملة على حكومة العراق ووجه كل من حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي في بغداد إلى رئيس الوزارة العراقية مذكرة جاء فيها .

« مما يلفت النظر الإشاعات المتواترة بأن الحكومة العراقية تلعب لعبة مزدوجة ؛ فبينما تدعو دعوتها إلى تعاون الدول العربية واتحادهما إذا هي تتصل بدول الاستعمار والدول السائرة في فلكه لربط العراق بمشروعات الدفاع

المشترك وبذلك يخرج العراق عن المجموعة العربية ؛ مما يتنافى مع الدعوة إلى التعاون والاتحاد بين الدول العربية .

على أن الحكومة العراقية لم تحفل بهذه المعارضة ؛ ومضت قدماً نحو إتمام الحلف التركي العراقي وأعلنت في ٢٥ أبريل أن الولايات المتحدة قد وافقت على منحها معونة عسكرية وفي مايو درست بعثة الجنرال مايرز احتياجات الجيش العراقي بعد فراغها من باكستان .

ومنذ ذلك الحين والجهد تبذل لمد خط الدفاع في الشرق الأوسط وإكمال الفراغ فيه ، وكان أن خرجت العراق على ميثاق الضمان الجماعي العربي ، وعقدت مع تركيا حلفاً دفاعياً .

وبما لا شك فيه أن خطر الدفاع الذي حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا إقامته لا تزال به ثغرات حتى يتصل بخط جنوب شرق آسيا فالهند لم تنضم إلى هذا الخط وكذلك إيران وأفغانستان .

ولا يزال هذا الخط في حاجة إلى درع يقويه ويؤازره حتى يصبح أكثر عمقاً وأكبر سمكاً بانضمام دول الشرق الأوسط إليه ك مصر وسوريا ولبنان والأردن والمملكة العربية السعودية ؛ ومن أجل هذا قلت أهمية هذا الخط ، وفي ذلك يكمن سر الحرب الباردة التي تشنها الولايات المتحدة وبريطانيا على البلاد المحايدة أو « الكتلة الثالثة » لتدخلها في زمرة الأحلاف .

وبعد

فلم نكن واهمين حين عرضنا لسياسة باكستان الخارجية ، وقلنا إنها ينبغي أن تتجه وجهة إسلامية ، وأن تظل على ما كانت عليه في سنواتها الأولى من تدعيم الكتلة الإسلامية والعربية ، وتقوية بنائها حتى تفرغ من حل مشكلاتها ، والقضاء على عللها ؛ والانصراف إلى إيجاد أمة إسلامية موحدة الغرض ، متمسكة الجوانب ، مسموعة الكلمة ، مرهوبة الجانب ؛ فهذا صوت جماعة علماء باكستان التي يزور مصر بدعوة من الجامعة الأزهرية تذيع بياناً أثر هبوطها أرض مصر يؤيد هذا الاتجاه ، ويرحب بهذه السياسة القويمة فيقول : « إنه يسر الجمعية أن تكون في زيارتها هذه عاملة على تقوية أواصر الصلة القائمة بين جمعيتنا وبين الأزهر الشريف لتوحيد الصفوف ولم الشعث ، وجمع الكلمة في سبيل خير الإسلام والمسلمين . إننا نواجه جميعاً عدواً مشتركاً واحداً ، وهذا العدو يريد أن يبتلع المسجد الأقصى ويستولى على المدينة المنورة وعلى مقدساتنا وتراثنا في سوريا والعراق ؛ فعلى المسلمين جميعاً أن يستيقظوا تماماً ، وأن يهبوا من سباتهم لمواجهة هذا العدو حتى لا يأخذهم على حين غرة ، وهذا لا يتسنى إلا إذا جمعنا صفوفنا ووجدنا كلمتنا ، ونسينا خصوماتنا الداخلية ، وجدالنا ونقاشنا

واتهام بعضنا بعضاً ونزع الثقة من بعضنا بعضاً .
 إن إسرائيل للمسلمين بالمرصاد ، وإنه ليثلج صدورنا أن ترانا
 مبغضين مشتتين ممزقين ؛ فلنحذر ولننتبه ولنستيقظ ، ولنجمع الشمل ،
 ونوحد الصفوف ، ولنكن جميعاً عوناً وعضداً وساعداً لولاة أمورنا في كل
 بلد عربي أو إسلامي ؛ فالوقت جد خطير ، والظرف جد حرج ، والله تعالى
 يقول : « ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم » .

فهرس الكتاب

صفحة

٥	١	مقدمة بقلم جمال عبد الناصر
١٠	٢	الهند منذ الفتح الإسلامى
٢١	٣	خروج المسلمين على سياسة العزلة
٣٢	٤	المسلمون والقومية الهندية
٤٢	٥	المسلمون فى طريق الانفصال
٥٠	٦	ميلاد باكستان
٦٤	٧	عواقب التقسيم
٧١	٨	باكستان المستقلة - الوضع السياسى والدستورى
٨٠		العهد الأول لحكومة باكستان
٨٣		عاصفة فى باكستان الشرقية
٨٩	٩	الوضع الإقتصادى
٩٦	١٠	الهند وباكستان
١١٦	١١	سياسة باكستان الخارجية
١١٦	١ -	الاتجاه الإسلامى والعربى
١١٨	٢ -	بريطانيا وباكستان
١٢٤	٣ -	أمريكا وباكستان
١٣١	٤ -	معارضة الهند والدول الآسيوية
١٣٤	٥ -	فكرة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط
١٤٢	١٢	الخاتمة

مجموعة اخترنا لك

- ١ هذه هي الصهيونية (طبعة ثانية)
- ٢ زعماء العصابات الاستعمارية
- ٣ فلسفة الثورة عربى (طبعة خامسة)
- ٤ إفريقيا حلم الاستعمار البريطانى
- ٥ العدالة الاجتماعية
- ٦ أضواء على الحبشة
- ٧ البرول
- ٨ شمال إفريقيا
- ٩ جنوب إفريقيا
- ١٠ تركيا والسياسة العربية
- ١١ حقيقة الشيوعية
- ١٢ الامبراطورية البريطانية فى مفترق الطرق
- ١٣ باكستان فى ماضيها وحاضرها

الكتاب التالى

اليهودية العالمية

يصدر فى أول مايو ١٩٥٥

الطابع والناشر

دارالمعارف بمصر